حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

سياسة السلاطين العثمانيين في الاعتناء بركب الحج خلال القرن ١٢ هـ /١٨ م "تقييم الحجاج المغاربة"

د. رشيد زين العابدين

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

المملكة المغربية

ISSN: 5248 - 1560

الرسالة ٥٤١ - الحولية ٤٠

١٤٤١هـ/٢٠٢٠م (مـــارس)

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل، وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الحولية الأربعون
الرسالة الواحد والأربعون بعد المئة الخامسة
١٤٤١ هـ/ ٢٠٢٠م

هيئة التحرير

أ. د.يعقوب يوسف الكندري
رئيس هيئة التحرير

أ. د. مجدي عبد الحافظ صالح
قسم الفلسفة

أ. د. محمد فلاح القضاة
قسم الإعلام

أ. د. جاسم سليمان الفهيد
قسم اللغة العربية وآدابها

أ. د. سند أحمد عبد الفتاح
قسم التاريخ

أ. د. هشام فتحي جاد الرب
قسم علم النفس

أ. د. عبد المحسن الطبطبائي
قسم اللغة العربية وآدابها

أ.د. تغريد القدسي
قسم دراسات المعلومات- بكلية العلوم الاجتماعية

أ. د هيفاء يوسف الكندري
قسم الخدمة الاجتماعية - كلية العلوم الاجتماعية

د. ليلى محمد حكمت المالح
قسم اللغة الإنجليزية وآدابها

مها إبراهيم المسعد
مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. باسل حاتم
الجامعة الأمريكية - الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

أ. د. منى بيكر
جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

أ. د. إبراهيم السعافين
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

أ. د. عبد القادر الفاسي الفهري
قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ. د. إسماعيل صبري مقلد
قسم العلوم السياسية - جامعة أسيوط

أ. د. حمدي حسن أبو العينين
قسم كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

أ. د. محمود السيد أبو النيل
قسم علم النفس - جامعة عين شمس

قواعدُ النَّشْر

في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

١- تنشرُ الحَوْليّاتُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة والآداب.

٢- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.

٣- لم يَسْبق نَشْرُ الدِّراسةِ بأيِّ صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمُها للنَّشْر إلى جهة أخرى في أثناء وُرودها إلى الحَوْليّات. ويلتزم الباحثُ بكتابة إقرارٍ وتعهّد بأنَّ البَحْثَ المُقدَّمَ لم يسبق نَشْرُه في أيِّ وعاء نشر، أو أُرسل إلى جهة أخرى.

٤- ألا يقلَّ عَدَدُ كلماتِ الدِّراسة عن (١٥٠٠٠) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول، (بحدود ٥٠ صفحةً). وألا يزيدَ عددُ الكلماتِ عن (٦٠٠٠٠) كلمة (في حدود ٢٠٠ صفحة).

٥- يُقدَّمُ البَحْثُ بالبريد الإلكترونيّ: (aass@ku.edu.kw) مكتوبًا بواسطة مُعالِج النّصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط (١٤) Arabic Simplified. في حالة البُحوث باللّغة العربيّة، وعلى مسافتَين، وبنط (١٢) Roman New Times في حالة البُحوث باللّغة الإنجليزيَّة.

٦- يُرْفِقُ الباحثُ ملخَّصًا للبَحْث، مطبوعًا باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزية، في حدود (٢٠٠) كلمة. على أنْ يحتويَ ملخَّصُ البحث على: هَدَف الدِّراسة وأسئلتها، ومَنْهج الدِّراسة المُستَخْدَم، وأبرز النّتائج المُستَخْلَصة، وأهمّ الاستنتاجات.

٧- يُرْفِقُ الباحثُ مع البَحْث سيرةً علميَّةً مُختصرةً، مطبوعةً باللّغتَيْن العربيَّة والإنجليزيَّة، تشمل أهمّ مؤلّفاته وأبحاثه.

٨- تُقدَّمُ الخرائطُ والأشكالُ والرسومُ (إنْ وُجدت) بأصولها الصّالحة للطِّباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقّة ٨٠٠*٦٠٠.

٩- في حالة رغبة الباحث بنَشْرِ الصّور أو الخرائطِ أو الأشكال البيانيّة الملونة؛ يلتزمُ بدَفْع تكاليفها.

١٠- يراعي الباحثُ عند كتابة البحث الالتزامَ بأحدث نسخة من أحد النِّظامين:

أ – Modern Language Association MLA

ب – American Psychological Association APA

يستخدم في البحوث والدِّراسات في مجال العلوم الإنسانية والآداب نظام MLA، والبحوث في مجال الدِّراسات الاجتماعيّة نظام APA، من حيثُ كتابةُ المراجع والهوامش في مَتْن البحث، أو في قائمة المراجع.

أولًا: في الدِّراسات في مجال العلوم الإنسانية والآداب، يمكن كتابةُ المرجع على نظام MLA على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ:

١ – الهوامش: – توضع الهوامشُ في نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

- تُرتَّبُ أرقامُ التَّوْثيق بطريقة متسلسلة حتّى نهاية كلِّ فصل، أو حتّى نهاية البَحْث في حالة عدم وجود فصول.
- تثبت الهوامش عند ذِكْرها لأوّل مرّة كاملةً على النَّحْو الآتي: اسم المؤلِّف، عُنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، رَقْم الجزء، رَقْم الطَّبْعة، اسم النّاشر، مكان النَّشْر، سنة النَّشْر، رَقْم الصّفْحة.

مثال: (ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، جزء ٢، ط ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١١٦).

٢- المراجع:

(فؤاد زكريا، آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة، ط 1، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١١).

ويمكن الرجوعُ إلى العديد منَ المواقع الَّتي توضِّحُ عمليةَ استخدام المراجع، منها:

quickquide/mla/com.libguides.irsc:http

ثانيًا: في مجال العلوم الاجتماعيّة، يمكن كتابةُ المراجع على الوَجْه المُوضَّح أدناهُ (APA):

١- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلِّف مَتْبوعًا بفاصلة، ثُمَّ سنة النشر. (يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA لمزيد منَ التفاصيل)

مثال: (Cortois, 2001)

٢- قائمة المراجع: يُرْجى الرّجوعُ إلى دليل التّوثيق وَفْقًا لنظام APA للتفاصيل.

مثال:

Jones, J. (2005). Writing with style. Style Writing Journal, 12 (6), 1433–.

ويمكن زيارة موقع: http://www.apastyle.org

لمعرفة القواعد الخاصَّة بهذا النِّظام.

١١- يجب أن تشمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Roman Script).

١٢- لمعرفة قواعد وأخلاقيات النشر رجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني.

شروطُ قَبولِ البُحوثِ في الحَوْليّات:

أ - لا تقبلُ الحَوْليّاتُ البحوثَ الَّتي سبق نَشْرُها بأيِّ طريقة.

ب - لا تقبل المجلّةُ نَشْرَ أبحاثِ الماجستير أو الدكتوراه أو أيّ مستلّات منها.

ج - لا تُرَدُّ ولا تُسْتَرْجَعُ أصولُ البُحوثِ المُقدَّمةِ للنَّشْر، سواء نُشِرَتْ أم لم تُنْشَر.

د- لا يجوزُ نَشْرُ البحوثِ في جهات أخرى بعد موافقة الحَوْليّاتِ على نشرها. وإذا ثبت ذلك؛ فستتَّخذ إدارةُ الحَوْليّات الإجراءاتِ القانونيَّةَ المُتَّبعةَ بهذا الشّأن.

ه- يمكنُ للباحث نَشْرُ بَحْثِه في جهاتٍ أخرى، بعد الحصول على إذن كتابيٍّ سابق من رئيس التّحرير، وبعد انقضاءِ ثلاثِ سنواتٍ - على الأقلِّ - على نَشْرِه في الحَوْليّات.

و - يُعْرَضُ البَحْثُ الَّذي تتوافر فيه القواعدُ المذكورة سابقًا، بَعْدَ موافقة هَيْئة التَّحرير، على مُحكِّمينَ لتقرير مدى صلاحية البَحْثِ للنَّشْر في المجلّة.

و- تَمْنَحُ المجلَّةُ للباحثِ خَمْسينَ نسخةً من بَحْثِه المنشورِ، كإهداء.

تُرْسَلُ البحوثُ وجميعُ المراسلات الخاصة بالحَوْليّات إلى رئيس التَّحْرير عن طريق البريد الإلكترونيِّ للمجلّة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

رمز بريدي: 72454

الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS

E-mail: aass@ku.edu.kw

افتتاحية الإصدار الثّالث من الحولية الأربعين – مارس ٢٠٢٠

بقلم رئيس التحرير: أ.د. يعقوب يوسف الكندري

يمرّ العالم خلال هذه الأيام بأشبه ما يمكن أنْ نسمّيَه أزمةً صحيّةً تسبّبتْ في إرباك الاقتصاد العالمي، وهيّجت المشاعر الَّتي يسودها الخوفُ من مرض مجهول، لم يكتشف له علاج حتى كتابة هذه السطور على الرغم من المحاولات الجادَّة، وهو مرض كورونا المستحدَث COVID-19. ولعل المؤشرات العامة لانتشار هذا المرض تدعو للقلق؛ حيثُ إنَّ عدم اكتشاف مصل علاجي إلى الآن وانتشاره بشكل سريع جدًّا في دول بعيدة عن مصدره، والمتمثّل في مدينة (ووهان) في الصِّين، قد أثّر بشكل كبير في مستوى التفاعل العالمي، سواء بين الدول بشكل عام أو حتّى على مستوى العلاقات الاجتماعية. ولعل من أبرز الجوانب الاجتماعية التي تفاعلت مع هذا المرض هي المعلومة ومدى انتشارها وانتقالها بشكل سريع جدًّا في ظل وجود وسائل التواصل الاجتماعي، وانتشار الإشاعة التي وَجدت لها مكانًا وبيئةً مناسبة لانطلاقها. أثّرت الأزمة في مستوى العلاقات الاجتماعية بشكل عام؛ من زيارات ولقاءات وتجمُّعات وحذر من الآخر وغيرها من مستويات التفاعل. وقد أثّرت أيضًا في السياسة بين الدول، وغيرها من التأثيرات. فكانت هذه الأزمة مهدّدًا للأمن الاجتماعي العام وخاصَّة في تلك الدول التي ظهر وانتشر فيها هذا المرض بوتيرة متسارعة، تاركاً فيها آثاراً مأساوية؛ وهو ما دفع منظّمة الصحة العالمية إلى أن تصنفه جائحة ووباء عالمياً. نسأل **الله** –سبحانَه وتعالى– أنْ يحفَظَنا جميعًا.

في هذا العدد جاءت ستّة أبحاث موزّعة على تخصصات متعدِّدة: فقد جاءت الرسالة (٥٣٨) في مجال الإعلام للباحث صابر حسن محمد طر

عن التغطية الإخبارية في القنوات الفضائية اليمنية، والّتي جاءت مقارنة لمضامين نشرات الأخبار. وجاءت الرسالة (٥٣٩) في مجال التّاريخ للباحث وليد عبد العزيز زين الدِّين عاكف من جمهورية مصر العربية عن القباب الأندلسية وأنواعها وأصولها ومميزاتها. أمّا الرسالة (٥٤٠)، فجاءت في الأدب وعن الشروح الأدبيّة في التراث العربيّ للباحث إبراهيم بن محمد الشتوي من المملكة العربية السُّعوديّة. وجاءت الرِّسالة (٥٤١) عن سياسة السلاطين العثمانيِّين في اعتنائهم بركب الحَجّ في القرن (١٢) الهجريّ للباحث رشيد زين العابدين من المملكة المغربية. وجاءت الرِّسالة (٥٤٢) في الأعمال السَّرْديَّة ودراسة أهمِّ التقنيات السردية في إحدى الرِّوايات للرِّوائيّة الكويتيّة بثينة العيسى، وذلك للباحثة هيلة بنت عبد الله العَسّاف من المملكة العربية السُّعوديّة. أمّا الرِّسالة (٥٤٣)، فجاءت في الاجتماع السياسيّ للباحث محمّد سعيد عبد المجيد من جمهورية مصر العربيّة وعن الثّورات العربيّة وأبعادها الاجتماعية وأثر ذلك في سياسات التنمية، معتمدًا على الحالة المِصْريّة.

نتطلّع أن يكون هذا العدد قد حظي بموضوعات مميَّزة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، وأن يحقِّق الفائدة المرجوَّة للقارئ.

الرسالة ٥٤١

سياسة السلاطين العثمانيين في الاعتناء بركب الحج خلال القرن ١٢ هـ /١٨ م "تقييم الحجاج المغاربة"

د. رشيد زين العابدين

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

المملكة المغربية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الأربعون ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

المؤلف:

رشيد زين العابدين

- (حاصل على الدكتوراه) ٢٠١٦.
- عنوان بحث الدكتوراه: السلطة في الشرق من خلال الرحلة المغربية في القرن الثامن عشر.
- التخصص: التاريخ الحديث.
- المؤسسة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المملكة المغربية.
- حاصل على الجائزة الأولى ضمن مسابقة البحوث الجامعية التي نظمتها المندوبية السامية لأعضاء المقاومة وجيش التحرير عام ٢٠٠٣.
- يعمل أستاذاً بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي منذ ٢٠٠٨.

المحتوى

الملخص ١٣

المقدمة ١٥

مدخل تمهيدي ٢٠

الباب الأول

ركب الحج ومرجعية خدمته عند حكام الولايات العثمانية خلال القرن ١٢هـ/ ١٨م ٣١

أولاً- ركب الحج: جمع بشري ضخم ومعقد يحتاج الحماية في تنقله ٣١

ثانياً- ركب الحج: خزائن ثمينة تحتاج الحماية عند التنقل بها ٣٤

ثالثاً- مرجعية خدمة ركب الحج عند حكام الولايات العثمانية خلال القرن ١٢هـ/ ١٨م ٣٨

الباب الثاني

تقييم مسؤولية الدولة العثمانية في خدمة ركب الحج خلال القرن ١٢هـ/ ١٨م ٥٢

أولاً- خدمة تسليح الركب ٥٢

ثانياً- خدمة تأمين مسالك ركب الحج وتسهيل عبور الحجاج ٥٤

ثالثاً- خدمة توفير الماء ٦٨

رابعاً- خدمة تجهيز الطرق وبناء مرافق للحجاج بها ٧١

خامساً- خدمة حسن استقبال الركب ٧٣

الباب الثالث

تفسير تدني خدمة تأمين الحجاج و حصر المسؤولية بين إستانبول وولاياتها ٩١

أولاً- مسؤولية المركز: اهتزاز هيبة الدولة العثمانية في القرن ١٨م ٩٢

ثانياً- مسؤولية إستانبول أم القاهرة ٩٤

ثالثاً- مسؤولية إستانبول أم الجزائر ١٠٢

رابعاً- مسؤولية إستانبول أم طرابلس ١٠٧
الخاتمة ١٢٤
ملاحق وخرائط ١٢٦
المصادر والمراجع ١٣٣

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز مدى مطابقة المستوى النظري للمعطى الواقعي فيما يتعلق باعتناء العثمانيين بركب الحج في القرن١٢هـ/١٨م. وفي هذا الصدد حاولت هذه الدراسة التعريف بركب الحج باعتباره جمعا بشريا لآلاف الأشخاص المتنقلين والحاملين معهم أموالاً وفيرة وأشياء مهمة أخرى، وهو ما يستلزم حمايته. لقد أصلت من القوانين العثمانية لوجوب اعتناء الوالي العثماني بركب الحج. وانتقلت بعدها إلى تقييم سياسة الولاة في مجموعة من الخدمات التي لها علاقة بهذا الموضوع، وهي: خدمة تسليح الركب، وخدمة تأمين مسالكه، وخدمة تجهيز الطرق، وخدمة توفير الماء، وخدمة حسن استقبال الحجاج. وبعد تقييمي لهذه الخدمات اعتماداً على انطباعات الحجاج المغاربة، خرجت بخلاصة، وهي أن مستوى إنجازها كان ضعيفاً. فحاولت تفسير تدني خدمة تأمين الحجاج، بالبحث في الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية للباشويات، وذلك بغية تحديد المسؤولين عما حصل، وحول ما إن كانوا رجال السلطة في المركز أو في الإقليم.

المقدمة

تُعدُّ مسؤولية خدمة حجاج بيت اللّـه الحرام، وتحديداً حماية ركابهم، واحدة من المسؤوليات المهمة التي كانت ملقاة على عاتق الحاكم العثماني، وملقاة ضمنياً على عاتق باشاواته، إن جسامة هذه المسؤولية تجد مرجعيتها في أن السلطان العثماني كان يلقب بمالك ممالك العرب والعجم، ومجتبى الخلافة العظمى، وحامي وخادم الحرمين الشريفين[١]. إن لقب «الخليفة» يفيد الـ«نيابة عن صاحب الشرع من حفظ الدين وسياسة الدنيا»[٢]. فواجب إذن على من كان الخليفة، برأي الماوردي، الالتزام بحفظ الدين، وحماية الشريعة، ومباشرة الأمور بنفسه[٣]. من جهة أخرى كان المبدأ الأساسي في القانون العثماني يقول إن الرعية والأرض تعودان معا للسلطان[٤]. وهذا ما أعطى للسلطان العثماني صلاحيات واسعة كان يمارسها من خلال إصدار الفرمانات والأوامر السلطانية[٥] التي بوأته ليكون المشرِّع الأول في دولته[٦]. وبهذا المعنى يتضح أن الحجاج ومسالكهم التي كانوا يسلكونها ذهاباً أو جيئة للحرمين الشريفين، كانت حمايتهما تقع على عاتق السلطان العثماني، الذي لم يكن معنياً بحماية ركب حج واحد فقط، وإنما بحماية ركاب متعددة قادمة من مختلف البلدان الإسلامية. وقد وقف الرحالة المغاربة على أسماء هذه الركاب، ومنها تلك التي صادفت حجة الرحالة عبد الرحمان الغنامي المزامزي الشاوي، وهي ركاب الفاسي، والجزائري، والمصري، والشامي، واليمني، والإسطنبولي، والعراقي، والكوفي، والبصري، والهندي، والعجمي، والكنكي، والقرماني، والتكروري، والقنارجي[٧]. وحدثنا الزبادي وهو يؤدي مناسك حجته، عن ركاب المغربي والجزائري والمصري والشامي والمدني واليمني والعراقي[٨]. وتفرد ابن ناصر الدرعي بذكر ركب التوارك في حجته[٩]. وتحدث الزياني، وهو بمكة المكرمة، عن ركاب المصري والشامي والعراقي والسندي واليمني[١٠]. أما الدرعي فحدثنا في رحلته الحجية عن ركاب التونسي والجزائري والشامي[١١].

وتتناول هذه الدراسة سياسة حكام الدولة العثمانية في خدمة هذه الركاب في القرن١٢هـ/١٨م، وخصوصاً الركاب التي كانت تعبر أراضي باشاوات مصر، وبلاد الشام، والبلاد الكردية، وطرابلس، وتونس، والجزائر، وأراضي حكام شرافة الحجاز. ومحاولة تقييم سياسة هؤلاء الحكام في عدد من المواضيع التي يدخل ضمنها حسن استقبال الحجاج، وحماية ركبهم، وتوفير الماء لهم في الطريق، ونصب علامات الاهتداء بالمسالك، وإصلاح هذه الأخيرة وحراستها، وتسليح الركب بالعدة العسكرية الكافية، والاهتمام بجثث موتاه ودفنها.

وسوف يتم تقييم هذه الخدمات ضمن أوضاع سياسية مضطربة كانت تعيشها الدولة العثمانية في القرن١٢هـ/١٨م، وعلى رأسها بداية ظهور أشكال مختلفة من صور تحدي سلطة السلطان العثماني لدى عدد من الباشاوات.

وسيتم تتبع مستوى تحقق هذه الخدمات ليس بالاعتماد على وثائق عثمانية أو سجلات أو تقارير باشاوات الإيالات العربية في هذه الفترة، وإنما يتم الاعتماد على أقوال من عاين وقيّم هذه الخدمات عن مشاهدة حية، ونقصد به الحاج المغربي الذي لم يكن في هذه المرحلة خاضعاً للحكم العثماني، ولا لحكم من كان خاضعاً له من باشاواته، أي أنه وصف ما كان حاصلاً فعلاً دونما تجن على الدولة العثمانية أو محاباة لها.

والتزاماً من جهتي بأكبر قدر من الموضوعية، فإنني سأبحث عن المرجعية أو الإطار القانوني الذي جعل حاكم الباشاوية مطالباً بإنجاز هذه الخدمات، كما أحاول ضبط الحدود السياسية للباشاوية لتمييز مسؤولية باشا عن آخر، ولن أتوقف عند هذا المستوى فقط، بل أتعهد ألا أترك الأوصاف السلبية التي قد يخبرنا بها الحاج المغربي حول خدمة ما دون أن أبحث عن مختلف الظروف التي قد تكون ساهمت في تدنيها، ويبقى للقارئ الكريم أن يقيمها بين كونها قاهرة أو عادية، فَيحمِّل الباشا العثماني المسؤولية فيما حدث أو يلتمس له الأعذار.

من جهة أخرى أنبه إلى أن توزع أزمنة رحلات الحجاج المعتمد عليها وعدم تركزها في فترة واحدة من القرن١٨م، هو ما سيساعدني في الخروج بخلاصات لن تكون انتقائية ولا ظرفية، فباستثناء المدة الفاصلة بين رحلة الدرعي سنة ١٧٠٩ ورحلة الشركي سنة ١٧٢٧م، ثم المدة الفاصلة بين رحلة الزياني الأولى سنة ١٧٥٥، ورحلة التواتي سنة ١٧٧٤م، فإنني كنت أجدد معطياتي في أقل من عشر سنوات على امتداد القرن١٨م ككل، من بدايته وحتى نهايته.

وعليه فإن هذه الدراسة سوف تتكون من مدخل تمهيدي، أقدم من خلاله المصادر الأساسية للبحث، كما أعرض ضمنه لأوضاع الدولة العثمانية السياسية خلال القرن١٢هـ/١٨م، ثم الباب الأول، ويتكون من ثلاثة فصول، نعرض في فصله الأول لمرجعية خدمة ركب الحج بالنسبة لباشاوات الدولة العثمانية، وفي الفصل الثاني أعرِّف بركب الحج باعتباره جمعاً بشرياً ضخماً ومعقداً يحتاج الحماية في تنقله، وفي الفصل الثالث أتطرق لركب الحج باعتباره مثل خزائن ثمينة تحتاج الحماية عند التنقل بها، أما الباب الثاني فخصصته لتقييم مسؤولية ولاة إستانبول في خدمة ركب الحج، من خلال الاهتمام بجملة من الخدمات التي وزعتها على خمسة فصول، فأقيّم في الفصل الأول خدمة تسليح الركب، وأقيّم في الفصل الثاني خدمة تأمين مسالك الركب وتسهيل عبور الحجاج، في حين سيقيّم الفصل الثالث خدمة توفير الماء للركب، أما الفصل الرابع فهو لتقييم خدمة تجهيز الطرق، وفي الفصل الخامس سعيت إلى تقييم خدمة حسن استقبال حجاج الركب، في حين أحاول من خلال الباب الثالث تقديم تفسير لتدني خدمة تأمين الحجاج، وأحصر المسؤولية فيما حصل بين المركز والإقليم، ويتكون هذا الباب من فصل أول يتناول مسؤولية مركز الدولة العثمانية، ثم ثلاثة فصول تحاول بالتتابع حصر مسؤولية تدني الخدمة بين إستانبول وبعض ولاياتها، وهي مصر والجزائر وطرابلس.

هوامش التقديم

(١) عبدالهادي التازي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم**، المجلد ٩، المملكة المغربية، مطبعة فضالة، المحمدية، ١٩٨٨م، ص٢٣. أبو القاسم الزَّياني، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور براً وبحراً، تحقيق عبدالكريم الفيلالي، ط٠٢، المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٩١، ص١٠٩-١١٠. محمد بن عثمان المكناسي، **إحراز المعلى والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب**، دراسة وتحقيق محمد بوكبوط، الإمارات العربية المتحدة، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص٤٩.

(٢) عبد الرحمان بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، الطبعة الأولى، الجزء الأول، سوريا، دار يعرب، دمشق، ٢٠٠٤، ص٤٠٠.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، الطبعة الأولى، دولة الكويت، دار ابن قتيبة، ١٩٨٩، ص٢٢-٢٣.

(٤) خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة محمد.م.الأرناؤوط، لبنان، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢، ص١١٧.

(٥) أحمد زكرياء الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة ١٥١٦-١٩١٦**، ط١، جمهورية مصر العربية، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٤٢.

(٦) سيار الجميل، «**الإدارة العثمانية اللامركزية في الولايات العربية**»، **ضمن المجلة العربية للدراسات العثمانية**، العددان ٥-٦/ ١٩٩٢، ص١١٦.

(٧) عبد الرحمن الغنامي المزامزي الشاوي، **رحلة القاصدين ورغبة الزائرين**، المملكة المغربية، مخطوط الخزانة الحسنية، رقم ٥٦٥٦، ص٥.

(٨) عبد المجيد الزبادي المنالي، **بلوغ المرام بالرحلة إلى بيت الله الحرام**، المملكة المغربية، مخطوط المكتبة الوطنية رقم ٣٩٨ك، ص٨٩.

(٩) أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، المملكة المغربية، الطبعة الحجرية، فاس،١٩٠٢، ص١٤٧

(١٠) أبو القاسم الزَّياني، **الترجمانة الكبرى**، ص٢٥٧.

(١١) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، المملكة المغربية، مخطوط المكتبة الوطنية رقم ٢٩٧ ق ضمن مجموع من٢٠ إلى ٢٠٨، ص١٩٧.

مدخل تمهيدي

تقديم المصادر الأساسية للبحث:

استندت في هذا البحث إلى عدد من الرحلات الحجية المغربية التي أنجزت ودُوِّن غالبها في القرن١٨م، وحيث إن هذا الصنف من المؤلفات يحفل بالعديد من الأخبار التي قد تكون من صميم المشاهدة الحية، كما قد تكون أخباراً منقولة وسابقة عن زمان المؤلف بل سابقة حتى عن القرن الذي عاش فيه، كان لزاماً عليّ أن أتتبع مضامين هذه المؤلفات عبر التدقيق في الألفاظ الوقتية، وبإعمال منهج المقارنة بين النصوص المنتمية لفترة البحث والسابقة عنها. ذلك أنه إذا لم ينتبه الباحث وتكون له القدرة على التمييز بين هذين النوعين من الأخبار، فإنه قد يخرج باستنتاجات خاطئة، ويصدر أحكاماً قيمة غير صحيحة. فالموضوع حساس للغاية لارتباطه بالمقدس، ولا نظن أن حاكماً ما في دار الإسلام يقبل أن يروي عنه التاريخ عدم اهتمامه بهذا المقدس. وقد فطن الرحالة محمد بن عبد السلام الناصري لوقوع مؤلفي الرحلات في عدم تسجيل معلوماتهم خلال عصرهم، فشدد على أهمية حصول المشاهدة، مثل قوله في أحد المواضع من رحلته:» وغالب ما وصفه – الجغرافي البكري– غير موجود اليوم حسبما شُوهد»[١]، وكان الرحالة المكناسي واعياً هو الآخر لهذه المسألة، ولذلك وجدته يدقق في ألفاظه، وهو يسرد الأخبار. ومثاله قوله «..وفي هذا الزمان» أو «و...اليوم..» أو» الآن»[٢].

ولم تقتصر هذه الدراسة في معلوماتها عن رحلات الحجاج المغاربة، بل وسعت مصادرها، فنهلت من مؤلفات أخرى دوّنها عرب مغاربيون ومشارقة، ودوّنها أيضا أتراك، في أزمنة مختلفة، ولكن للاختصار نقدم الآن أهمهما، وهي:

- «الرحلة الكبرى»لأحمد بن محمد بن ناصر الدرعي(ت١١٢٨هـ/١٧١٦م)، وتسمى كذلك الرحلة الناصرية الكبرى، وهي رحلة دوّن فيها أطوار رحلته

الحجازية لعام١١٢١هـ/١٧٠٩م[٣] التي انطلقت عام ١١١٩هـ/١٧٠٧م وتأجلت حتى عام ١١٢١هـ/١٧٠٩ بقرار من السلطان المولى إسماعيل[٤].

- «الرحلة الحجازية» لأحمد بن محمد بن داود التملي الهشتوكي(ت ١١٢٦ هـ/١٧١٤م)، قام بها سنة١١٢١هـ/١٧٠٩م، وتوجد لها نسخة بالمكتبة الوطنية بالمغرب تحت رقم ق١٤٧ صعبة القراءة، وربما هي النسخة الوحيدة المعروفة لها، وهي نسخة مصورة عن نسخة الخزانة الناصرية بزاوية تامكروت، وعليها اعتمدت واضعاً لها ترقيماً جديداً يبتدئ برقم٠١عوض ترقيمها الذي يبدأ برقم ٢١ وينتهي برقم ٣١٨.

- «الرحلة الحجازية» لمحمد بن الطيب الشركي(١١٧٠هـ/١٧٥٦م). ألفها حول حجته لعام ١١٣٩هـ/١٧٢٧م، وتوجد لها نسخة مخطوطة في خزانة جامعة لايبسك بألمانيا تحت رقم:٧٤٦[٥]، واعتمدت على نسخة منها.

- «رحلة القاصدين ورغبة الزائرين» لعبد الرحمان الغنامي المزامزي قاضي منطقة تامسنا والمتوفى بعد سنة ١١٤٢هـ/١٧٣٠م[٦]. كانت حجته عام١١٤١هـ وتوجد لها نسخة بالخزانة الحسنية تحت رقم ٥٦٥٦ وهي النسخة المعتمدة عليها.

- «الرحلة الحجازية» للشرقي الإسحاقي(ت بعد١١٥٠ هـ/١٧٣٧م). قام بها عام١١٤٣هـ/١٧٣٠م، وتوجد لها نسخة بخزانة القرويين بفاس تحت رقم ١٢٥٨ وميكروفيلم بالمكتبة الوطنية رقم ٣٧٢٤ وهو الذي اعتمدت عليه.

- الرحلة الحجازية» لأحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي(ت١١٧٥هـ). لها نسخة غير مكتملة مأخوذة عن نسخة من خزانة سيدي عبد **الله** البلباني بكوسام بالجزائر[٧]. وكان انطلاق الرحلة في٠٢ جمادى الثانية عام ١١٥٠هـ/١٧٣٧م من الزاوية الزينية بسجلماسة، وتوقفت أحداث الجزء المتوافر منها في بلدة توزر[٨].

- «الرحلة الحجازية» لمحمد بن أحمد بن عبد اللّـه الحضيكي (ت١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م)، الذي رحل بقصد الحج سنة ١١٥٢هـ/ ١٧٤٠م، وألف حول ذلك هذه الرحلة التي توجد لها نسخة بالمكتبة الوطنية تحت رقم ٨٩٦د ضمن مجموع من الصفحة ١٠أ إلى ٢٩أ. كما توجد لها نسخة أخرى بالخزانة الحسنية رقم ٤٠٥ خ م. وعلى نسختها المطبوعة اعتمدت[٩].

- «الرحلة الحجازية» لأبي مدين بن أحمد الروداني الدرعي المتوفى عام ١١٥٧هـ/ ١٧٤٤م. حج الدرعي مرتين وحول الأولى لعام ١١٥٢هـ/ ١٧٤٠م ألف هذه الرحلة. وتوجد منها نسخة بالمكتبة الوطنية تحت رقم ٢٩٧ ق ضمن مجموع من الصفحة ٢٠ إلى ٢٠٨ مع تذييلها بنصوص إجازات مشرقية للمؤلف من الصفحة ٢٨١ إلى الصفحة ٢٩٣[١٠].

- «رحلة بلوغ المرام بالرحلة إلى بيت الله الحرام» لعبد المجيد الزبادي المنالي(ت ١١٦٣هـ/ ١٧٥٠م). رحل صاحبها إلى المشرق بقصد أداء ركن الحج، فألف بشأن ذلك هذه الرحلة التي فرغ من تأليفها في١٩ ربيع الأول ١١٦١هـ/١٧٤٨م. وتوجد لها نسخة بالمكتبة الوطنية رقم٣٩٨/ك(هي المعتمدة في هذه الدراسة) وأخرى بالخزانة نفسها تحت رقم ١٨٠٨/د ونسخة أخرى بالخزانة الحسنية مصورة على الورق تحت رقم ١٠٩٨٩.

- رحلة «الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور براً وبحراً». وهي في الأصل مؤلف جامع لثلاث رحلات لأبي القاسم الزياني(١٧٣٤-١٨٣٣م) إلى المشرق. الرحلة الأولى عندما رحل مع والده للحج في عهد السلطان المولى عبد الله عام ١١٦٩هـ/١٧٥٥م. والرحلة الثانية كانت لإسطنبول عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله[١١]. أما الرحلة الثالثة للزياني فقد كانت بغرض الحج في عصر السلطان المولى سليمان عام١٢٠٦هـ/١٧٩٢-١٧٩٣م[١٢].

- «رحلة» عبد الرحمان بن عمر التنلاني التواتي، المتوفى بالقاهرة في ٢٩ صفر ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م. وهذه الرحلة التي قام بها سنة ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م، عثرت عليها في كتاب»الغصن الداني في حياة السيد عبد الرحمان بن عمر التنلاني» لعبد الله بن محمد بن عبد القادر العالم القبلوي[١٣].

- رحلة «إحراز المعلى والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب». وهي رحلة سفارية وحجية لأبي عبد الله محمد بن عبد الوهاب بن عثمان المكناسي المزداد بمكناس أواسط القرن ١٢هـ/أواخر الثلث الأول من القرن ١٨م والمتوفى سنة ١٧٩٩م[١٤]. عمل صاحبها كاتباً وسفيراً للسلطان المغربي سيدي محمد بن عبد الله[١٥]. وحول سفارته إلى القسطنطينية في عام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م وزيارة الأماكن المقدسة بالحجاز بعدها، ألف هذه الرحلة.

- «الرحلة الكبرى» و«الرحلة الصغرى» لمحمد بن عبد السلام الناصري (ت١٨٢٣م). وهما رحلتان حجيتان. كان الناصري بدأ تدوين الكبرى من الزاوية الناصرية بتامكروت في ٠٣ جمادى الأولى ١١٩٦هـ، وأكمل تأليفها سنة ١١٩٩هـ[١٦]. وتوجد لهذه الرحلة نسخة مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم ٥٦٥٨ ونسخة أخرى بها تحت رقم٦٩٠٤ ونسخة بالمكتبة الوطنية رقم ٢٦٥١د مصورة على الورق ونسخة أخرى بها ٢٣٢٧د[١٧]. وحققت الرحلة مؤخراً وعلى نسختها المرقونة اعتمدت. أما الرحلة الصغرى فهي التي قام بها الناصري سنة ١٢١١هـ/١٧٩٦م، وتوجد لها نسخة بالخزانة الحسنية تحت رقم ١٢١ و١٤٧ونسخة بمؤسسة علال الفاسي رقم ٤٥٧ع وهي التي اعتمدت عليها.

لقد استفدت من الأوصاف التي دوّنها الحاج المغربي حول أوضاع البلدان التي مر بها، وهو يتجه نحو مكة المكرمة سالكاً في أغلب الحالات مساراً برياً.

وسواء انطلقت رحلة الحاج من هذه البلدة المغربية أو تلك، فإنها كانت تسير إما مع الركب الفلالي المنطلق من سجلماسة أو مع الركب الفاسي المنطلق من فاس، ويتحد الركبان بأرض التراب الجزائري، ومنه يتم التحرك نحو تونس وليبيا ومصر ثم الوصول إلى الحجاز. ويجب التنبيه هنا أن رحلتين حجيتين من الرحلات المعتمدة اقترنتا بالسفارة إلى الدولة العثمانية، ومن ثم كان مسارهما مختلفين عن الرحلات الأخرى. وعموماً تتضح هذه المسارات في الهامش أسفله[١٨] ومن خلال الخرائط المرفقة في نهاية هذا العمل.

- أوضاع الدولة العثمانية السياسية خلال القرن١٢هـ/١٨م:

بدأت قوة الدولة العثمانية في التراجع مع مطلع القرن١٨[١٩]، بعدما كانت خلال القرنين١٥ و١٦م قوة عالمية ضاربة على كثير من الجبهات، في أوربا وفي المتوسط[٢٠] وفي الخليج العربي[٢١] وفي شمال إفريقيا[٢٢].

لقد قاد العثمانيون في ما مضى، خصوصاً في القرن ١٦م على عهد السلطان سليمان القانوني، حملات توسعية كبيرة فسيطروا على عدد من المواقع الأوربية، إلى الحد الذي دفعت بأحد القادة الأوربيين إلى الاعتراف بالسيادة العثمانية على أوربا. و على الجبهة المتوسطية سيطر العثمانيون على مجالات واسعة كذلك مثل ضمهم لجزيرة «رودس» سنة ١٥٢٢م «و تونس» سنة ١٥٣٤م و«الجزائر» سنة١٥٤١م. وفي الجبهة الشرقية سيطروا على العراق عام ١٥٣٤م ونجحوا في إثرها في السيطرة على طريق تجارة الحرير وطريق التوابل[٢٣]. وخلال القرن ١٧م دخلت الدولة في مجموعة من الأزمات الخارجية والداخلية، كان أخطرها هزيمتها الثانية في حصار فيينا، ثم توقيعها معاهدة كارلوفيتش في ٢٨ يناير١٦٩٩ التي أفقدتها مجالات واسعة من البلاد التي كانت تسيطر عليها في الروملي. وفي القرن١٨م تزايدت هزائم العثمانيين وخسائرهم أمام روسيا تحديداً التي استطاعت إحراق الأسطول العثماني سنة ١٧٧١م[٢٤]، ليبدأ

هؤلاء بعدها يقرون فعلا بتأخرهم بدليل توجههم إلى اعتماد التقنيات الحربية الأوربية[٢٥]، خصوصا بعد فقدانهم للقرم[٢٦].

وكان لمسلسل الضعف الذي بدأت تعيشه الدولة العثمانية تأثير كبير عن علاقاتها بإيالاتها العربية، عندما بدأ عدد منها ينزع نحو الاستقلال. لقد أقر أحد المهتمين بالتاريخ العثماني أن السلطة المركزية العثمانية أخذت في التراجع عن الحكم المباشر للأقاليم منذ القرن ١٨م عندما بدأت تنشأ وتتكون عدة أنماط إقليمية ومحلية حاكمة[٢٧]. بل اعتبر الكاتب أن هذا العصر هو عصر الإقليمية العربية وتطورها[٢٨]. ومن أمثلته بنظره النمطية الأسروية الحاكمة في دمشق وفي الموصل وفي الإيالات المغاربية، والنمطية المملوكية بمصر[٢٩]. وقدم صاحب هذه الخلاصات تفسيراً آخر لظهور هذا النوع من الحكومات عندما أرجعه إلى اعتماد العثمانيين على سياسة اللامركزية، أي تركهم عدداً من الشؤون الإقليمية، سواء كانت إدارية أو أمنية أو اقتصادية، في أيدي الحكام المحليين أو الإقليميين، وبأن هذه السياسة كانت السر في امتداد جغرافية دولتهم[٣٠]. وعموما وكيفما كان مستوى تبعية الولاية/الإيالة/الباشوية للمركز في القرن١٨م، فإن روابط بقيت بين هذه الأخيرة وبين إستانبول في مجال السيادة. إذ إن هناك معلومات كثيرة تفيد أن العثمانيين ظلوا يمدون إيالات الغرب بالجند والسلاح لمواجهة التهديدات المسيحية، وأنهم كانوا يتفاوضون مع المغرب أو مع الأوروبيين لحل مشاكلها[٣١]، وأن هذه الإيالات كانت تسهم من جهتها في حروب الدولة العثمانية[٣٢] وترسل الهدايا إلى إستانبول عند تعيين باشا جديد في الحكم. بل حتى في المشرق مع أسرة آل العظم بدمشق وآل الجليلي بالموصل، بقي النظامان متميزين بتقديم خدماتهما للدولة العثمانية، مثل الإشراف على إمارة نظام الحج أمنياً و اقتصادياً وغيرها[٣٣].

هوامش المدخل التمهيدي

(١) محمد بن عبدالسلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، تقديم وتحقيق المهدي الغالي، أطروحة دكتوراه (النسخة المرقونة)، المملكةالمغربية، كلية الآداب– الرباط، ٢٠١١، ص١٣٥.

(٢) محمد بن عثمان المكناسي، **إحراز المعلى**، ص٩٣–٩٤.

(٣) محمد المنوني، **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، ج٢، المملكة المغربية، منشورات كلية الآداب، الرباط، ١٩٨٣، ص١٨٨.

(٤) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، ص٥.

(٥) محمد المنوني، **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، ص ١٩٠.

(٦) محمد المنوني، **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، ص١٨٩. عبدالسلام بن عبدالقادر ابن سودة المري، **دليل مؤرخ المغرب الأقصى**، ط١٠، لبنان، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٧م، ص٢٣٤.

(٧) أحمد بن عبدالعزيز الهلالي السجلماسي، **الرحلة الحجازية**، الجزائر، خزانة سيدي عبدالله البلبان، كوسام، ص١٠.

(٨) المرجع السابق، ص٢٩.

(٩) محمد بن أحمد الحضيكي السوسي، **الرحلة الحجازية**، ضبط وتعليق، عبد العالي المدبر، المملكة المغربية، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرباط، ٢٠١١م.

(١٠) محمد المنوني، **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، ص١٨٩–١٩٠.

(١١) أبو القاسم الزياني، **البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف**، تحقيق رشيد الزاوية، ط١/ج١، المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٩٢م، ص٤٥٨.

(١٢) أبو القاسم الزَّياني، **الترجمانة الكبرى**، ص٢٩ .

(١٣) عبد الرحمان بن عمر التنلاني التواتي، **رحلة التواتي**، ضمن كتاب: محمد بن عبدالقادر العالم القبلوي، **الغصن الداني في حياة السيد عبد الرحمان بن عمر التنلاني**، ط١، الجزائر، مطبعة دار هومة، ٢٠٠٤، ص ٦١–٧١.

(١٤) محمد بوكبوط، **سفارة محمد بن عثمان المكناسي ومشاهداته في إستانبول والشام والحجاز ١٧٨٦–١٧٨٩**، المملكة المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس– فاس، ٢٠٠٤، ص٥٣ إلى٥٩.

(١٥) محمد الفاسي، «الرحلات السفارية المغربية»، ضمن **مجلة البينة**، العدد٦، السنة١، أكتوبر، ١٩٦٢، ص٢٠.

(١٦) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٧٠٧.

(١٧) محمد المنوني، **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، ص٥٠.

(١٨) **مسار الرحلات المنطلقة من الجنوب والجنوب الشرقي للمغرب في اتجاه مكة المكرمة**:

انطلق ابن ناصر الدرعي وابن عبد السلام الناصري من الزاوية الناصرية بتامكروت، وانطلق الهشتوكي والروداني الدرعي والحضيكي من منطقة سوس في اتجاه: سجلماسة (انطلق منها الهلالي) – تلغمت – بشار– فكيك– أبي سمغون– عين ماضي– الأغواط – بسكرة– توزر– حماة قابس– ابن قردان– الزوارة – طرابلس – تاجوراء – زليتن – مصراتة – إجدابية – التميمي– إمبابة – القاهرة– عجرود – السويس– أرض التيه (سيناء)– أيلة – مغائر شعيب– المويلح–الأزلم – ينبع النخل– بدر– رابغ – مكة المكرمة.

واتبعت رحلة عبد الرحمان بن عمر مساراً مختلفاً عن المسار البري التقليدي الذي سلكته الرحلات الحجازية السابق ذكرها، حيث سلك الطريق الصحراوي، أي عبر جنوب المغرب والجزائر ثم ليبيا دون المرور بتونس. فكانت انطلاقته من: بلدة تنلان من قرى توات – تمنطيط – زاوية الجديد– تدمايت– رأس الواد

– قرية زويلة (فزان) –مصر– (ثم اقتفاء المسلك التقليدي من مصر كما في الرحلات السابقة).

مسار الرحلات المنطلقة من وسط المغرب وشمالها في اتجاه مكة المكرمة:

انطلق الشركي والزبادي من: فاس(انطلق منها الإسحاقي القادم من مكناس، وانطلق منها ابن عبد السلام الناصري في رحلته الثانية قادماً إليها من تامكروت عبر سجلماسة) – تازة – عين ماضي– (ثم اقتفاء بقية منازل المسلك كما هو مبين في مسار الرحلات الجنوبية السابقة).

أما بالنسبة لمسار رحلة الزياني لعام ١١٦٩هـ/١٧٥٦م، فالمعروف منها مسار: مصر – السويس – ميناء الينبع – جدة – مكة المكرمة.

مسار رحلتين اقترنتا بالسفارة إلى الدولة العثمانية، وهي رحلة المكناسي لسنة ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م، ورحلة الزياني لعام ١٢٠٦هـ/١٧٩١م.

سلكت رحلة المكناسي المسار التالي: الرباط – تطوان – طنجة – قرطانجة (بإسبانيا)– ميناء سيركوزة (صقلية) – إستانبول (قضاء مهام سفارية) – كاور كو– جنزنك – خان الوزير– إسكشهير– سيدي الغازي– خصرم باشا– بلودم– مدينة أخ شهير– اللاذق– قرنبار– أركلة – واد قشلة– شفت خان– أوابل– الشاقط – قرطقراط – بيلان– الزنبق– جسر الشغر– قلعة المضيق– الرستن– قرية القطيفة– دمشق– قرية ذو النون – قرية الصنمين– المزريب– الرمثا– المفرق– واد الزرقا– خان الزبيب – البلقا– واد النسور– قرية قطرانة– قلعة عنترة– مضيق العقبة– قلعة المدور– قلعة ذات حج– تبوك – قلعة حمراء– مدائن صالح– سهل المطران– البئر الجديد– هدية– آبار ناصف – المدينة المنورة– بيار علي– قديد – خليص– مكة المكرمة.

وأشير كذلك إلى أن المكناسي بعد أدائه شعيرة الحج، عاد مع الركب الشامي حتى وصل دمشق ثم ارتحل إلى القدس الشريف عبر: خان الأرنب– خان الجسر – قرية الرمة – عكا– قلعة سنور– نابلس– البيرة – القدس الشريف. (استعنت في تحديد مسار رحلة المكناسي بعمل محقق الرحلة محمد بوكبوط).

أما مسار رحلة الزياني فهو: تلمسان – مدينة الجزائر – قسنطينة – مدينة تونس – إسطنبول بحرا – الأسكدار– قرطل– خان الوزير– آق شهر (أخ شهير) –قرنبار– واد قشلة – شفرخان (شفت خان) – أوابل – أذنة – قرطغراو– الإسكندرونة – أنطاكية – جسر الشغر – قلعة المضيق – دمشق (ثم اقتفاء بقيمة الدرب الشامي تماما حتى مكة المكرمة كما في رحلة المكناسي السابق ذكرها).

(١٩) عبدالرحيم بنحادة، «انتقال المعارف العسكرية في العالم المتوسطي قبل عصر التنظيمات»، **ضمن ندوة انتقال الأفكار والتقنيات في المغارب والعالم المتوسطي**، المملكة المغربية، منشورات كلية الآداب، الرباط، ص٢٩.

(٢٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى، «في أصول التاريخ العثماني»، مراجعة: أحمد الزين، **مجلة الاجتهاد**، عدد (٤٣). ١٩٩٥/٢٧٣–٢٩٦، ص٢٨٢.

(٢١) إبراهيم حليم بك، **التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية**، ط١، لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٨، ص٩٤. محمد عيسى باشا، **وثائق جديدة عن حملة سنان باشا إلى اليمن ١٥٦٨–١٥٦٩**، دولة الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي– جامعة الكويت، ١٩٨٧م، ص٥٧.

(٢٢) يحيى جلال، **المغرب الكبير**، ج٣، لبنان، دار النهضة العربية،١٩٨١، ص٢٤. محمد رزوق، دراسات في تاريخ المغرب، المملكة المغربية، مطبعة إفريقيا الشرق، البيضاء،١٩٩١، ص١٤٣.

(٢٣) عبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون: المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، الطبعة الأولى، المملكة المغربية، نشر اتصالات سبو، ٢٠٠٨، ص٤٠–٤١–٤٢–٤٣–٤٥.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٤٦ إلى ٥٨.

(٢٥) عبد الرحيم بنحادة، **انتقال المعارف العسكرية في العالم المتوسطي**، ص٢٦

(٢٦) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، لبنان، دار العلم للملايين، بيروت، ص٥٣١.

(٢٧) سيار الجميل، **الإدارة العثمانية اللامركزية في الولايات العربية**، ص١٣٧.

(٢٨) المرجع السابق، ص١٢٤–١٢٥–١٦٨.

(٢٩) المرجع السابق، ص١٣٨ إلى ص١٥١.

(٣٠) سيار الجميل، **الإدارة العثمانية اللامركزية في الولايات العربية**، ص١١٧

(٣١) عزيز سامح التر، الأتراك **العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة محمودي علي عامر، ط١، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩، ص٤٧٥–٤٧٦–٤٨٠– ٤٩١.

(٣٢) المرجع السابق، ص٤٦٧.

(٣٣) سيار الجميل، **الإدارة العثمانية اللامركزية في الولايات العربية**، ص١٤٢.

الباب الأول

ركب الحج ومرجعية خدمته عند حكام الولايات العثمانية خلال القرن١٢هـ/١٨م

أولاً – ركب الحج: جمع بشري ضخم ومعقد يحتاج الحماية في تنقله:

كان ركب الحج (أو الركب المحمدي أو الركب الإلهي[١]) في القرن١٢هـ/١٨م، عبارة عن زحف جمع بشري ضخم في شكل مدينة متنقلة تضم الآلاف من الناس من الجنسين معاً، ومن كل الفئات، ومن أصحاب مهن، وطبقات اجتماعية مختلفة.

لقد كان تعداد ركب الحج يصل إلى الآلاف من الأشخاص، وذلك استناداً إلى مجموعة من المعلومات التي تمكن من التكهن برقم تقريبي حول ذلك، ومن هذه المعلومات ما أشار إليه محقق رحلة «إحراز المعلى»أن ركب الحاج عبارة عن زحف بشري كبير من الجمال الحاملة لمئات إن لم تكن آلاف الناس[٢]، ثم تصريح ابن ناصر الدرعي في رحلته الحجية لعام ١٧٢١م، في مناسبات مختلفة إلى وجود فارق زمني كبير بين نزول مقدمة الركب ونزول مؤخرته، كقوله إن مقدمة الركب السجلماسي (المغربي) نزلت بعد العصر ولم ينزل آخر الركب إلا بعد العشاء[٣]، وكرر الدرعي مثل هذا التعبير على طول مؤلف، أو قول الورثيلاني، وهو من حجاج الجزائر، عند عبوره المسافة الفاصلة بين طرابلس والقاهرة، في رحلته الحجية لسنة ١١٧٩هـ/١٧٦٥م، أن ركبه كان به ألوف مؤلفة من الناس، وأنه إذا أخذ الركب في المشي لا يستقصيه الراكب من أوله إلى آخره[٤]. من جهة أخرى أخبرنا الضعيف والقادري معا بغرق سفينة مغربية في سنة ١١٦٨هـ/١٧٥٥م كانت انطلقت من ميناء الإسكندرية في اتجاه مراسي تونس، وعلى متنها أربعمئة (٤٠٠) حاج مغربي عائدين إلى بلدهم[٥]، وأخبر

الورثيلاني ذاته أن ركبه لما أراد التحرك من طرابلس في اتجاه الحجاز اختار بعضهم ركوب البحر عبر سفينة تحملهم من طرابلس إلى الإسكندرية، وبها ٣٥٠ فرد[٦]. وإذا علمنا أن حمولة السفينة الأولى أو الثانية إنما هي أنموذج لحمولة سفن أخرى كانت تقل الحجاج، وأن المسار البحري عموماً لم يكن عليه إقبال كبير في التنقل من وإلى الحجاز لصالح المسار البري، لأن حجاج المسلك البري كانوا بأضعاف مضاعفة حجاج المسلك البحري، ودليله أن الورثيلاني أخبر سنة ١١٧٩هـ/١٧٦٥م بأن ركب زواوة (الجزائري) ضم لوحده نحو ٣٠٠٠ رجل[٧]، مع العلم أن حجاج زواوة مثلوا عينة فقط من حجاج باقي مدن الجزائر في القرن١٨م، فهذا يساعدنا في تكوين فكرة عن تعداد الحجاج في فترة ما. إننا نقترب شيئاً فشيئاً من الوصول إلى رقم تقريبي لقافلة الحج في فترة ما، ونحن نقف عند أقوال حاج مغربي، وهو محمد بن عبد السلام الناصري الذي صرح عند دخوله مصر عائداً من حجته لعام١١٩٦هـ/١٧٨٢م، أن زهاء ٢٠٠٠ مغربي بقوا بمصر لم يحجوا لأنهم وصلوا متأخرين[٨]. ولا يستغرب من هذا الرقم، فقد أشار أندري رايموند إلى أن أعداد ركب الحاج خلال القرن١٨م كانت تتراوح ما بين ٢٠٠٠٠ و٦٠٠٠٠ حاج في الركب الشامي، وبين ٣٠٠٠٠ و٤٠٠٠٠ حاج في الركب المصري[٩]، وهناك تقديرات أخرى من مصدر آخر تفيد بأن أعداد الركب المصري كانت تتراوح بين ٣٠٠٠٠ و٤٠٠٠ عنصر، وتعداد الركب الشامي كان يتراوح بين ٣٠٠٠٠ و٥٠٠٠٠ عنصر، وكان دائماً أكثر عدداً من الركب المصري، وإذا أردنا أن نحصر الرقم في سنة محددة، لدينا تقديرات تفيد بأن تعداد ركب الحاج المصري سنة ١٧١٩م زاد عن ٣٠٠٠٠ فرد، وأنه ضم سنة ١٧٣٨م وسنة ١٧٥٠م حوالي ٤٠٠٠٠ فرد[١٠].

من جهة أخرى كان الركب يضم الجنسين معا، وذلك حسب شهادات حجاج مغاربة بوجود نسوة ضمنه بل وجود الحوامل[١١]، كما ضم الركب أصحاب

البنية الجسمانية القوية وضعفائها، وضم من هم ذاهبون بقصد أداء فريضة الحج، ومن هم ذاهبون بقصد خدمة الحجاج بمقابل، أي الذين كانوا يطلق عليهم صعاليك الركب، وضم حتى العبيد المرافقين لأسيادهم[١٢].

ولم يكن الركب يضم عوام الناس فقط، بل حدث أن ضم فئة من الأعيان، خصوصاً أفراداً من العائلة الحاكمة في ركاب الحج الرسمية، مثل الركب الفاسي المغربي الذي كان يذهب ضمنه الأمراء، كما هو الحال مع ركب ١١٠١هـ/١٦٩٠م الذي ضم الأمير المعتصم بن السلطان المولى إسماعيل، وركب عام ١١٢٣هـ/١٧١١م الذي سافر فيه أبو مروان بن المولى إسماعيل، وركب عام ١١٤٣هـ/١٧٣٠-١٧٣١م الذي ضم والدة السلطان مولاي عبدالله السيدة خناتة بنت بكار المغافري وابنه سيدي محمد الأمير، وأرسل السلطان سيدي محمد بن عبد الله عام ١١٨٢هـ/١٧٦٨م ولديه مولاي علي ومولاي عبدالسلام للحج مع هذا الركب [١٣] ، وانطبق واقع إرسال الأمراء كذلك على الركب المشرقي[١٤]، ومن أدلته إشارة المؤرخ الجبرتي أن الركب المصري لسنة ١١٩٣هـ/١٧٧٩م سافر معه أربع صناجق، وسافر معه أمراء وأغوات وغيرهم من الأكابر، ومن أعيان التجار[١٥].

وجُعل لركب الحج في القرن١٨م قائد ينظم مسيرته، وكان هذا القائد يُعيَّن من قِبل السلطة المركزية في حالة الركب المغربي وفق شروط، ويحمل عند اختياره لقب أمير[١٦]، ويُعيَّن في حالة الركب الشامي من قِبل السلطة المركزية بإستانبول[١٧] كما يفهم ذلك بشكل واضح في حالة أمير الركب الشامي سنة ١٧٨٢م الذي«لا يد فوقه، يده عند السلطان»[١٨] ويحمل عندها لقب «الوزير»[١٩]، ويعين أمير الركب المصري أيضا بمرسوم من إستانبول[٢٠]، ويخلع عليه باشا القاهرة الخلعة تأكيداً لهذا التعيين[٢١] ويحمل إذاك لقب»الأمير»[٢٢] أو»الباي»[٢٣]، ويتلقى راتباً سنوياً مهماً مقابل مهامه[٢٤]، وعدّ أمير الركب في

باشاوية مصر في أواخر القرن ١٨م ثاني منصب مهم في السلطة بعد منصب حاكم القاهرة»شيخ البلد»[٢٥]، واستطاع المماليك احتكاره ضمن هيمنتهم على المناصب المهمة في هذه الباشاوية[٢٦]، وشهد على ذلك الرحالة الناصري في حجته الثانية عندما صرح أن أمير الركب المصري هو من»الغز»أي المماليك[٢٧]، ولم يتفق الرحالة المغاربة في توصيف أمير ركب الحج المشرقي من المنظور الأخلاقي لتقريبنا من مدى صلاحه لهذا المنصب الحساس والخطير، فأمير الركب الشامي حسب قول الهشتوكي في حجته عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م غير جدير بالمهمة بخلاف أمير الركب المصري« فإنه رجل صالح متواضع، يحب أهل الخير من العلماء والصالحين والفقراء»[٢٨]، وجاء الإسحاقي من بعده ليصفه بالظالم خلال حجته عام ١١٤٣هـ/١٧٣٠-١٧٣١م[٢٩]، لكن الناصري تحدث عنه بإيجاب عام١١٩٦هـ/١٧٨٢م[٣٠].

ثانياً – ركب الحج: خزائن ثمينة تحتاج الحماية عند التنقل بها:

مثّل ركب الحج خزائن مالية كبيرة متنقلة تُغري قطاع الطرق، وأهمية هذه الأموال تكمن في كونها تتضمن – فضلاً عن الأموال الخاصة للحجاج– هدايا قيمة مرسلة عبر الركب لجهات وعناصر محددة موجودة على طريقه، وعلى رأسها الصّرة الثمينة المقدمة للحرم المكي.

وفيما يتعلق بأموال ركب الحج المغربي مثلاً، كشف لنا أحد الحجاج المغاربة في موسم حج ١١٤٣هـ/١٧٣٠م، أن السلطة المركزية كانت تستغل مسيرة هذا الركب لإيصال مساعدات وهبات قيمة لجهات وعناصر محددة في اتجاه المشرق، لقد كانت الصرة الثمينة التي تُرسل سنوياً للحرم المكي من أهم هذه الهدايا[٣١]، كما أنها لم تكن هي وحدها فقط ما كان يحمله الركب معه، فقد أخبرنا الرحالة الإسحاقي أن أمير ركب الحج المغربي السيد عديل كان يقوم كل سنة بنقل«عشر سبائك كبيرة من الذهب، مئة مثقال كبيرة في كل سبيكة

إلى السادات البكريين بمصر[٣٢]»، وأخبرنا الرحالة ذاته أن السيدة خناتة بنت بكار المغافري، وهي سيدة من البيت السلطاني، كانت ضمن ركب الحج لعام١١٤٣هـ/١٧٣٠م و بحوزتها أموال كثيرة تصدقت بنصيب منها على عدد من الفقراء بالقاهرة، وأهدت نصيباً آخر منها لشرفاء أرض الحجاز[٣٣]، واشترت بها لما حلت بمكة داراً «بثمن يقرب من ألف مثقال ذهب مطبوعة»[٣٤]. ونقل لنا الرحالة محمد بن عبد السلام الناصري من جهته أن السلطان المغربي المولى سليمان أرفقه هو الآخر وهو في طريقه إلى الحجاز بأموال تفرق على العلماء، وأرباب الطوائف، وطلبة الأزهر، وغيرهم، بمصر، وأموال أخرى لأهل الحرمين من الشرفاء والعلماء والمؤذنين والفراشين وسدنة الكعبة المشرفة[٣٥]، وأكد الضعيف من جهته أقوال الحاج الناصري هذه بقوله إنه «في سنة سبعة وتسعين ومئة وألف (١١٩٧هـ/١٧٨٣م)...وُجه المال صدقة مع ركب الحجاج للأشراف بالمدينة شرفها الله، وللأشراف الذين كانوا بمكة أعزها الله، وبُعث المال أيضا لعلماء أهل مصر مثل الفقيه العلامة الشيخ مرتضى ... ووجه له السلطان ستمئة (٦٠٠) دينار ذهبا مع مكانة ذهب من قيمة خمسئة (٥٠٠) دينار، ومثل هذا الذي ذكر أيضا بعثه للشيخ الدردير شيخ المالكية بمصر»[٣٦]، وأكد لنا المؤرخ المصري الجبرتي هذه المعلومات، أي وصول صدقات من سلطان المغرب عبر ركب الحج إلى جهات محددة سنة ١١٩٨هـ١٧٨٤م[٣٧] وسنة ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م التي شهدت على حضور «صدقات من مولاي محمد (السلطان) صاحب المغرب، ففرقت على فقراء الأزهر وخدمة الأضرحة والمشايخ المفتين والشيخ البكري والعمريين»[٣٨].

أما بخصوص مقادير أموال ركب الحاج المصري وركب الحاج الشامي، فقد أخبرنا أحد الحجاج المغاربة أنها كانت بـ «القناطر المقنطرة»[٣٩]، ذلك أنه كان على أمير ركب الحج المصري نقل الإعانات النقدية والعينية المرسلة

سنوياً من الخزانة المصرية إلى أهالي الحرمين الشريفين، ونقل الإتاوات النقدية والعينية المرسلة لشيوخ وأمراء البدو القاطنين على طول طريق الحج لتأمين الحماية للقافلة. وفعلاً لقد كان ركب الحاج المصري ينقل سنوياً أموالاً طائلة للحرمين ضمن ما عرف بمصروفات الحرمين الشريفين، وكانت الصرة النقدية واحدة من هذه المنقولات، فضلا عن نقل أموال الأوقاف السلطانية وأموال أوقاف الباشاوات وغيرها إلى الوجهتين ذاتيهما، ولأخذ فكرة عن مقدار هذه الصرّة فقد بلغت قيمتها سنة ١١٥٤هـ/١٧٤١م ٤٥٥٨٤٢ بارة، ومن نماذج مقدار الأوقاف السلطانية نذكر وقف السلطان مصطفى خان الذي بلغ سنوياً طيلة عهد هذا السلطان (١٧٥٧-١٧٧٣م) ٢٦٩٦٠ بارة،[٤٠]. من جهة أخرى كان أمير الركب المصري يصحب معه في كل موسم حج كسوة الكعبة المشرفة، وكسوة مقام إبراهيم عليه السلام، في حين يصحب الركب الشامي معه كسوة الحجرة النبوية مرة واحدة في ولاية كل سلطان، ويجددها من يعقبه من السلاطين[٤١]. وللإشارة فقيمة الكسوة التي كان ينقلها الركب المصري عادلت مبالغ مالية ضخمة حسب ما نقله لنا أحد الحجاج المغاربة، وهو أحمد بن ناصر الدرعي عن نقيب هذه الكسوة بمصر السيد عبد الرؤوف الذي أخبره سنة ١١٢١هـ/١٧٠٩م أن تكلفتها هي ٢٢٠ ألف كيس[٤٢]، وهو رقم منطقي بالنظر إلى تكلفة الخامات التي كانت تصنع منها، حيث كانت تتطلب مثلا ٧٠ قنطاراً من الحرير وكميات هائلة من الفضة الخالصة. من جهة أخرى لا ننسى أن قافلة الحج المصري كانت تحتاج ما بين ٩٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جملا لحمل احتياجاتها[٤٣]. وفضلا عن هذه المنقولات الثمينة وتعداد الدواب السائرة مع الركب، كان أمير هذا الركب يجمع على امتداد مسار رحلته جبايات طائلة تحت ذرائع مختلفة[٤٤]. وهذا ما شهد على وقوعه حجاج مغاربة، ومنهم الناصري في رحلته الحجازية الأولى عندما أخبرنا أن أمير الركب المصري،

قاسم باي الغزي، كان يقبض المكس في»بندر العقبة» عند العودة من الحجاج المغاربة وغيرهم. « وقد كان قبض من أهل فاس– سنة ١٧٩٦م– بالخصوص سبعمئة (٧٠٠) ريال، وبالمدينة المنورة أحد عشر (١١) ريالاً...، ومكسا في مدينة الرسول»[٤٥]. بل سبق أن تحدث الإسحاقي عن هذا السلوك بحق أمير هذا الركب عام ١١٤٣هـ/ ١٧٣٠–١٧٣١م وإن لم يسمه[٤٦]، من جهة أخرى كان الركب المصري يعود إلى بلاده وهو يحمل معه الكسوة القديمة والثمينة للكعبة المشرفة التي يحصل عليها مناوبة مع سلطان مكة[٤٧].

يتضح مما سبق، أن ركب الحج لم يكن قافلة عادية تتجه نحو مكة المكرمة، وإنما كان ركباً اختزل رموزاً متعددة، ففضلاً عن هدفه الأسمى، أي كونه جمعاً بشريا لمن يرغبون في أداء الركن الخامس لدين الإسلام، فإنه كان يحمل في تشكيله بصمات السلطة السياسية الحاكمة للبلدان الإسلامية، سواء في طريقة اختيار قادته أو من جهة المهام الثانوية التي كان يقوم بها هؤلاء فيما يشبه سفارة غير رسمية تتواصل بها هذه السلطة مع الخارج في عدد من المواضيع كما وقفت عنده، وعلى الرغم من أنني لم أعرض لجوانب أخرى ارتبطت بهذا الركب لدواعي منهجية، أي أنه كان بإمكاني فتح مواضيع بحثية أخرى في هذا الاتجاه تتناول مثلاً كون ركب الحج مثل مناسبة نصف سنوية لعدد من الركاب –بالأخذ في الاعتبار مناسبة الذهاب والإياب– في تنشيط الحياة الاقتصادية للبلدان التي يعبرها[٤٨]، أو الحديث مثلاً عن كونه مثل جامعة علمية متنقلة تتبادل خلالها المعارف وتحصل خلالها الإجازات العلمية، فيجب ألا تغيب هذه الأمور عنا ونحن نتحدث عن ركب الحج في القرن الثاني عشر الهجري، فاستحضار هذه المعطيات كاملة يؤكد أن حماية الركب ليست مسألة اختيارية أو ثانوية لمن كُلّف بذلك.

ثالثاً – مرجعية خدمة ركب الحج عند حكام الولايات العثمانية خلال القرن١٢هـ/١٨م:

تجد مسؤولية حكام مصر وطرابلس وتونس والجزائر وحاكم شرافة الحجاز، مرجعيتها في تأمين مسالك الحج في:

١- أن الدولة العثمانية هي من أحدثت هذه الإيالات منذ هيمنتها على العالم العربي في القرن١٦م[٤٩]. وأن الإيالة بقيت في القانون العثماني تعتبر من محميات السلطان[٥٠].

٢- أن إستانبول كانت ترسل بشكل دوري حكام هذه الإيالات[٥١]، وكان الأمير المُرسل يلقب بـ»بك البكوات أو أمير الأمراء[٥٢](بيكلربية).

٣- أن برات تعيين أو إقرار حاكم الإيالة كان يتضمن جملة من التوجيهات التي منها وجوب تسهيل عبور الحجاج وخدمتهم، كما نوثقه في موضعه.

هذا على المستوى النظري أما على المستوى الواقعي المرتبط بالقرن ١٨م فلوحظ أن السلطان العثماني عيّن فعلاً حكام ولايات كولاية مصر، لكنه كان مجبرا على إقرار آخرين فرضوا أنفسهم حكاماً وتحديداً في حالة الولايات التي أظهرت نوعاً من الاستقلال عن العثمانيين، ورغم ذلك لم يلغ هذا الوضع احتفاظ السلطان العثماني بمهمة إرسال فرمانات التوجيه لهم[٥٣].

سأحاول فيما يأتي إبراز علاقة التبعية –سواء كانت حقيقة أو اسمية– بين حاكم كل ولاية من الولايات السابق ذكرها والسلطان العثماني، كما أحاول الوقوف على الحدود السياسية لأهم هذه الولايات، على اعتبار أن مسؤولية حماية ركب الحج تقف نظرياً عند هذه الحدود.

كان حاكم ولاية مصر يأتي مُعيّنا كل سنة من إستانبول ويلقب بـ»الباشا» ويمارس مهامه من قصر القلعة بالقاهرة[٥٤]، ويمارس سلطته طبقاً للفرمانات

الصادرة من إستانبول[٥٥]، أما حدود ولايته في القرن١٢هـ/١٨م فقد كان يحدها –استناداً إلى الرحالة الناصري– من«جهة الشمال بحر الروم ... وما يقابلها لجهة السودان وهو أعلى النيل حيث تنتهي بلاد الصعيد ... وحدّه عرضا من مدينة برقة التي على ساحل البحر الرومي لنواحي الجبل الأخضر إلى أيلة التي على ساحل البحر»[٥٦].

وبالنسبة لحكام شرافة الحجاز، فالمقصود بهم خاصة حاكم مكة المكرمة الذي نعته الرحالة المغاربة بـ «الشريف»[٥٧] أو «سلطان مكة» أو «السلطان» أو «أمير مكة»[٥٨] كما لقبه بذلك كلٌّ من الهشتوكي في رحلته عام١١٢١هـ/١٧٠٩م والصميلي عام١١٢٦هـ/١٧٣٩م والإسحاقي عام١١٤٣هـ/١٧٣٠–١٧٣١م[٥٩] «والناصري في رحلته الكبرى عام ١٧٨١م. وكان هذا الحاكم هو الحاكم غالباً على أهل المدينة المنورة»[٦٠]. وحدثنا الزياني سنة ١٢٠٨هـ أن والي جدة والحجاز ليس من شرفاء الحجاز بل هو «الوزير الأعظم يوسف باشا الذي قدم من إسطنبول... مع الركب الشامي.. وهو الذي كان وزيراً للسلطان عبدالحميد»[٦١]. وكانت بلدة ينبع تتبع لحاكم مكة أيضاً في عهد الرحالة الصميلي[٦٢].

وكان لشرافة الحجاز هي الأخرى حدود سياسية رسمها لنا حجاج مغاربة في القرن١٢هـ/١٨م بذكرهم أن موضع «العقبة السوداء» أو موضع «الدركين» هو حدّها الغربي مع مصر زمن رحلة عبد المجيد الزبادي المنالي، وحد موضع «أيلة» زمن الرحلة الأولى لمحمد بن عبد السلام الناصري[٦٣]. وهناك من ذكر أن بلدة ينبع هي أول«عمارة ببلاد الحجاز على طريق المصري والمغاربة» للقادم من مصر[٦٤].

أما بشأن حاكم إيالة الجزائر، فينبغي الإشارة، أولاً– أن الدولة العثمانية منذ ضمها هذا البلد هي من كان يرسل الولاة لحكمه، لكن مع استيلاء رؤساء البحرية على هذه الإيالة –وقد كانت السلطة الحقيقية بيدهم– نصبوا واحداً

منهم والياً عليها بلقب داي على أن تبقى بيده السلطة مدى الحياة[٦٥]. هذا الواقع الجديد فرض على إستانبول أن أصبحت تقر حاكم الإيالة في منصبه أكثر من كونها تعيّنه، ذلك أن هذا الحاكم صار في القرن ١٨وتحديداً منذ ١٧١١، أي مع انطلاق عصر الدايات، يكتفي فقط بإرسال الهدايا للسلطان العثماني ويتسلم منه مقابله برات تعيينه[٦٦]، كما يتسلم كذلك الحلة والسيف وحق حمل لقب أمير الأمراء[٦٧]، وغالبا ما كان يتضمن برات التعيين/الإقرار، توجيهات للوالي الجديد[٦٨]، ورغم محاولات إستانبول أكثر من مرة فرض حاكمها أو تهديد الحاكم من الدايات بمعاقبته، فقد كانت عاجزة عن فرض إرادتها بهذه الولاية[٦٩].

وعلى الرغم من وضعية شبه الاستقلال التي تمتع بها الحاكم الجزائري في هذه الفترة، إلا أن الحجاج المغاربة ظلوا يصفون إيالة الجزائر بإحدى إيالات العثمانيين، وهذا ما صرح به بشكل واضح أحدهم سنة ١١٢١هـ/١٧٠٩م[٧٠].

ووقف هؤلاء الحجاج أيضاً على الحدود الإدارية لهذه الباشاوية في القرن١٨م، فجعلوا حدها الغربي مدينة «بسكرة»[٧١]، أما حدها الشرقي فكان ينتهي عند بداية طاعة السلطان المغربي، والذي مثّله مدينة وجدة[٧٢].

ولم يختلف شكل إقرار حاكم إيالة طرابلس عن مثيله بإيالة الجزائر من قِبل إستانبول، لقد كان هذا الحاكم يأتي في البداية معيّنا من إستانبول وفق نظام الإيالة، إلا أن الضعف الذي بدأت تعرفه الدولة العثمانية في منتصف القرن١٧م ساهم في سعي هذا البلد نحو الاستقلال[٧٣]، وفي عام ١٧١١م/١١٢٢هـ وقعت تطورات متسارعة لخّصها صاحب كتاب «التذكار» المعاصر للأحداث في قوله أن دلالة وقائع هذه السنة «كأن الله أراد انقراض الدولة التركية وإقامة الدولة القول أغلية.. وزال الملك من أيديهم وتولى الملك القولغولية»[٧٤]. وبطل هذه الأحداث هو أحد الجنود من أصل عثماني واسمه أحمد بن يوسف بن مصطفى

القرمانلي، الذي كان يشغل بالإيالة عدة مهام عسكرية في ولاية خليل باشا[٧٥]، فتمكن القرمانلي في هذه السنة من الاستيلاء على مقاليد الحكم في طرابلس[٧٦]، ودخلت البلاد فعلياً تحت حكمه وحكمه أبنائه وأحفاده من بعده[٧٧]، وصار كل من اعتلى الحكم من هؤلاء يرسل الهدايا للسلطان العثماني ويتسلم منه مقاليد الولاية على طرابلس الغرب مع رتبة بكلربكي[٧٨]، وعرفت هذه الأسرة الحاكمة بالأسرة القره مانلية.

وكان لإيالة طرابلس حدود سياسية هي الأخرى، فقد كان يحدها غرباً بلدتا «الزوارات الغربية» و«الزوارات الشرقية» زمن رحلة الحضيكي ورحلة أبي مدين الدرعي المؤرختين في حدود سنة ١٧٤٠م[٧٩]، أو حد «برج الملح» حسب ما ورد عند ابن عبد السلام الناصري في رحلته الصغرى لعام ١٧٩٦م[٨٠].

أما بخصوص حاكم إيالة تونس، فقد كانت البلاد تابعة في البداية لإيالة الجزائر، إلا أن نجاح أحد البايات وهو مراد باي في السيطرة على شؤون البلاد غيّر وضع هذه الإيالة، لقد استطاع مراد باي أن يظفر من الدولة العثمانية بلقب باشا، كما نجح في توريث حكم البلاد لأبنائه من بعده، فأسس بذلك أسرة حاكمة في تونس هي الأسرة المرادية التي استمرت في الحكم حتى عام ١١١٤هـ/١٧٠٢م، ثم انتقل الحكم بعدها للأسرة الحسينية منذ سنة ١١١٧هـ/١٧٠٥م وبقيت هذه الأسرة تحكم تونس حتى عام١٩٥٧م، وهكذا سار حكام هذه الإيالة على خطا الإيالتين السابقتين في علاقتهم بالسلطان العثماني، وكان لها هي الأخرى حدود سياسية في القرن ١٨م، استناداً إلى أحد الحجاج المغاربة الذي أخبرنا أن «واد غسران» هو ما كان يحد الإيالة شرقاً[٨١].

أما حكام أهم البلاد الشامية والكردية، فما قدمته الرحلة المغربية بشأنهم في العقدين الأخيرين من القرن ١٨م يكشف أن تقلد حكم هذه البلاد كان

يجمع بين التحكم الكلي والنسبي والشكلي لإستانبول في هذا الأمر أمام فاعلين محليين. لقد حمل هؤلاء ألقاباً مختلفة كلقبي «الوزير» و«الباشا»، وهما لقبان كانت تمنحهما إستانبول فقط. كما حملوا أحيانا لقب «الثائر» بأعين الرحالة، لقد عاين المكناسي عام ١٢٠١هـ/١٧٨٧م ومن بعده الزياني بحوالي ست سنوات، أن سكان المناطق الكردية وتحديداً في الإسكندرونة «لم تنلهم الأحكام»[٨٢]. وأمام هذه الوضعية التي تظهر عجز الدولة العثمانية في استتباب الأمن في هذه المناطق، أصبحت الزعامات الثائرة هي من يقوم بذلك كما هو الحال مع «ثائر قرطغراو» الذي عجز السلاطين العثمانيون عن إيقاف تمرده فنصبوه «وزيراً» على المناطق الكردية، وبعثوا له الآلة والخلعة مع أمير الركب كما جاء عند الرحالة المكناسي[٨٣]. كما أخبرنا ابن عثمان وهو يعبر البلاد الواقعة بين الأناضول والحجاز في حديثه عن وزير بعكة «أبي القيادة يفعل برأيه ويقبل من أوامرها[الدولة العثمانية] ما يوافق غرضه، يسمى باشا الجزار»[٨٤]، وبين عكة ونابلس بأرض فلسطين أخبرنا عن صاحب «قلعة سنور» التابع إدارياً لسلطة وزير الشام لكنه «غير كامل الطاعة والانقياد، فهو يميل إلى الاستقلال والاستبداد، منفذاً لأوامر أميره لكنه لا يتلاقى معه خوفاً على نفسه، والوزير لا يقدر على نزعه فهو قانع بما يأتيه منه، وإذا أتى الوزير إلى ناحية يخرج إلى ناحية أخرى حتى يرجع الوزير ويرجع»[٨٥]، بل حتى هذا الوزير لم تكن له سلطة على قائد قصبة دمشق «يقال له أغات الكشارية، لأن هذه القصبة لها قائد مخصوص من قِبل السلطان ومعه عسكر إلى نظره فليس للوزير (أمير الركب وحاكم دمشق في الأصل) عليه سبيل.. بها. له جيش ضد الوزير ولها عشرة مدافع»[٨٦].

هذا بشأن علاقة حكام عدد من الإيالات بحاكم إستانبول، أي هناك وجود سند مرجعي –حقيقي أو اسمي– يجعل من أوامر هذا الأخير لهؤلاء الحكام أمراً

واجب التنفيذ نظريا على الأقل، فهل طالب السلطان العثماني فعلا من حكام الإيالات في القرن ١٨م حماية حجاج بيت الله الحرام؟.

حول هذا الموضوع توافر لنا معلومات تاريخية تفيد بتوجيه السلطان العثماني أوامره لحكام باشوية مصر وشرافة الحجاز وإيالات الغرب بضرورة حماية قوافل الحجيج وتقديم خدمات لها، لقد نقل أحمد زكرياء الشلق أن برات تعيين حاكم مصر كان يتضمن مطالبته بقيامه بعدد من الأعمال التي يدخل ضمنها حراسة قوافل الحجيج في طريقها إلى الحجاز وإقامة العدل والأمن[٨٧]، أما شاهد هذه المسؤولية عند حاكم شرافة الحجاز فيتجلى في أن العثمانيين عند ضمهم للحجاز أبقوا به على نظام الشرافة وأناطوا بحكامه مسؤولية تأمين الحرمين وخدمة الحجيج[٨٨]، ووجدت في كتابات تاريخية أخرى أوامر إستانبول كذلك لحكام إيالات الغرب بأداء هذه الخدمة، أي حراسة قوافل الحجيج في طريقها إلى الحجاز[٨٩].

أخلص للقول إذن، أن حماية باشا الولاية العثمانية لركب الحج، أمر واجب بالمعطى السياسي، ولا يمكن للباشا التنصل منه، وأن قيامه بهذا الواجب السياسي هو في الحقيقة إنجاز لواجب ديني لا يمكن لإستانبول، وهي دولة الخلافة، أن تتنصل منه. من جهة أخرى، وبعيداً عن مسألة الواجب السياسي العثماني، فإن رعاية ركب الحج لا يمكن أن تكون إلا خدمة تتنافس السلطات الحاكمة للبلدان الإسلامية على القيام بها، سواء كانت هذه السلطة تابعة سياسياً لدولة الخلافة أو مستقلة عنها، وسببه أن مرجعياتها في الحكم كانت تستند بقوة إلى المقدس الديني، فكل تغافل عن الاهتمام بهذا المقدس، سيفتح الباب لقيام معارضات سياسية تستغل هذا التغافل لتؤسس بدورها مرجعيتها في الحكم انطلاقاً من إقناع الرعية بإمكانها قيامها بهذا الأمر.

هوامش الباب الأول

(١) هذان تعبيران أوردهما الهشتوكي: أحمد الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، المملكة المغربية، مخطوط المكتبة الوطنية رقم١٤٧ق، ص٢٥.

(٢) محمد بوكبوط، **سفارة محمد بن عثمان المكناسي**، ص١٩٤.

(٣) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١ص٢٦.

(٤) الحسين بن محمد الورثيلاني، **الرحلة الورثيلانية**، ط٠١/ج٠١، جمهورية مصر العربية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٨٦

(٥) محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، ط٠١/ج ٠٤، المملكة المغربية، مكتبة الطالب، الرباط، ١٩٨٦، ص١١١. محمد بن عبد السلام الضعيف، **تاريخ الدولة السعيدة**، تحقيق أحمد العماري، المملكة المغربية، دار المأثورات، الرباط، ١٩٨٦، ص١٥٧.

(٦) الحسين بن محمد الورثيلاني، **الرحلة الورثيلانية** ، ج٠١، صص٢٠٩–٢١٠.

(٧) المرجع السابق، ص٤٣.

(٨) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٤٩٣.

(9) André Raymond, «Les provinces arabes du XVIe-XVIIIe et Architecture des pays arabes à l'époque ottomane» in ***Histoire de l'empire ottoman,*** France, Fayard,1989, pp 370-371.

(١٠) سميرة فهمي علي عمر، **إمارة الحج في مصر العثمانية**، جمهورية مصر العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٥–٢١٦.

(١١) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، ص١٨٩. أحمد الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص٢٥٨. محمد بن عبدالسلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٣٦٤. محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، المملكة المغربية، مخطوط مؤسسة علال الفاسي، رقم ٤٥٧ ع، ص١٠٨.

(١٢) أحمد التملي الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص١٥. أبو مدين الدرعي، الرحلة الحجازية، ص٢٣٦. محمد الناصري، الرحلة الكبرى، ص٤٩٣.

(١٣) محمد المنوني، **من حديث الركب المغربي**، المملكة المغربية، مطبعة المخزن، تطوان، ١٩٥٣، ص٤١. الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، المملكة المغربية، مخطوط المكتبة الوطنية، ميكرفيلم رقم ٣٧٢٤، ص٢٩. الضعيف، **تاريخ الدولة السعيدة**، ص١١٥.

(١٤) الزَّياني، **الترجمانة الكبرى**، صص٢٠٩-٢١٠. محمد بن الطيب الشركي الصميلي، **الرحلة الحجازية**، ألمانيا، نسخة مصورة عن مخطوطة خزانة جامعة لايبسك تحت رقم٧٤٦، ص ١٢٠ إلى ١٢٢.

(١٥) الصناجق هم: عبد الرحمان بيك، عثمان وسليمان بيك الشابوري، وعلي بيك المالطي، وذو الفقار بيك: عبدالرحمان الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق عبدالرحيم عبدالرحمان عبد الرحيم، الجزء٠٢، جمهورية مصر العربية، مطبعة دار الكتاب المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٧٤.

(١٦) الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص١٤٨.

(١٧) بوكبوط، **سفارة محمد بن عثمان المكناسي**، ص١٨٨.

(١٨) الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٣٧٦.

(١٩) محمد بن عثمان المكناسي، **إحراز المعلى**، ص٢٨٣.

(٢٠) عبدالرحمان الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق عبدالرحيم عبدالرحمان عبدالرحيم، الجزء١، جمهورية مصر العربية، مطبعة دار الكتاب المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٠٠.

(٢١) الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٢٠٩-٢١٠. الصميلي، **الرحلة الحجازية**، ص ١٢٠ إلى ١٢٢

(٢٢) أبو القاسم الزياني، **الترجمانة الكبرى**، ص.٢٥٧.

(٢٣) أطلق اللقب على أمير ركب الحج المصري: المكناسي، **رحلة إحراز المعلى**، ص٢٦٥.

(٢٤) يسمى هذا الراتب بـ «ساليانة»، كما يحصل أمير الركب أيضاً على مدفوعات أخرى تسمى «تسليمات»: سميرة فهمي، **إمارة الحج في مصر العثمانية**، ص ١١٠.

و«سليانة»: تعبير أطلق على المرتب السنوي الذي كان يتلقاه الموظفون من الخزينة المصرية: المرجع السابق، ص١٥٦، هامش رقم٣١٦.

(٢٥) ناصر الأنصاري، **المجمل في تاريخ مصر: النظم السياسية والإدارية**، ط٢، مصر، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٩٣.

(٢٦) المرجع السابق، ص٢٠٠.

ينظر أيضاً نماذج لتقلد المماليك لإمارة الحج في: الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج٠١، ص٥١-٦٧-٧٢-٨٨-٩٧-١٠٠-١٠١.

(٢٧) الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص١٠٤.

كان أمير الركب المصري لسنة ١١٩١هـ/١٧٧٧-١٧٧٨م هو حسن بيك رضوان، وأميره سنة ١١٩٣هـ/١٧٧٩م هو مراد بيك: عبد الرحمان الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق عبد الرحيم عبدالرحمان عبد الرحيم، الجزء٠٢، جمهورية مصر العربية، مطبعة دار الكتاب المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٢- ٧٣.

(٢٨) يدعى هذا الأمير بـ «باي إبراهيم»: الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص٢٤٥-٢٥٨.

(٢٩) الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٢٤٩-٢٥٠.

(٣٠) الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٣٧٦.

(٣١) أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى**، إشراف محمد حجي وإبراهيم بوطالب وأحمد التوفيق، ج٧، المملكة المغربية، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، ٢٠٠١، ص٧٦.

(٣٢) الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص١٤٧-١٤٨.

(٣٣) المرجع السابق، ص١٤٨- ١٤٩ - ٢١٥.

(٣٤) المرجع السابق، ص٣١١. الضعيف، **تاريخ الدولة السعيدة**، ص١١٥

(٣٥) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص٣٦-١٠٥.

(٣٦) الضعيف، **تاريخ الدولة السعيدة**، ص١٨٦.

و«البارة» عملة تركية ويقال فارسية، ومقدارها نصف فضة، وقد ظهرت في مصر أول مرة سنة ١٤١٥-١٤١٦م: ينظر سميرة فهمي، **إمارة الحج في مصر العثمانية**، ص١٥٧، هامش رقم ٣١٨.

(٣٧) الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج٠٢، ص٢٢٤.

ويقول الجبرتي كذلك أن سلطان المغرب عين للشيخ العدروسي بمصر صرة تصله كل سنة مع الركب: المرجع السابق، ص٣٦١.

(٣٨) المرجع السابق، ص١٥٧.

(٣٩) الحضيكي، **الرحلة الحجازية**، ص١٠٥.

(٤٠) سميرة فهمي، **إمارة الحج في مصر العثمانية**، ص ١٠٦-٣٢٩-٣٣٣-٣٣٦-٣٤٩-٣٥٦-٣٥٩. الزَّياني، **الترجمانة الكبرى**، ص١٧٤.

أشار الناصري أيضاً للأموال التي يقدمها أمير الركب للأعراب في الطريق. محمد ابن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص ٤٨٩.

(٤١) الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٤٧٧. الإسحاقي، رحلة الإسحاقي، ص٢٣٦-٢٣٧.

(٤٢) الكيس يضم ٥٠٠ قرش، وثمن المحمل ٧ أكياس، أي أن الجميع تصل تكلفته إلى ٢٢٧ ألف كيس وهو ما يعادل ١١٣٥٠٠قرش: ابن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، ص١٢٩.

وفي القرن١٨م ونظراً لارتفاع تكاليف الخامات المستخدمة في صناعة الكسوة، ثم الاضطرابات والأزمات المالية التي سادت أواخر هذا القرن، أصبحت الكسوة تجدد مرة واحدة في كل خمس سنوات: سميرة فهمي، **إمارة الحج في مصر العثمانية**، ص١٧٣.

(٤٣) المرجع السابق، ص، ١٧٤–٢٠٤.

(٤٤) الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص١٠٩.

(٤٥) المرجع السابق، ص، ١٠٩

(٤٦) الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٢٤٩–٢٥٠.

(٤٧) المرجع السابق، ص، ٢٣٧.

(٤٨) ينظر الملحق رقم ٠١.

(٤٩) استحدث ولاية مصر بين أعوام ١٥١٧–١٥٢٢: خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص١٨٥.

واستحدثت إيالة الجزائر عام ١٥٢٣، وإيالة طرابلس الغرب عام ١٥٥٦، وإيالة تونس عام ١٥٧٣:عبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، ص١٣٩.

(٥٠) خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص١٢١.

(٥١) المقصود بها في هذا الموضع إيالات طرابلس الغرب وتونس والجزائر: عزيز سامح التر، الأتراك **العثمانيون في أفريقيا الشمالية**، ص٤٨٠.

(٥٢) خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص١٨٥.

(٥٣) عزيز سامح التر، الأتـراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، ص٤٦٣–٥٠٩).

Grammont Henri-Delmas, ***Histoire d'Alger sous la domination turque, 15151830-,*** Ed: Ernest leroux, 1887, p283

نيكولاي إيليتش بروشين، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث، من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين**، ترجمة وتقديم عماد حاتم، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت،٢٠٠١، ص٢٧٦. أحمد بك النائب الأنصاري، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، ليبيا، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، ص٢٨٦–٢٩٤.

(٥٤) لقد حدثنا الناصري سنة ١٧٨٢م أن حاكم مصر كان يأتي كل سنة معيناً من إستانبول: محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٦٤٨.

(٥٥) فرغلي علي تسن، **تاريخ مصر الحديث**، جمهورية مصر، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص٦٥.

(٥٦) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص ٦٢٣.

(٥٧) الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٢٤٩–٢٥٠.

(٥٨) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٢٣٧–٤١٤–٤١٦.

(٥٩) الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص٢٦٦. محمد بن الطيب الشركي الصميلي، **الرحلة الحجازية**، ص١٦٥. الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٢٣٦.

(٦٠) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٤١٦.

(٦١) أبو القاسم الزَّياني، **الترجمانة الكبرى**، ص١٨٨.

(٦٢) محمد بن الطيب الشركي الصميلي، **الرحلة الحجازية**، ص١٣٧.

(٦٣) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٣٦٥.

وجاء عند المنالي أن موضع «الدركين» هو الحد ما بين مصر والحجاز، وموضع «العقبة السوداء» هو أول أرض الحجاز للقادم من مصر: عبد المجيد الزبادي المنالي، بلوغ المرام، ص٦٧–٦٨.

(٦٤) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٣٥٩.

(٦٥) أحمد العماري، **توات في مشروع التوسع الفرنسي: من ١٨٥٠ إلى ١٩٠٢**، ط١، المملكة المغربية، منشورات كلية الآداب، فاس، ١٩٨٨، ص١٠٤.

(٦٦) محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ط٢، لبنان، مكتبة دار الشرق، بيروت، ١٩٧٩، ص٧٢.

(٦٧) عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية**، ص٤٧٣–٤٨٤–٥٠٩–٥١٦.

Grammont , ***Histoire d'Alger sous la domination turque,*** Op. Cit, p283.

(٦٨) عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية**، ص٤٠٧-٥٠٩.

(٦٩) أحمد العماري، **توات في مشروع التوسع الفرنسي**، ص١٠٤.

(٧٠) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**،ج١، ص٣٠.

(٧١) أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي، **الرحلة الحجازية**، ص٢٦.

(٧٢) محمد بن عثمان المكناسي، **رحلة إحراز المعلى**، ص٣٣١-٣٣٢.

(٧٣) نيكولاي بروشين، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث**، ص١٠٤.

(٧٤) محمد بن خليل غلبون الطرابلسي، **التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الإخبار**، إشراف أحمد الزاوي الطرابلسي، جمهورية مصر العربية، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩هـ، ص١٦٠.

(٧٥) شوقي عطا الله، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب**، جمهورية مصر العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٧، ص١٣٣.

(٧٦) سيار الجميل، **الإدارة العثمانية اللامركزية في الولايات العربية**، ص١٤٧.

(٧٧) أحمد إسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر**، ط١، لبنان، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٥. أحمد بك النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، ص٢٨٥.

(٧٨) أحمد بك النائب الأنصاري، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، ص٢٨٦.

(٧٩) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص٢٣٤. محمد بن أحمد الحضيكي السوسي، الرحلة الحجازية، ص٨٨.

(٨٠) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص٦٩.

(٨١) أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي، **الرحلة الحجازية**، ص٢٧. محمد بن عبدالسلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٢٢٤.

(٨٢) العبارة الواردة للمكناسي: المكناسي، **رحلة إحراز المعلى**، ص١٤٩.

وعبارة مشابهة لها في: الزياني، **الترجمانة الكبرى**، ص١٧٧.

(٨٣) محمد بن عثمان المكناسي، **رحلة إحراز المعلى**، ص١٤٨.

(٨٤) المرجع السابق، ص٢٨٩.

(٨٥) المرجع السابق، ص٢٩١.

(٨٦) المرجع السابق، ص٢٤٧.

(٨٧) أحمد زكرياء الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة**، ص٩٠.

(٨٨) المرجع السابق، ص١٢٠.

(٨٩) المرجع السابق، ص٩٠ .

الباب الثاني
تقييم مسؤولية الدولة العثمانية
في خدمة ركب الحج خلال القرن١٢هـ/١٨م

أولاً – خدمة تسليح الركب:

خصصت حكومات الولايات العربية لركب الحج في القرن١٨م فرقة إسناد عسكرية مُشكّلة من الفرسان المسلحين بأسلحة مختلفة لحماية الأرواح والأموال المنضوية تحته[١]، وكان السلاح الناري أهم هذه الأسلحة، ونقصد تحديداً عدة البنادق التي كانت كتيبة الركب تصاحبها معها في ترحالها[٢]، فحول أخبار هذه الكتائب نتوقف بداية عند كلام ابن ناصر الدرعي بأن أمير ركب الحاج المصري يغادر بلده مصحوبا بعساكر[٣]، ونقرأ أيضاً ما جاء عند الهشتوكي في رحلته أن الركب الشامي كان «معه من رماة المغرب نحو خمسمئة (٥٠٠) ومعه خيل كثير»[٤]، وأكد لنا الناصري ذلك في رحلته الكبرى، وهو على الراجح يقصد بهم جنوداً من إيالات الجزائر وتونس وليبيا[٥]، ومعلومات الحاج المغربي في هذا الموضوع يدعمها وصف الحاج الورثيلاني للفرقة العسكرية التي كانت ترافق الركب المصري سنة ١١٧٩هـ/١٧٦٥م بأنه لا شبيه لها في الركاب الأخرى من ناحية الأهمية[٦]، ونكتشف أيضاً في وصف الصميلي للركب المصري عند دخوله بندر ينبع، بعضاً من مواصفات الكتيبة المرافقة للركب، بأن هذا الدخول تم في فخامة وضخامة «دالة على علو القامة.. ونشر الرايات والأعلام ما لا يحيط بوصفه ألسنة الأقلام، وقدم أمامه جملة من العسكر وافرة.. وأظهروا من السلاح الفائق والملابس الفاخرة.... وجعل الأمير حوله من الأطبال ما حرك تلك الجبال، ومن الغيطات والأبواق..»[٧]. وأبرزت لنا الرحلة الحجية مظاهر أخرى لهذه الإمكانيات العسكرية وهي تعرض لتنافس الركبين المصري والشامي في إظهار القوة بـ «عرفات مكة المكرمة». فحول

ما كان يجري في هذا المكان أخبرنا المكناسي بـ«تقدم وزير الشام (أي أمير الركب) بمحله وعسكره وطبوله وكذا باي مصر(أي أمير الركب) بمحمله وعسكره وطبولهم تنقر والمزامير، والعسكر يخرج المدافع، وكل واحد من الفريقين يجهد في التقدم على الآخر»[٨]. كما كان الركبان المصري والشامي يقومان في الليلة الثانية من ليالي«منى» باحتفال كبير يتمثل في «إيقاد المصابيح... وإكثار الرمي بالبنادق والمدافع والمحارق المرتفعة»[٩]. وهذا الاحتفال شبيه باحتفالهما كذلك بليلة «الوقدة» ببدر، وهي ليلة وصفها الزبادي بأنها تشعل فيها الشموع والمصابيح ويطلق فيها الركبان المدافع[١٠].

ومما كان يقوي من إمكانات القوة عند ركاب الحج في القرن١٨م، هو اتحاد كتائبها العسكرية عند نية التصدي لخطر ما، هكذا استعان الركب المصري بالقوة العسكرية التي كان يتوفر عليها الركب المغربي عام ١١٥٢هـ/ ١٧٤٠م[١١]. وكانت هذه الكتيبة مشكلة «من الوصفان عبيد البخاري..[ومسلحة][١٢] بالبارود.»[١٣]. لقد أخبرنا الرحالة الإسحاقي أن أمير الركب المصري لذلك العام، وهو محمد باشا باي، طلب من الركب المغربي أن يسير معه لما يتوفر عليه من فرسان، وذلك رغبة «في الاستظهار به على شياطين العرب أهل القفر بالحجاز المتلصصين»[١٤]. وبعد أكثر من ٥٠ سنة من رحلة الإسحاقي تحدث محمد بن عبدالسلام الناصري سنة ١١٩٦هـ/١٧٨٢م أن الركب المغربي كان يتوفر على ما ينيف عن ٥٠٠ بندقية[١٥]. وعاد ليذكرنا في حجته الثانية أي بعد مضي حوالي ١٥ سنة من رحلته الأولى بوجود فرسان ترافق الركب المغربي[١٦].

وإجمالاً فالوقوف على مختلف الأسلحة وتقنية المواجهات التي كانت تعتمدها كتائب الركاب، يتضح بشكل أوسع عند الوقوف على مختلف مواجهات هذه الركاب، وهي في طريقها إلى الحجاز أو عودتها منه كما نعرض له في الفصل القادم.

هذا على مستوى تسليح الركب، ونتساءل الآن عن الأدوار التي قام بها عدد من حكام الولايات العربية من أجل حراسة الطرق المؤدية إلى مكة المكرمة وتسهيل مأمورية تنقل الحجاج.

ثانياً – خدمة تأمين مسالك ركب الحج وتسهيل عبور الحجاج:

أقر الحجاج المغاربة الذين سلكوا الدرب الشامي بوجود قلاع توضع بها أثقال الحجاج ويقوم بحراستها فرق عسكرية[١٧]، وأشار الذي سلك منهم الدرب المصري أن أصحاب الأمر بمصر قاموا بتأسيس مجموعة الحصون في طريق ركب الحج لتأمين مرور الركاب من أذى الأعراب، بدءاً من القاهرة، لكن ذلك لم يمنع هؤلاء من التعرض للحجاج.

وحول هذا الموضوع وفي علاقته بدرب الحجاج، أخبرنا الرحالة الزبادي أنه « لولا لطف **الله** بالعباد بوجود هذه البنادر لما قدر أحد على سلوك هذه الطريق، لكثرة مخاوفها وقلة مرافقها»[١٨]، ثم أضاف: «ترى الجند والعسكر يبكرون فيتقدمون إلى مضائقها ويعسكرون»[١٩].

ومن أسماء هذه الحصون نذكر «حصن عجرود» الذي كان به «عسكر لا يفارقه أبداً ... وفي كل سنة يأتي قوم فيذهب الذين كانوا فيه، ولهم فيه جراية من بيت المال»[٢٠]، وهؤلاء الجند كانوا« يتناوبون على ذلك، فلا يخرج منها عسكري حتى يخلفه غيره»[٢١]، هكذا كان حال هذه الحصون والبنادر من موضع «عجرود» إلى الحجاز، بكل منها عسكر وأمير[٢٢]، منذ رحلة ابن ناصر الدرعي المؤرخة بعام١١٢١هـ/١٧٠٩م[٢٣]. لقد أخبرنا ابن عبدالسلام الناصري وهو يقطع المسافة الفاصلة بين موضع «عجرود» وبلدة «البركة»، أنه «لا تمر ميلاً أو ميلين إلا وتجد جيشاً سلطانياً يمين الجادة وشمالها، يحرسون الخارج من مصر والداخل لها، وكذا دأبهم مع الحاج في الإياب»[٢٤]، كما أخبرنا الرحالة

ذاته وهو يتنقل بين موضع «البركة» والحجاز، أنه لولا اتخاذ المصريين الجيش مرتباً في مواضع كثيرة من الطريق «لما أمكن لأحد ممن يأتي وراءهم الحج لطولها وخلائها»[٢٥].

وفضلاً عن مهمتها الأمنية، كانت الحصون والبنادر في طريق ركب الحج تعدُّ مكاناً يخزن فيه الطعام ويترك به الحجاج ما استثقلوه في طريقهم[٢٦]، وهذا ما شهد عليه الحجاج المغاربة في مناسبات مختلفة بكل من حصن «عجرود» وبندر «المويلح» وبندر «الوجه» وحصن «اصطبل عنتر»[٢٧] على طريق درب الحجاز، وقلعة «قطرانة» على طريق الدرب الشامي[٢٨]، من جهة أخرى كانت هذه الأخيرة تعد محطات طرقية لدعم ركب الحج المصري بالمؤن والعتاد وهو في طريقه من وإلى الحجاز[٢٩]، ومن المواضع التي أدت هذه الخدمة بشهادة الحجاج نذكر موضع «الدار الحمراء»[٣٠] وموضع»المغائر»[٣١].

هذه هي مجهودات أصحاب الأمر بمصر في موضوع تأمين مرور الحجاج ضد خطر الأعراب المنتشرة بدرب الحجاز، إلا أنها في الحقيقة لم تكن كافية وفعالة كما ينبغي، ودليله أن ركاب الحج لقيت صعوبة كبيرة في مواجهة هذه العناصر بهذا المسلك، لقد عانت الركاب في القرن ١٨م، من الاعتداء عليها وابتزازها وسرقة مؤنها المخزنة.

وحول معاناة الركاب من خطر الأعراب الذين نعتهم الناصري بالـ «صعاليك [الـ] أندل من الثعاليب»[٣٣]، صور لنا الهشتوكي عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م حالة الوضع الأمني بهذا الدرب أن «من دخله مفقود ومن خرج منه مولود، وقد صدقوا والله المعبود»[٣٣]، ذلك أن الأعراب كانت تترصد الركاب العابرة له لابتزازها بأداء أموال طائلة ولاسيما ابتزاز الركب المصري[٣٤]. ومن المواضع التي اشتهرت بهذه الاعتداءات نذكر موضع»الجرف» كما حدثنا بشأنه الرحالة الناصري في حجته الأولى عندما بعث أمير الركب المصري لأعراب قبيلة

«حرب» «عشرة آلاف ريال مرتب سنة، فامتنعوا من قبولها وردوها... وقالوا لا نقبل شيئاً إلا إذا دفعت لنا مرتب أربع سنين السالفة»[٣٥]. ووقف الهشتوكي بالقرب من موضع آخر يسمى موضع «النخيل» في العشرية الأولى من القرن١٨م على حالة اعتداء لصوص به على عدد من الحجاج[٣٦].

وكانت الأعراب تترصد المواضع الحساسة أيضا كالمضايق والعقبات لشن غارتها على الركاب أو تخويفها، مثل ما كان يحدث في عقبة «أيلة»[٣٧] التي عرفت بسرقة الحجاج[٣٨]. فعنها يقول الإسحاقي زمن حجته أن الركب المصري تصالح مع عربها بمقابل على أساس عدم التعرض له[٣٩]. ومن هذه المواضع أيضا هناك «العقبة الكبرى» التي كانت لا تخلو من لصوص معتدين على الركاب كما أورد الخبر ابن ناصر الدرعي[٤٠]. ففيها اُعتدي على الركب الجزائري عام ١٢١٢هـ/١٧٩٧م[٤١]. ومن جميل المصادفات أن معلومات حجاجنا المغاربة في موضوع الاعتداءات وجدنا لها تأكيداً واضحاً عند المؤرخ الجبرتي حول أكثر من موسم من مواسم الحج، ومنها حديثه عن موسم حج ١١٩٩هـ/١٧٨٥م عندما تعرضت الأعراب للحجاج المغاربة في سطح العقبة وحصروهم هناك ونهبوهم وقتلوهم عن آخرهم ولم ينج منهم إلا عشرة أنفار، كما يقول الجبرتي، أو ما حدث في شهر صفر من سنة ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م حين قُتل غالب الحجاج المغاربة بموضع «مغاير شعيب» وأخذت أحمالهم ودوابهم ونهبت أثقالهم[٤٢]، بل تعرض حجاج مصر عند رجوعهم من موسم حج سنة ١٢٠٠هـ/ لما هو أبشع، فقد «نهبت جميع أحمال أمير الحاج... وأسر العرب جميع النساء بالأحمال... ثم إن الحجاج استغاثوا بـ ... أمير الحاج الشامي، فتكلم مع العرب في أمر النساء فأحضروهن عريانات ليس عليهنّ إلا القمصان...وخرجت الناس أفواجاً، كل من وجد امرأته أو أخته أو أمه أو بنته وعرفها اشتراها ممن هي في أسره»[٤٣]، كما وقعت حادثة أخرى شبيهة بهذه لهذا الركب في ٢٤ رمضان١٢٠٢هـ/٢٨يونيو١٧٨٨م [٤٤].

ولم تسلم حتى القلاع بين مصر والحجاز رغم كونها محصنة بالجند من اعتداءات الأعراب بها على الحجاج. فبـ «العقبة السوداء» سجلت لنا الرحلة المغربية في أكثر من مناسبة خطر هؤلاء. ومن شواهده ما حصل سنة ١١٢٢هـ/١٧١٠م عندما أُعتدي على الركب التونسي[٤٥]. كما اعتدي على الركب الذي كان فيه ابن عبد السلام في حجته الثانية ١٧٩٦م[٤٦]. وصرح أبو مدين الدرعي في حجته لعام ١١٥٢هـ/١٧٣٩م أن أخباراً وصلته قبيل وصوله هذه العقبة بأن الأعراب اجتمعت بها بنية الاعتداء على الركب[٤٧]. وأشار ابن ناصر الدرعي في مطلع القرن١٨م أن مجموعات من اللصوص تترصد بندر «المويلح»[٤٨]. وعاد الدرعي في مطلع أربعينيات هذا القرن ليصرح أن الأعراب اعتدت على مخزون الحجاج به[٤٩]. وأخبرنا ابن عمر التواتي عام ١١٨٨هـ/١٧٧٤م، أن ركب الحج الذي كان به تعرض للسرقة بعد تجاوز حصن «عجرود» بقليل في الذهاب إلى الحجاز[٥٠].

أتساءل الآن بعد عرض المخاطر التي كانت تتعرض لها ركاب الحج بين مصر والحجاز، عن سياسة ولاة مصر في الحد منها. كيف وصل الحال بأعراب درب الحجاز إلى أن يفرضوا على الركب المصري أداء إتاوات دورية وصلت إلى تقديم حقوق طرف على طرف آخر، حقوق لا تتقادم بمرور موسم الحج بل تبقى في عهدته إلى الموسم أو المواسم اللاحقة.

تشير إفادات عدد من الحجاج المغاربة في القرن١٨م، أن ركب الحج المصري وبإسناد الركاب الأخرى، دافع عن نفسه واتخذ حيطته وحذره من أعراب درب الحجاز، وأنه أثخن في هؤلاء قتلاً وتشريداً وأسراً في كل مناسبة قدر فيها على ذلك.

من مظاهر هذه المواجهات تلك التي حدثنا عنها الناصري في رحلته الأولى، وهو أن أمير الركب المصري –وهو يقترب من موضع «بندر المويلح»–

تمكن من قطع رؤوس عدد من المحاربين له[٥١]، ونقل لنا المؤلف كذلك أخباراً حول واقعة «واد العقيق» عندما تعرضت أعراب «حرب» بالحجاز للحجاج في مضيق بين جبلين، «فاجتمعت الركاب المغربية مع المصري بعد أن تولى أمير مصر جمعها جبراً عليها، فقدم الطرابلسي لقوته ومنعته وشدته على الأعراب، والسجلماسي والتونسي والجزائري، وأما الركب الفاسي فقد دخل وسط المصري، فرتبت الجيوش وأخرجت الرماة وانعزل الركبان من خيل وبغالة وأخذ الناس أهبتهم للقتال»، كما حدثنا الناصري في رحلته الثانية أن أمير الركب المصري أيوب باي الغزي، قطع رؤوس جماعة وافرة من المحاربين في موضع «السقيفة» بعد بلدة «الينبع» في الذهاب[٥٢]. وأوصاف الناصري هذه تجد تأكيداً لصدقها مرة أخرى عند الجبرتي بقوله أنه من سنة ١١٧٤هـ/١٧٦٠م وحتى سنة ١١٧٧هـ/١٧٦٣م استطاع أمير ركب الحاج المصري إلحاق الهزيمة بأعراب الحجاز[٥٣].

الراجح إذن أن مجهودات أمير الركب المصري، رغم تفاوت أهميتها من موسم حج لآخر، هي التي ساهمت في رجوع الركب الفاسي المغربي إلى بلاده سالما سنة ١١٤٩هـ/١٧٣٧م كما أشار إلى ذلك الإخباري المغربي القادري[٥٤]، وساهمت كذلك في زيارة حجاج مصر للمدينة المنورة سنة ١٢٠١هـ/ ١٧٨٧م دون مشاكل كما قال الجبرتي[٥٥].

هذا بشأن سياسية حكام مصر في تأمين مسالك ركب الحج وتسهيل عبور الحجاج. ترى ما سياسة حاكم شرافة الحجاز في هذا الموضوع؟.

كانت سياسة شريف مكة محل تقييم بدورها من قِبل الرحالة المغاربة فيما يتعلق بتأمين عبور الحجاج، إن ما نقله هؤلاء بشأن حالة الأمن بمجال نفوذه يفيد بأنها لم تكن حسنة في أكثر فترات القرن١٨م، وأن المصدر الأساسي في اضطرابها هم عناصر أعراب الحجاز، وأن حجاج بيت الله عانوا كثيراً في

مواطن هذا الشريف، كما أقر الرحالة في الوقت ذاته بالمجهودات التي قام بها شريف مكة في هذا الموضوع.

من شواهد الأذى الذي تعرضت له ركاب الحج في القرن ١٨م ببلاد الحجاز، الأخبار التي نقلها لنا ابن ناصر الدرعي سنة١١٢١هـ/١٧٠٩م، وهي أن سنة المبيت بـ «منى» أميتت نتيجة غياب الأمن بهذا الموضع[٥٦]، وأخبرنا الصميلي بدوره أن الركب المغربي تعرض للسرقة ليلاً بهذا المكان عام ١١٣٩هـ/١٧٢٧م[٥٧] وأن اللصوص كانت تنتشر وتكثر بينه وبين مكة[٥٨]، ورغم أن الإسحاقي أخبرنا في رحلته عام ١٧٣١م أن الشريف عبد المعين حاكم ينبع قام باستعراض عسكري بهدف إرهاب أعراب البدو[٥٩]، إلا أنه خلص في ظل هذه الوضعية إلى «قيام أسباب وقف الحج أو توجب التأخر عن الحج في هذه الأزمنة من عادية الأعراب»[٦٠]. وحدثنا أبو مدين الدرعي بعد الإسحاقي عن الحرب التي وقعت بين الحجاج والأعراب عند الوقوف «بعرفة» في حجته الثانية، أي في عام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م[٦١]، وأخبرنا عندما وصل ركبه موضع «عسفان» عن جموع من الأعراب تجمعت به للاعتداء على الركب المصري[٦٢]، كما أخبرنا الرحالة بما حصل في جبل «أحد» عند حجته الثانية حين تعرضت الأعراب به للركب الشامي، «فحاربهم وقتل عدة من أكابرهم وأسر عدة منهم»[٦٣]. ومع مطلع العقد ما قبل الأخير من القرن١٨م أصدر محمد ابن عبدالسلام الناصري حكماً سلبياً على أعراب الحجاز ككل، واصفاً إياهم بخروجهم عن الأحكام الشرعية[٦٤] وخصوصاً عناصر «قبيلة حرب» منهم الذين كانوا ينتشرون من «الدهناء» إلى «الطائف» وإلى «المدينة المنورة»، والذين كان عددهم ينيف عن مئة ألف رجل، وكان هؤلاء «لا يقيمون وزناً لقبيلة من قبائل الحجاز أصلاً، مع ما هم عليه من الظلم والحرابة والتوغل في الفحش والجهل»[٦٥]، ومثل هذه الوضعية الأمنية الهشة التي تسبب فيها

الأعراب هي التي دفعت الرحالة إلى نظم قصيدة حول جواز سقوط فريضة الحج في هذه الظروف. يقول:

يارب فرض الحج قد تعذرا ** أداؤه بظلم أعراب جرا
لاسيما أهل الجريد والحجاز ** وأولي المكايد يغير مجاز
لا العرض يبقون ولا الأموال ** والنفوس أولهم إذلال[٦٦]

وحدثنا الرحالة في هذا الصدد عن مواجهات عديدة حصلت بين حكام هذه البلاد وبين الأعراب، ومنها المواجهة التي وقعت بين أمير مكة والمجاورين من هؤلاء للمدينة المنورة، وانتهت بانتصاره عليهم وإجلائهم عنها وتعيين أمير الركب الشامي حاكماً عليها[٦٧]، وكلام الناصري هذا المؤرخ بسنة ١١٩٦هـ طابقه كلام الجبرتي في أكثر من موضع من مؤلفه عند إشارته مثلاً أنه في سنة ١١٩٤هـ-١٧٨٠م، وقف عربان الحجاز للركب المصري في «الصفرة» و«الجديدة» وحاصروا الحجاج بين الجبال وحاربوهم نحو عشر ساعات ومات كثير من الناس والغز والأجناد، ونهبت بضائع وأحمال كثيرة، وكذلك من الجمال والدواب[٦٨]، كما أن الركب المصري لم يزر المدينة المنورة في موسم حج ١١٩٩هـ/١٧٨٥م، «لمنع السبل»[٦٩]، لكن الجبرتي تحدث في مكان آخر عن مؤلف أنه ورد لمصر بشارة من شريف مكة بنصرته على الأعراب بقتله نحو ٣٠٠٠ عنصر منهم. وحدثنا المكناسي بعد الناصري أواخر العقد ما قبل الأخير من القرن ١٨م، عن قيام سلطان مكة «الشريف سرور» بتخريب قرية «الجديدة» لإذاية أهلها للحجاج على ما حكي له[٧٠]، ولا يستبعد سلوكهم ذلك خصوصاً أن ابن ناصر الدرعي أشار سنة١١٢٢هـ/١٧١٠م إلى اعتداء قبيلة «حرب» على الركب التونسي في هذا الموضع، فـ «وقعت بينهما مواجهة بالأحجار والبنادق»[٧١]. كما عاين المكناسي فرار «أهل رابغ» من بيوتاتهم خوفاً من الشريف كذلك[٧٢]، وقد يكون السبب هو ملاحقتهم لاعتدائهم على

ركاب الحج كما حصل في حجة الناصري الأولى قبل حوالي أربع سنوات من حجة المكناسي، حيث أخبرنا الأول أن قبيلة «بني سعد» اعتدت على الركب في هذا الموضع[٧٣]. وفي عام ١٢٠٢هـ١٧٨٧م خرب «السلطان سرور» حاكم مكة بلدة «قديد» وهو في طريقه إلى المدينة المنورة[٧٤]، وكان الناصري وصف هذه البلدة عام١١٩٧هـ/١٧٨١م/١٧٨٢م بأن المحاربين يكثرون بها أيام الحج[٧٥]، وحدثنا المؤلف ذاته في موضع «الشرافة» ودائما بأرض بالحجاز في رحلته الصغرى لسنة ١٧٩٦م، أنه اُعتدي به على الركبين المغربي والمصري وهلكت بسببه رقاب، ونهبت أموال[٧٦]. وفي المسافة الفاصلة بين «بلدة الصفراء» و«الجديدة» كانت الأعراب «الفجرة» على حد قول الناصري تتعاطى النهب المستمر خلال السنة ذاتها[٧٧]. بل كشفت المعلومات الرحلية الأخرى أن هؤلاء كانت لهم سلطة موازية لسلطة الأمراء في كثير من المواضع بالحجاز، ومن ذلك أن عادة «أعراب الجديدة» و«الصفراء» و«حرب» مع الركب المصري إن وصل في الرجعة بلدة «رابغ» أن يعطيهم عطاءهم المقرر لهم قديماً»[٧٨]. كما أن أهل القفر من الحجاز بينهم وبين الركب المصري «عداوة شديدة، يزعمون أن لهم عليه إتاوة»[٧٩]، فحين كان ركب محمد بن عبدالسلام الناصري في موضع «البزواء» في حجة عام ١١٩٦هـ/١٧٨٢م وصلته أخبار أن الركاب المغربية اقتتلوا مع أعراب «ينبع» ووقع بينهم موتى ونهب للحجاج ومنع لهم من التزود بالماء[٨٠]، وكان الهشتوكي أخبرنا قبل الناصري منذ مطلع القرن ١٨م أن الأعراب اعتدت على من تأخر من الحجاج في ركبه عند الاقتراب من هذه البلدة عند توجههم لمكة المكرمة[٨١]، وجاء عبدالرحمان بن عمر في حجته لعام ١١٨٨هـ/١٧٧٤م ليخبرنا من جهته بما كانت تقوم به الأعراب بـ «بدر»، وذلك أن حجاج ركبه عند التقائهم بحجاج الركب المصري وجدوا أن أمير هذا الأخير كان متحيراً «لأنه بلغه أن أعراب بدر عزموا عليهم إلا أن يعطيهم ما ذكر من المال، ثم عزم على عدم المرور عليهم»[٨٢].

ورغم مشهد ضعف الأمن بالحجاز الذي أشار إليه الحجاج المغاربة في فترات مختلفة من القرن الثامن عشر، فقد لاحظت رغم ذلك إشادة بعضهم في مناسبات بالأمن المحقق، وهذا ما عبّر عنه أبو مدين الدرعي في المدينة المنورة لعام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م[٨٣]، وكان ابن ناصر الدرعي لمس قبله تحقق ذلك «ببدر» أيضاً في حجة عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م[٨٤]، وتحدث ابن عبدالسلام في حجته الأولى عام ١١٩٦هـ/١٧٨٢م عن تحقق الأمن بالحجاز[٨٥]. أما ابن عمر فأخبرنا أن «هذه السنة (١١٨٨هـ/١٧٧٤م) والحمد لله...لم يعرض لنا فيها أحد وكذلك في غيرها .. من سفرنا ذهاباً وإياباً، فإننا شاهدنا من الأمم.. لاسيما عرب الحجاز من ينبع إلى الحرمين، فإن أهل الركب يتفرقون ويرسلون إبلهم في المرعى ولا يعرض لهم أحد»[٨٦].

ننتقل الآن لتقييم سياسة حكام الإيالات المغاربية في موضوع تأمين مسالك ركب الحج وتسهيل عبور الحجاج، ونبدأ بسياسة باشا الجزائر.

لم تكن إيالة الجزائر مستثناة عما سبقها، في الاعتداء على ركاب الحج من قبل الأعراب، ففي هذا الإطار أخبرتنا الرحلة المغربية عن بلدات اشتهرت بسرقة الحجاج كـ «حافة البهليل»[٨٧] و«بسكرة»[٨٨] و«بلاد البيبان»[٨٩] و«أهل دمت» و«أولاد نايل»[٩٠] و«الأغواط»[٩١]، كما عرضت لنا الرحلة أيضاً حالات اعتداء تعرض لها الركب المغربي في فترات مختلفة داخل التراب الجزائري في الذهاب أو الإياب. لقد أخبرنا الهشتوكي في العقد الأول من القرن١٨م أن «أهل وادي نبي الله سيدي خالد...كثرت فيهم السرقة وخصوصا أعرابهم السلالمة لا سلمهم الله، أخذوا فرس الشيخ[ابن ناصر] لأنهم يضرون بالحجيج على عادتهم»[٩٢]. وأكد ذلك هذا الشيخ في رحلته هو الآخر[٩٣]، وبعد هذه الواقعة بحوالي ٩٠ سنة، عاد ابن عبدالسلام ليذكرنا بأذى أعراب هذه البلدة خاصة أعراب «بني عكان»[٩٤]، وشمل الاعتداء أيضاً الاعتداء على الركب الذي كان ضمنه الهلالي

عام ١٧٣٨م بين بلدة أبي «سمغون» وموضع «المخيلف»، وأقر الرحالة عندها بعدم وجود الأمن بعد هذا الموضع في الذهاب وأن بباقي المراحل المقبلة توجد أقوام اتخذت من يمر بهم من ركاب الحج تجارة عظيمة[٩٥]، ونقل لنا الهلالي كذلك مشهد الاعتداء على الركب المغربي في السنة السالفة لحجته من قِبل «أهل مليلي، قاتلوا الحجاج المُغربين قبل عامنا وتبعوهم مقاتلين عامة النهار إلى أن حال بينهم الليل»[٩٦]، كما أخبرنا الهلالي أن ركبه تجنب المرور بقرية «دمدت» عن قصد لأن أهلها دأبوا على «إذاية الحجاج سرقة واختلاساً، حتى أنهم يختلسون القدور وهي تغلي»[٩٧]، وبعد تجاوز الركب بلدة «بسكرة» في الذهاب قامت قبيلة «أولاد حولة» باعتراضه تبحث عن متسترين داخله من تجار الزاب «يطلبون منهم ما جرت عادتهم معهم من المغرم لهذه الطريق»[٩٨]، وتعرض ركب أبي مدين الدرعي هو الآخر للنهب سنة ١٧٥٢م في الذهاب بعد تجاوزه بلدة «فكيك»ودخوله في الأراضي الجزائرية[٩٩]. وتكرر السلوك ذاته حين وصوله لمدشر «سيدي عقبة»[١٠٠] وفي موضع «النعائم» عند العودة[١٠١]، وكان هذا الركب على استعداد لمواجهة الأعراب في «قرية النخيل»[١٠٢]، ورغم ذلك اُعتدي عليه مرة أخرى في بلدة «بسكرة»[١٠٣] وقريباً منها أيضاً عند عودته[١٠٤]. وكان الإسحاقي نبّه منذ سنة ١٧٣١م لخطر الأعراب بعد تجاوز ركبه هذه المدينة بمسافة قليلة في اتجاه الشرق[١٠٥]، وجاء ابن عبدالسلام في سنة ١١٩٦هـ/١٧٨٢م ليخبرنا أنه اُعتدي على الركب المغربي بعد تجاوز «عين ماضي»[١٠٦] وأن الحجاج دخلوا في مواجهة مع أعراب «حميان»[١٠٧] وفي أخرى معهم عند رجوعهم من الحجاز ووصولهم إلى قرب «خلوة الإمام الأخضري»[١٠٨]. وعاد ابن عبدالسلام في سنة ١٢١١هـ/١٧٩٦م ليخبرنا أن خطر أعراب «بني علي» في الحرابة والاختلاس والسرقة لم يخف[١٠٩].

وفي مقابل هذه الصورة حدثنا أبو مدين الدرعي عام ١١٥٢هـ/١٧٣٩م وهو بهذه الإيالة أن الجيش الجزائري أمّن الركب لمسافة طويلة بعد بلدة «بسكرة»[١١٠]، كما أخبرنا الناصري من جهته سنة ١٢١١هـ/١٧٩٦م أن أمير البلاد حارب أعرابها المعتدين في «سيدي خالد»[١١١] وأنه حارب أيضاً قبيلة «الأرباع» الموجودة بين «الأغواط» و«عين ماضي» ولم تعد لها القدرة على السرقة كما كان في السابق[١١٢].

عموماً تبقى خدمة تأمين مسالك ركب الحج في القرن الثامن عشر داخل إيالة الجزائر برأي الحجاج المغاربة، متواضعة جداً حتى ليظن المتتبع أن باشا البلاد كان غير معني إطلاقاً بهذه الخدمة أو أن عماله كانوا متواطئين مع القبائل لاستهداف الركب المغربي. وهذا ما سنبحث له عن تفسير في موضعه[١١٣].

أما بشأن واقع حماية ركاب حجاج بيت **الله** بإيالة طرابلس، فأولى الإشارات التي وصلتنا من الرحلة الحجية المغربية في هذا الصدد هي إشارة الرحالة الهشتوكي عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م التي تقول إنه بعدما تجاوز حجاج الركب المغربي موضع «مقرب» في الذهاب بالأراضي الليبية، تعرضوا لاعتداء، فـ «اجتمع الركب كله بمدافعهم وعدتهم وأطلقوا البارود والرصاص فخافوا [أولاد علي]»[١١٤]. كما تعرض الركب الجزائري وتحديداً في موضع «السروال» للاعتداء من قبل الأعراب عام١١٩٧هـ/١٧٨٢م[١١٥]، واُعتدي أيضاً على الركب المغربي في موضع «سلوك» في العام ذاته[١١٦] ثم سرقته في موضع «مقرب» عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م من قِبل لصوص قبيلة «أولاد علي»، الشيء الذي دفع أميره لإطلاق البارود لإخافتهم[١١٧]، ثم حصل اعتداء آخر عليه عام ١١٥٢هـ/١٧٣٩م بعد تجاوزه موضع «رأس الحصان» في اتجاه مصر من قِبل «قبيلة السلالمة» التي طالبت الركب بأداء الواجبات، ولو أن أبو مدين

الدرعي الذي نقل الخبر لم يحدثنا عن الصفة التي تم بها ذلك وحول ما إن كان هذا السلوك من قبيل تأمين الطريق أو على وجه السلب. وبافتراض الأمرين معاً، فالواقعة تعبر عن ضعف استتباب الأمن بالإيالة في هذه الطريق[١١٨]. ومثل هذه الأوضاع هي التي دفعت الهشتوكي عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م لإصدار فتوى في مسألة قتال المعتدين على الركاب[١١٩]، ولذلك وجدنا ركبه متحمساً بالبنادق لمواجهة المحاربين له في موضع «الآبار السبعة»[١٢٠].

وعلى عكس هذه الصورة قدم لنا الناصري في رحلته الثانية لعام ١٧٩٦م صورة مغايرة لحالة الأمن بإيالة طرابلس عن تلك التي قدمها قبل ١٥ سنة، فذكر أن الأمن يعم جميع إيالة يوسف بن علي أمير طرابلس، وأعطى نموذجاً بأمن المسافة الفاصلة بين «برج الملح» و«درنة»، وهي مسافة تعادل مسيرة شهرين، إذ أصبح الراحل يسلكها دون خوف[١٢١]، وأضاف أن البلاد هي «عكس ما كان على أيام والدي في حجتنا الأولى[يعني سنة ١٧٨١]، فلقد –والله– نجد الإبل وحدها في الفلوات من غير راع لا يتعرض لها أحد»[١٢٢]، خصوصاً بعد قبض أمير البلاد على عدد كبير من محاربي «قبيلة ورفل» التابعة لسيف النصر المتمرد عليه وإلزامهم بدفع أموال طائلة. كما أشاد الناصري عند العودة من الحجاز مرة أخرى بهذا المستوى من الأمن داخل الإيالة، وعزا ذلك لجريان أحكام الوالي وحزمه[١٢٣]، فـ «الزوارات الغربية» كانت مشهورة في السابق بسرقة الرجال وبيعهم للنصارى وبحرابة الركب[١٢٤]، «أما اليوم فهذه البلاد كلها مأمونة»[١٢٥]، وحتى «الزوارات الشرقية» «لم تصدر منهم– يقول الناصري– إذاية للركب هذه السنة (١٢١١هـ/١٧٩٦م)»[١٢٦].

وفي موضوع تأمين الحجاج بإيالة تونس، أخبرنا محمد بن عبدالسلام الناصري وهو يتنقل داخلها أن «اليوم (١٧٨١م) عز الأمان وشن الغارات في كل مكان، وأما إفريقية وأعرابها في زماننا فما هي إلا كما قال العبدري

عن عربانها في رحلته: لا سلكها إلا مخاطر..قد استوى لديهم الصالح والطالح ..واتخذوا أخذ الحجاج خلقاً وديناً»[١٢٧]. وقدم لنا الناصري أمثلة من ذلك وهو الاعتداء الذي تعرض له الركب المغربي من قبل «أهل الزواوة» في الذهاب[١٢٨] وتحزب «أولاد يعقوب» في «توزر» للاعتداء عليه أثناء العودة[١٢٩]. وهو سلوك عادي في نظر الرحالة المغربي لأن «توزر» مشهورة بالسرقة[١٣٠]، فقد أغارت على إبل الركب في المرعى في رحلة الناصري الثانية عند الذهاب[١٣١]. وتحدث الرحالة عند عودته من الحجاز أن الركب المغربي استعد لمواجهة الأعراب في هذه المدينة بعدد كبير من البنادق[١٣٢]، وسبق أن نبّه إلى ذلك أحمد بن ناصر الدرعي في مطلع القرن بـ «أنها – أي توزر– أكثر بلاد **الله** سرقة وخطفاً.. فإنهم يسرقون بالليل ويخطفون بالنهار، قل من يسلم منهم من الحجاج»[١٣٣]، من جهة أخرى أخبرنا الرحالة الناصري في رحلته الأولى أن اعتداءات طالت الركب المغربي في «واد زريبة» وأسفرت عن مواجهة فأصيب فيها صديقه[١٣٤]، كما تحدث عن تخريب أمير الركب السجلماسي في وقت سابق السيد الحفياني مدشر «المخيلي» الذي اُعتدي فيه على الركب[١٣٥].

وعلى النقيض من هذه الصورة، فقد أشاد ابن ناصر الدرعي بالحالة الأمنية عند المرور بإيالة تونس عام ١٧٠٩م، ووصفها بأنها «في غاية ما يكون من الأمان من شن الغارات كما هي عادة الأعراب، ولا يقدر أحد أن يمد يده جهاراً على جهة التعدي، خوفاً من الفعل الواصل إليهم من الولاة»[١٣٦]، وكان الناصري في رحلته الأولى أبلغنا وهو بإيالة طرابلس بقيام أمير تونس بإجراءات عقابية ضد بعض القبائل المشاغبة في المناطق الحدودية كـ «قبيلتي النمامشة» و«الشائبة» اللتين كانتا تسكنان «واد غسران» وكانتا تعتديان على الركب، فتمكن الحاكم التونسي من إجلائهما عن بلادهما[١٣٧]، كما عاقب قبيلة «بني سعد» التي سلبت الركب الفاسي في موضع الكبريتي «فأخذهم على فعلتهم وعاقبهم بالأموال وأخذ منهم جميع ما نهبوا»[١٣٨].

بقي لي أن أقيِّم خدمة تسهيل عبور ركاب الحج ببلاد الشام والمناطق الكردية ذات الزعامات المتمردة.

من خلال الأخبار التي جمعتها حول هذا الموضوع، تبين لي أنني أمام معطيات يستغرب منها، لقد جمع حكام هذه المناطق بين جملة من المتناقضات، فمن جهة كانوا يتحدون السلطة في إستانبول التي لم تكن تملك إلا إقرارهم حكاماً في مناطقهم، ومن جهة أخرى كانوا يلزمون ركب الحج بدفع مبالغ مالية عند المرور. ومن جهة أخرى كانوا يؤمنون مسيرته لمسافات طويلة، وفي مناسبات أخرى كانوا يعتدون عليه بالسلاح. لقد أخبرنا الرحالة المكناسي في حدود سنة١٢٠١هـ/ ١٧٨٧م أن سكان المناطق الكردية وتحديداً في الإسكندرونة «تعرضوا للركب يأخذون منه على وجه الطلب لكن بالعدة والعصبية والغلب»[١٣٩]. كما أن حاكم بلدة «قرطغراو» كان يقوم بتأمين مرور الحجاج في أراضيه مسافة يومين داخل ترابه انطلاقاً من «باب أذنة» في اتجاه الحجاز وإن كان بمقابل يقبضه من أمير الركب[١٤٠]، وأخبرنا الهشتوكي سنة ١١٢١هـ بوقوع مواجهات بين أعراب الشام وركب الحج الشامي، لكن هذا الأخير تمكن من«كسرهم وهزمهم وقتل منهم قتلى كثيرين»[١٤١]. ووصف لنا الرحالة المكناسي من جهته، وهو الذي كان يرافق الركب الشامي سنة١٧٨٧م، ما حصل بين موضع «الحسا» و«بركة عنتر» في اتجاه مكة المكرمة على طريق الشام، عندما «تقدم العسكر إلى هذا المكان خشية أن يتمكن به العرب فلا يترك الحجاج يسيرون حتى يرضوهم»[١٤٢]، وتقدمت أيضاً إلى مضيق بين موضع «معز» وموضع «الأخضر» في الطريق من دمشق إلى مكة، فرقة من العسكر خشية الاعتداء على الركب[١٤٣]، وعند وصول هذا الأخير إلى قلعة «هدية» التقاه وزير معه جيش كثير وعدة دعماً لأمير الركب عند العودة من الحجاز إلى الشام ليتقوى به على الأعراب[١٤٤].

وعموماً لم تخبرنا الرحلات الحجية بأخبار كثيرة تخص الاعتداءات التي كان يتعرض لها الركب في طريقه في هذه البلاد والإيالات، فمن جهة فأغلب الحجاج المغاربة لم يكونوا يسلكون مسار: الشام– الحجاز، وحتى في الحالات التي سلك فيها آخرون هذا المسلك فهم لم يتحدثوا عن الظاهرة بنفس الحدة التي تحدثوا عنها في ولايات أخرى. ومن جهة ثانية فمن الطبيعي أن يكون الوضع على هذا الشكل، آخذاً في عين الاعتبار ما سبق، وأشرت إليه أن ثوار هذه المناطق أخذوا على عاتقهم تأمين مسالك الحج، كما أن نظام أسرة آل العظم بدمشق بقيت تقدم خدماتهما للدولة العثمانية في مسألة الإشراف على إمارة نظام الحج(١٤٥).

ثالثاً – خدمة توفير الماء:

اعتبر توفير الماء في الطريق لحجاج بيت **الله** من أكبر التحديات التي كانت تقع على مسؤولية سلطان إستانبول، خصوصاً على حكام مصر وشرافة الحجاز. ولعل ما نقلته لنا الرحلة المغربية في هذا الشأن رهيب للغاية، وربما يعد الالتزام بهذه الخدمة المحك الحقيقي لخدمة الحجاج من عدمه في القرن١٢هـ/١٨م، لقوله تعالى: « **وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلّ شَيْءٍ حَيّ**».

أما بخصوص علاقة حكام مصر بهذا الموضوع، فيتبين لنا بداية أن هؤلاء كان يلقى على عاتقهم أكبر قدر من المسؤولية في هذا الأمر، بحكم إشرافهم على القسم الأكبر من الأراضي الصحروية ذات الظروف المناخية القاسية في اتجاه مكة المكرمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ألفت الانتباه قبل عرض إفادات الرحلات الحجية في هذه الإطار، أن ركب الحج المصري كان يسير معه عدد من الموظفين بينهم موظف يسمى «مهتار الشراب خاناه»، ومهمته تبريد الماء في أوقات الحر ومزجه بالسكر وتقديمه للحاج(١٤٦). أما تقييم الحجاج المغاربة لهذه الخدمة، فنعرفه من شهاداتهم. لقد سموا لنا عدداً من الحصون

في طريق الحاج التي توجد بها آبار أو برك ينقل إليها الماء[١٤٧]، ومن أقوالهم إخبار الرحالة ابن ناصر الدرعي عند وصوله لـ «آبار السلطان»بين مصر والحجاز عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م، بوجود آبار محكمة الصنعة[١٤٨] فضلاً عن وجود ثلاث أخرى محدثة لم يذكرها أبو سالم العياشي في رحلته التي قام بها في القرن١٧م[١٤٩]، كما أقر الزبادي من بعده بوجود ثلاث آبار جيدة البناء في «اصطبل عنتر»[١٥٠]، إلا أن حجاجاً آخرين وقفوا في كثير من المواضع على نقائص لهذه الخدمة[١٥١]، فحدثونا عن أعداد كبيرة من الوفيات والجثث التي يرجح أن العطش هو السبب الأول في وفاة أصحابها بهذا المسلك. لقد صرح ابن ناصر الدرعي وهو ذاهب إلى الحجاز، بوفاة زهاء ستين (٦٠) حاجاً من المغاربة بسبب العطش بعد تجاوز «بندر الوجه»[١٥٢]. وتحدث الهشتوكي رفيقه في الرحلة عن موتى كثر بدرب الحجاز[١٥٣]، كما لفت انتباهنا الرحالة المغربي إلى مشاهد مأساوية حصلت بهذا المسلك وهي وجود جثث كثيرة للحجاج على قارعة الطريق مات أصحابها نتيجة شُح الماء، وفي هذا الصدد حدثنا الإسحاقي عام١٧٣١م عن أكوام من العظام في «بندر الوجه» على جنبات الطريق[١٥٤]، وأخبرنا أبو مدين الدرعي هو الآخر عام ١١٥٤هـ/١٧٤١م عن مشهد مشابه على الطريق بين موضع «الدركين» و«اصطبل عنتر»، حيث «عظام الموتى والإبل بأرحائها لا تقدر ولا تحصى»[١٥٥]، وبعده حدثنا ابن عبدالسلام في رحلته الثانية عام ١٧٩٦م عن عدد كبير من الموتى في موضع «الأزلم» ولا أحد اهتم بدفنهم[١٥٦]، بل يصبح المشهد فظيعاً للغاية وهو يتحدث عن تلك الأكوام من عظام الحجاج في بقية الطريق «على جوانب الجادة»[١٥٧].

أما بشأن علاقة حكام الحجاز بخدمة توفير الماء للحجاج في طريقهم، فقد أشار الناصري في رحلته الحجية الأولى إلى انتباه الولاة إلى هذا المشكل وقيام الأمير سرور بإصلاح قنواته بمكة»[١٥٨]، وأشار الرحالة الصميلي

وهو بموضع «الخضيراء» إلى وجود جثث بالجملة للموتى نتيجة السموم الحارة[١٥٩]، ولا شك أن موت أصحابها كان بسبب العطش بالدرجة الأولى. وجاء من بعده الناصري ليتحدث عن المسافة الفاصلة بين المدينة المنورة و«آبار الغنم» التي مات بها في حجته الثانية «ما ينيف على ربع الحجاج بالسموم الحارة والعطش، وأما البهايم إبلاً وبغالاً وحمراً فلا تسل عما حل بها من الموت»»[١٦٠]. وكان الناصري أخبرنا وهو يمر بموضع «هدية» في اتجاه «حفائر الغنم» أن «هذه المرحلة والتي قبلها هلك بها ومات من الآدميين والدواب الكثير»[١٦١]، وعاد ليحدثنا هو نفسه عبر شهادته الحية بعد حوالي ١٥ سنة من شهاداته الأولى عن المسافة الفاصلة بين «القاع» و«بدر» التي هلك بها الكثير بسبب العطش[١٦٢].

أما علاقة حكام البلاد الشامية والكردية بخدمة توفير الماء للحجاج عند عبور أراضيهم، فقد ذكر المكناسي أن بين الشام والحجاز «بنى الوزير عثمان باشا قبل ست عشرة سنة (في حدود١٧٧١م) قلعاً متعددات وبركاً للماء كثيرة»[١٦٣]. وفي السنوات الأخيرة من القرن ١٨م كشفت لنا الرحلة المغربية تدني اهتمام الثوار الخارجين عن إستانبول بخدمة الحجاج في هذا الموضوع عما كان الأمر في السابق، وهذا على الأقل ما نلمسه من أقوال المكناسي عند عبوره ووصفه المجال الجغرافي الذي يوجد قبل قلعة «هدية» على الطريق من الشام إلى المدينة المنورة صيف سنة ١٧٨٧م، أنه لا وجود للماء به مع شدة اللهب والحر وأنه مات في يوم واحد ١٧٥ شخصاً دون احتساب ما هلك من الدواب كما يقول[١٦٤].

رابعاً – خدمة تجهيز الطرق وبناء مرافق للحجاج بها:

في مقابل الصورة القاتمة لحكام مصر التي قدمتها عنهم الرحلة الحجية في أكثر من موضوع من مواضيع الاهتمام بحجاج بيت الله، حاولت إنصافهم بعض الشيء فيما تعلق بإصلاح المسالك التي كانوا يعبرونها نحو مكة المكرمة. لقد انتبه الولاة إلى أهمية وضع العلامات أو «الإشارات» أو «المصانع» كما سماها الحجاج المغاربة في طريق الحاج خصوصاً في درب الحجاز على طريق ركب الحاج المصري، «والمصانع سواري مبنية في سبخة لا يظهر فيها أثر الطريق، فجعلوا تلك الأعلام المبنية دليلاً عليها وجعلوا في رؤوس الأبنية حجراً طويلاً إلى ناحية الطريق ليستدل به على الماشي ليلاً، ولربما علقوا على بعض الأعلام مصابيح بليل، وبين كل علم وعلم فرسخ أو أقل، حتى انتهوا به إلى رأس وادي الرمل. وتسمى هذه الأعلام اليوم النواظر»[١٦٥]. ومن مظاهر المجهود المبذول من قبل ولاة مصر في هذا الصدد أن الطريق من «أيلة» إلى الحجاز التي كانت زمن رحلة الهشتوكي عام ١١٢١هـ/١٧٠٩ صعبة المرور بدليل أنه اقتفى طريق البحر «و[هي][١٦٦]..طريق ضيقة جداً والإبل مقطورة ولم تجد البغال والإبل أين تسير...وكابدنا في ذلك– يقول الهشتوكي– مشقة عظيمة»[١٦٧]، وهذه الطريق هي نفسها التي أخبرنا الزبادي من بعد الهشتوكي «أنها نحتت وسويت، وحافتها المخوفة ببناء متقن قد بنيت»[١٦٨].

ويبقى المجهود المصري في أداء هذه الخدمة نسبياً في نظر ابن ناصر الدرعي، ودليله قوله وهو يعبر»مضيق العقبة الكبرى» بعد « حصن عجرود» الذي يقع «بين البحر والجبل، [أنه][١٦٩] لا يمر به إلا جمل إثر جمل كأنه متن الصراط»[١٧٠].

أما سياسة حكام الحجاز في هذه الخدمة، فبإمكاني تقييمها مما نقلته لنا رحلة الزبادي سنة ١٧٤٥م وهو بالأراضي الحجازية بموضع «ثنية باب المعلى»

للدخول للحرم، لقد قامت السلطة المحلية بإجراء إصلاحات به حيث « بالغ الولاة في حفرها [الثنية][١٧١] وتنقيتها من الأحجار حتى صارت كالأزقة»[١٧٢].

وبخصوص أداء حكام البلاد الشامية والكردية في هذا الموضوع، يستوقفني كلام المكناسي صيف سنة ١٧٨٧م وهو يمر بقرية «قربنار» عندما لاحظ أن بها خان يسع الآلاف معد لنزول الحجاج[١٧٣]، وأن بموضع «واد قشلة» خان عظيم يسع الآلاف أيضا وبه مسجد. بني بقصد نزول الحجاج «إذا صادفوا وقت الشتاء والطين»[١٧٤]، كما لاحظ المكنسي أيضاً أنه يوجد بأرض أرض يقال لها «الساقط» «عدة فنادق... يأوي إليها المسافرون الحجاج إذا عاقهم المطر والثلج»[١٧٥]، وكانت مدينة «أذنة» مُعدّة لإقامة الحجاج وهي من المواضع الخمس التي يقيم فيها الركب من القسطنطينية إلى الشام[١٧٦]، كما أن ببلدة «قرطغراو» قلعة وخان لهذا الغرض[١٧٧]، وفي قرية «خان الوزير» «والتي سميت باسم خان بناه فيها بعض الوزراء العثمانيين يقال له سنان باشا، فقد شيد هذا الخان بقصد أن ينزل به ركب الحجاج زمن الشتاء»[١٧٨]. وبموضع «العقبة» التي «كانت من قبل صعبة يمر بها جمل في إثر جمل إلى زمن عثمان باشا .. لما كان أميراً على الشام، فتحها بالمعاول ووسعها وسواها فهي اليوم (يعني١٧٨٧م) يمر بها ستة الجمال والسبعة من الإبل»[١٧٩]، أما المضيق الموجود بين «ظهر مغر» و«الأخضر»؛ في الطريق بين دمشق ومكة فقد «كان... في غاية الصعوبة والضيق قبل اليوم. يمر الركب في جمل إثر جمل إلى زمن عثمان باشا ...وذلك قبل تاريخه بنحو ست عشرة سنة (ستكون سنة ١٧٧١م)، فوسعه وقلع الصخور العظيمة والحجارة الكثيرة ونحت الجبال يميناً وشمالاً»[١٨٠]، وبخصوص مرافق المرحلة الفاصلة بين دمشق إلى عكا، فقد أخبرنا ابن عثمان أنه زار بها مجموعة من الخانات المعدة للمسافرين كـ «خان الأرنب» و«خان الجسر»[١٨١].

وبالنسبة لعلاقة حكام تونس بهذا الموضوع، أتوقف مرة أخرى عند إشارة لابن ناصر الدرعي لسنة ١١٢١هـ/١٧٠٩م ومفادها وجود سبخة خطيرة ربما تهلك فيها الرواحل عند عبورها بعد بلدة توزر في الذهاب، و نقل لنا الدرعي كلاماً من رحلة أبي سالم العياشي المؤرخة بـ١٦٦١-١٦٦٣م بأن هذه السبخة ابتلعت رواحل في بعض الأمكنة منها، ولم يحدثنا الدرعي في زمانه عن تغيير وضع هذه السبخة في عهده[١٨٢].

خامساً - خدمة حسن استقبال الركب:

أقيمت خدمة حسن استقبال الركب بباشوية مصر وبشرافة الحجاز فقط، وذلك لخصوصيتهما بالنسبة للحجاج المغاربة. فإذا كانت الأولى محطة رئيسة في الاستراحة وفي التزود بضرورات السفر والاستعداد لدرب الحجاز[١٨٣]، فإن الثانية هي التي تحتضن الحرمين الشريفين، وعلى أرضها تؤدى المناسك لأيام، وفي مسالكها يتنقل الحجاج لمسافة طويلة من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة بهدف الزيارة.

جمع حكام مصر في موضوع حسن استقبال حجاج بيت **الله** بين عدد من المتناقضات، فنحن أمام حكام يحتفلون غاية الاحتفال بخروج ركب حجهم وبالركاب الحجية الأخرى الوافدة عليهم، ونحن أمام مآسٍ وقعت للحجاج ويتحمل هؤلاء مسؤوليتها، ويوضع في الاعتبار أن مصر كانت بالنسبة لعدد من الركاب ومنها المغاربية محطة رئيسة في طريقها نحو الحجاز، ففيها كان القاصدون أداء فريضة الحج يأخذون قسطاً من الراحة قبل إتمام مسيرتهم، وفيها كانوا يبادلون دوابهم المتعبة أو يتركونها تخلد للراحة أو يبيعونها ويشترون أخرى[١٨٤]، أكثر من ذلك أن عدداً كبيراً منهم كان يضطر إلى الانتظار فيها إلى موسم الحج القادم عند الوصول متأخراً. وكنت قد أشرت سالفاً أن الرحالة الناصري ذكر في رحلته الحجية الأولى أن زهاء٢٠٠٠ مغربي لم

يحجوا وبقوا بهذا البلد لأنهم وصلوا متأخرين، كل هذه الأسباب جعلت مسؤولية الحاكم المصري اتجاه الحجاج مسؤولية كبيرة.

اعترف الحجاج المغاربة بجميل الحاكم المصري بحقهم وبحق شعيرة الحج عموما في المناسبات التي لمسوا فيها ذلك، ومن صورة مستوى الترحيب الكبير الذي خص به حكام وأمراء الأجناد بالقاهرة، الركب القادم من الحجاز عام ١١٢٢هـ/١٧٠٨م بـ «موضع البركة» بمصر، «حيث «نصبوا الأخبية وبنوا الخيام في سائر الطرقات»[١٨٥]، وتكرر المشهد بعد حوالي ١٨ سنة مع قدوم ركب الصمليي[١٨٦]، بل ربما يمكن اعتبار الاحتفال بالركب بالقاهرة أو قريباً منها، من ثوابت ولاية مصر. فقد سبق وحدثنا بذلك الأسير الفرنسي «بيدرو الكاساكوني» منذ أواخر القرن١٧م عندما صرح أن باي القاهرة قدم للحجاج المغاربة المرطبات على العادة عند مرورهم بالأراضي المصرية عائدين من الحجاز[١٨٧].

من جهة أخرى كانت مناسبة خروج «المحمل»[١٨٨] وضمنياً خروج حجاج مصر، مناسبة كبيرة وعظيمة لدى حكام قلعة القاهرة[١٨٩]، وشاهده ما نقله لنا الحجاج المغاربة عند وجودهم بمصر قبيل الذهاب إلى الحجاز، وهم يصفون مراسيم خروج المحمل، لقد ميزوا لنا في المشاهد بين الخروج الأول والخروج الكبير، فالخروج الأول هو الذي يكون في النصف الأول من شهر شوال «يوم يؤتى بكسوة الكعبة المشرفة من دار الصنعة، فتضرب سحابة على باب القلعة (مقر الحكم) فيحضر الصناجق كلهم والولاة والأمراء والحكام والقاضي، كل واحد مع أتباعه»[١٩٠]، أما الخروج الكبير فيطابق يوم ٢٦من شوال ويعد يوماً من «من أيام الزينة، ويجتمع له الناس من أطراف البلد...ويجتمع الأمراء والصناجق والجند جميعا على الهيئة المقدمة في الخروج الأول، إلا أن هذا أتم احتفالاً. فإذا تكامل جمع الأمراء على الوجه المتقدم... يحضر ذلك جميع من

في الميدان، كل طائفة لها أمير متقدم عليها من الطباخين والفراشين... فإذا مر جميع ذلك بين يدي الباشا جاءت أرباب الطوائف ... بشيخهم ولوائهم رافعين أصواتهم بالذكر... ثم يمر بالمحمل وسائر الإبل والعسكر وسط المدينة والناس يشرفون من الديار والمساجد... ويتعطل غالب الأسواق في ذلك اليوم»[١٩١]، ويتضمن خروج المحمل كذلك تعيين أمين الصرة الذي يخرج في مقدمة الركب و«معه الوزير والأمراء وأهل المناصب كلها وأعيان الناس وعامتهم، بطبول ومزامير وطرنبات والخمسة والخمسين والهندقة»[١٩٢].

جو احتفالي كبير رسمي وشعبي إذن كانت تعيشه مدينة القاهرة احتفالا بالحجاج المصريين وركبهم عند الذهاب، لكن هذه الصورة الوردية للاحتفال تعكرها صور أخرى التصقت أيضاً بحاكم مصر في علاقته بهؤلاء، إنها صور حجاج قتلهم العطش أو قتلهم البرد وتركت جثثهم متناثرة في الطرقات والدواب تدوسها، وصور استخلاص المكوس منهم وسرقة أموالهم، وغيرها من المشاهد الفظيعة التي يتحمل أمير الركب المصري مسؤوليته عنها وضمنياً مسؤولية والي القاهرة، فهو من ألبس الأمير حلة إمارة الحج.

لقد حدثنا ابن ناصر الدرعي سنة ١٧١١م أن ركبه –وهو يسير وراء الركب المصري– وجد في الطريق «رجلين من الركب المصري ميتين بالبرد، فواريناهما – يقول الدرعي–»[١٩٣]، وأن حجاج الركب ذاته أخبروه عن حالهم مع البرد وأنه « قتل منهم واحداً أو اثنين ليلة العقبة، و[قتل][١٩٤] قرب عجرود ما ينيف على الخمسين (٥٠) نفساً»[١٩٥]، وحدثنا الهشتوكي في السنة ذاتها عن حجاج بأعداد كبيرة توفوا عطشاً وبقيت جثثهم ملقاة على جنبات طريق درب الحجاز، ولم يتم دفنها[١٩٦]، وأخبرنا الإسحاقي عام١٧٣١م عن أكوام من عظام الحجاج في «بندر الوجه» على جنبات الطريق[١٩٧]، وهذا أبو مدين الدرعي يخبرنا عام ١١٥٤هـ/١٧٤١م عن مشهد مأساوي مشابه على

الطريق بين موضع «الدركين» و«اصطبل عنتر»، حيث «عظام الموتى والإبل بأرحائها، لا تقدر ولا تحصى»[١٩٨]، وبعده حدثنا ابن عبدالسلام الناصري في رحلته الثانية عام ١٧٩٦م عن عدد كبير من الموتى في موضع «الأزلم» ولا أحد اهتم بدفنهم[١٩٩]، بل يصبح المشهد فظيعاً للغاية وهو يتحدث عن هياكل مشتتة لحجاج في بقية الطريق «على جوانب الجادة، والبهائم تدوسهم، فلا حول ولا قوة إلا بالله، عهدتهم – يقول الناصري– على الأمير وعلى كل من له طاقة»[٢٠٠].

ولم يكن عدم دفن جثث الحجاج هو وحده ما أخلف فيه المسؤولون المصريون واجبهم تجاه ضيوف الرحمان، إن صفة حاج لم تشفع لعابر مصر أن يسدد واجباً جبائياً للسلطة، لقد لاحظ ابن ناصر الدرعي عند دخوله البلاد في بداية القرن ١٨م ما كان يكابده الحجاج من المكاسين[٢٠١] وما لحقهم من ضرر منه[٢٠٢]، ولاحظ الإسحاقي مرة أخرى بعده بحوالي ٢٦ سنة أن المكس بمصر «هو على ما يباع وإن قل ثمنه، وعامة المال الذي يجمعونه للسلطة وغيرها من المكوس»[٢٠٣]، وحاول المؤلف أن يرجع بنا إلى جذور هذه الظاهرة من خلال تذكيره لنا بما قاله العبدري قبله بخصوصها وما مورس على الرعية من ظلم جراءه»[٢٠٤]، وتناول الشاوي المزامزي الموضوع من ميناء الإسكندرية عندما اكتشف أن اليهود كانوا هم المسؤولين عن التفتيش واستخلاص الرسوم بالميناء، وحدثنا عن الظلم الذي لحقه هو شخصياً من ذلك، وأخبرنا أنه توجه إلى مفتي الإسكندرية لإنصافه من مظلمته[٢٠٥].

وظاهرة تكليف الذميين بقبض المكوس من الحجاج في مصر أثارت انتباه محمد بن عبدالسلام الناصري هو الآخر في أواخر القرن ١٨م، ففي «سانية السويس» عند العودة «قبض المكوس الموظفة على الحجاج، والمتولي القبض ذلك من المسلمين بعض الإفرنج من النصارى»[٢٠٦].

وليست الجباية هي آخر ما عاناه الحجاج من ولاة الأمر بمصر، لقد حدثنا الرحالة المغاربة عن الظلم الذي كان يلحق بهؤلاء من الجنود المصريين وهم في طريقهم بين مصر والحجاز، لقد كان الشركي يتجرع ألماً شديداً وهو يصف اجتيازه المرحلة الفاصلة بين موضع «البويب» وموضع «المصانع» عند رجوعه من الحج بأنه «يوم تقطر فيه الدموع ويطول فيه الوقوف والوقوع.. لشدة ما يحصل لها من جور الجنود.. فما من فقير إلا ويحتاج إلى غني يسعفه وإلى عادل من ظلامته ينصفه»[٢٠٧]، وهذه هي الأوصاف نفسها تقريباً التي وردت عند الزياني في وصف هذه المرحلة الجغرافية[٢٠٨].

هذا بشأن ظروف استقبال حكام مصر للحجاج وركابهم في القرن١٨م، ترى كيف استقبلهم حاكم الحجاز في هذه الفترة؟.

نقل لنا محمد بن الطيب الشركي من خلال رحلته الحجية، عبارة في غاية الأهمية، وهي أنه كان على أمير مدينة ينبع «مصارف لجماعة أمير الحج بطريق المكارمة وحسن القيام بخدمة السلطنة»[٢٠٩]، وقد اشتهرت مدن أو بلدات حجازية صغيرة في القرن١٢هـ/١٨م بوظيفتها في خدمة الحجاج كبلدة «الجديدة» بين مكة والمدينة التي كانت تترك بها أثقالهم لحين العودة من المدينة المنورة[٢١٠].

والحقيقة أن المطلع على معلومات رحلية أخرى يكتشف أن حجاج بيت الله الوافدين على الحجاز تعرضوا لتصرفات أثارت قلقهم، وعلى رأسها استخلاص جبايات منهم. وسواء كان مصدر مستخلص الجباية من مماليك مصر المهيمنين على ركب الحج المصري أو غيرهم، فقد كان الأجدى بحكام الحجاز التدخل لصالح الحجاج، فهم ضيوف عندهم وأغلبهم قادم من أقاصي الأرض، وقد نال السفر الطويل من أموالهم، لقد لاحظ الرحالة الإسحاقي وهو بمكة المكرمة في ثلاثينيات القرن١٨م «امتهان الترك للحجاج وإذلالهم في

المصادر والموارد ومصادرتهم في الأموال والأمتعة وقبض الخراج منهم عن يد وهم صاغرون»[٢١١]. ولعل ما كان يزيد الأمر خطورة هو أن الموظفين لاستخلاص المكوس كانوا يختلقون الذرائع الواهية لسرقة أموال الحجاج دون وجه حق، بل إن المسؤولين «وكلوا على مماكسة الحجاج على أحمالهم يهودياً من اليهود، وقبض ذلك مرتين... ويكفيهم مهانة وقلة ديانة اتخاذهم بيت **الله** الحرام سبباً للمعيشة، بما يتساقطون عليه ويتهافتون عليه عند ولاتهم وأكابر مجرميهم من طلبة التولية على الأعمال المكسية التي يزعمون أنها قوام كسوة الكعبة المرضية... فيا **لله** من هذه الأوباش أراذل الغز الذين اتخذوا مال **الله** دولا»[٢١٢].

هوامش الباب الثاني

(١) قدر تعداد هذه الكتيبة في الركب المصري بين ٩٠٠ و١٠٠٠ جندي يرافقون القافلة سنوياً: سميرة فهمي، **إمارة الحج في مصر العثمانية**، ص٢٩٠.

(٢) كان هناك موظف يسير مع ركب الحج المصري، وهو المسؤول عن الأسلحة بالقافلة وما تحتاجه من آلة الحرب: المرجع السابق، ص ١٢٤.

(٣) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١ص١٤٦.

(٤) أحمد بن محمد الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص٢٥٨.

(٥) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص ٣٧٦.

(٦) الحسين بن محمد الورثيلاني، **الرحلة الورثيلانية**، ط٠١/ج٠٢، جمهورية مصر العربية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٦٢١.

(٧) محمد بن الطيب الشركي الصميلي، **الرحلة الحجازية**، ص١٣٢.

(٨) محمد بن عثمان المكناسي، **رحلة إحراز المعلى**، ص٢٦٥.

الناصري، الرحلة الكبرى، ص٣٧٥.

(٩) المرجع السابق، ص٣٧٥.

(١٠) الزبادي المنالي، **بلوغ المرام**، ص٨١.

(١١) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص٥٦– ٧٥– ٨٣.

(١٢) أضفت عبارة : «ومسلحة» حتى يستقيم المعنى، وهي غير موجودة في النص الأصلي.

(١٣) الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٨٤.

(١٤) المرجع السابق، ص٢٠٥–٢٠٦.

(١٥) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٦٨٩.

(١٦) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص٦٠.

ونفهم أيضاً من خلال إشارات الهلالي أن لركبه أسلحة نارية وهو يتحدث في حجته عن سرقة بندقية من الركب في أحد المواضع: أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي، **الرحلة الحجازية**، ص٢٧.

(١٧) القلاع التي أنشأتها أو جددتها باشوية مصر في العهد العثماني وبقيت مسؤولة عنها في القرن١٨م هي:

قلعة السويس،، وقلعة عجرود، وقلعة نخل، وقلعة العقبة، وقلعة المويلح، وقلعة الأزلم، وقلعة الوجه، وقلعة الينبع: سميرة فهمي، **إمارة الحج في مصر العثمانية**، ص٢٩١ إلى ٢٩٥.

(١٨) عبد المجيد الزبادي المنالي، **بلوغ المرام**، ص٥٥.

(١٩) المرجع السابق، ص٦٠.

(٢٠) المرجع السابق، ص٥٥.

(٢١) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص ٣٣٨.

(٢٢) عبد المجيد الزبادي المنالي، **بلوغ المرام**، ص٦٦.

(٢٣) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ص١٥٠.

(٢٤) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص ٣٣٥.

(٢٥) المرجع السابق، ص٣٣٦

(٢٦) حدثنا الهشتوكي وهو في طريقه إلى مكة المكرمة أنهم خزنوا بموضع «المويلح» بعض الزوائد حتى العودة. أحمد بن محمد الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص٢٥٢.

والسلوك ذاته أشير إليه في: عبد المجيد الزبادي المنالي، **بلوغ المرام**، ص٥٥. عبدالله بن محمد بن عبدالقادر العالم القبلوي، **الغصن الداني في حياة السيد عبدالرحمان بن عمر التنلاني**، ص٦٩.

(٢٧) عبد المجيد الزبادي المنالي، **بلوغ المرام**، ص٦٣-٦٦. أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**،ج٢، ص١٠٦. محمد بن أحمد الحضيكي السوسي، **الرحلة الحجازية**، ص٩٥-١٧٦. محمد بن عبدالسلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص ٣٣٨.

(٢٨) يقول الزياني بأنه وصل إلى قلعة قرطرانة التي يترك بها الناس أثقالهم إلى الرجوع، وأن بها عسكراً يحرسونها. أبوالقاسم الزياني، **الترجمانة**، ص١٨٦.

(٢٩) عبدالمجيد الزبادي المنالي، **بلوغ المرام**، ص٢٠٠.

(٣٠) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص١١٠.

(٣١) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٤٩٢.

(٣٢) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٣٣٦.

(٣٣) أحمد بن محمد الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص٢٤٢.

(٣٤) كلام ابن عمر عن المسافة بين آيلة وينبع: عبد الرحمان بن عمر التواتي، **رحلة التواتي**، ص٦٨.

(٣٥) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص ٤٨٩(عند العودة).

(٣٦) منهم حاج أخذت منه ٨٠٠ دينار: أحمد بن محمد الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص٢٤٤.

(٣٧) عبد المجيد الزبادي المنالي، **بلوغ المرام**، ص٦٠.

(٣٨) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص٩٦.

(٣٩) الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٢٠٨.

(٤٠) أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، ص١٦٢.

(٤١) محمد بن عبدالسلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص ١٠٨.

(٤٢) الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج٠٢، ص١٣٢-٣٧٨-٣٧٩.

(٤٣) المرجع السابق، ص، ص٢٠٢.

(٤٤) المرجع السابق، ص، ص٢٤٨.

(٤٥) أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج٢، ص١٠٨.

(٤٦) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص١٠٩.

(٤٧) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص٢٠٥.

(٤٨) أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج٢، ص١٠٧.

(٤٩) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص١٠٩.

(٥٠) عبد الرحمان بن عمر التواتي، **رحلة التواتي**، ص٦٧.

(٥١) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٤٩٢.

(٥٢) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص١٠٤.

(٥٣) الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج٠١، ص٤٠٥ إلى ٤٠٧.

(٥٤) محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، ط٠١/ج ٠٣، المملكة المغربية، مكتبة الطالب، الرباط، ١٩٨٦، ص٣٩٨.

(٥٥) الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج٠٢، ص٢٣٣.

(٥٦) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، ص١٩٢.

(٥٧) محمد بن الطيب الشركي الصميلي، **الرحلة الحجازية**، ص١٥٦.

(٥٨) المرجع السابق، ص١٦٥.

(٥٩) الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٢١٣.

(٦٠) المرجع السابق، ص٢٤٩–٢٥٠.

(٦١) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص١٩٨.

(٦٢) المرجع السابق، ص١٣٨.

(٦٣) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص٢٠٢.

(٦٤) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٤١٦.

(٦٥) المرجع السابق، ص٣٧٣.

(٦٦) المرجع السابق، ص٦٦٠.

(٦٧) المرجع السابق، ص٤١٦.

(٦٨) الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج٠٢، ص٨٤.

(٦٩) الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج٠٢، ص١٣٢.

(٧٠) محمد بن عثمان المكناسي، **رحلة إحراز المعلى**، ص٢٦٢.

(٧١) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج٢، ص١٠٥.

(٧٢) محمد بن عثمان المكناسي، **رحلة إحراز المعلى**، ص٢٦٣.

(٧٣) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص ٤٥٤–٤٥٥.

(٧٤) محمد بن عثمان المكناسي، **رحلة إحراز المعلى**، ص٢٦٣.

(٧٥) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص ٤٣٠.

(٧٦) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص١٠٨.

(٧٧) المرجع السابق، ص١٠٤.

(٧٨) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٤٥٥.

(٧٩) الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٢٠٦.

(٨٠) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص ٣٧٨.

(٨١) أحمد بن محمد الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص٢٥٦.

(٨٢) عبد الرحمان بن عمر التواتي، **رحلة التواتي**، ص٦٩.

(٨٣) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص١٤٩.

(٨٤) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، ص١٧٨.

(٨٥) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٣٧١.

(٨٦) عبد الرحمان بن عمر التنلاني التواتي، **رحلة التواتي**، ص٦٨.

(٨٧) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص٦٠.

(٨٨) أحمد الهشتوكي، رحلةالهشتوكي، ص١٢٥. محمد بن عبدالسلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص١٥٨.

(٨٩) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص١٥٨.

(٩٠) المرجع السابق، ص٤٩.

(٩١) محمد بن الطيب الشركي الصميلي، **الرحلة الحجازية**، ص٦٢.

(٩٢) أحمد بن محمد الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص١٢٥.

(٩٣) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**،ج١، ص٣٤.

(٩٤) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص٥١.

(٩٥) أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي، **الرحلة الحجازية**، ص١٥– ١٦.

(٩٦) المرجع السابق، ص٢٤.

(٩٧) المرجع السابق، ص٢١.

(٩٨) المرجع السابق، ص٢٦.

(٩٩) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص٦١.

(١٠٠) المرجع السابق، ص٧٢.

(١٠١) المرجع السابق، ص٢١٣.

(١٠٢) المرجع السابق، ص٦٤.

(١٠٣) المرجع السابق، ص٧١.

(١٠٤) المرجع السابق، ص٢٤١.

(١٠٥) الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٥٧.

(١٠٦) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص١٩٨.

(١٠٧) المرجع السابق، ص١٩٠–١٩٢.

(١٠٨) المرجع السابق، ص٦٩٥.

(١٠٩) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص٥٨.

(١١٠) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص٧١.

(١١١) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص٤١.

(١١٢) المرجع السابق، ص٤٧.

(١١٣) تفسيره في الباب الثالث من هذا البحث.

(١١٤) أحمد بن محمد الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص٢٢٦.

(١١٥) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٦٥٨.

(١١٦) المرجع السابق، ص٦٦٠.

(١١٧) أحمد بن محمد الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص٢٢٦.

(١١٨) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص٨١.

(١١٩) أحمد بن محمد الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص٢٢٦.

(١٢٠) المرجع السابق، ص٢٢٧.

(١٢١) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص٧٠.

(١٢٢) المرجع السابق، ص١١٦.

(١٢٣) المرجع السابق، ص٨٩. وعند العودة: المرجع السابق، ص١١٦–١١٧.

(١٢٤) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٦٨٥ (في العودة).

(١٢٥) الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٨٠.

(١٢٦) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص٧٠.

(١٢٧) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٢٣٧.(ضمنها إشارة الرحالة العبدري).

(١٢٨) المرجع السابق، ص٢٧٦.

(١٢٩) المرجع السابق، ص٦٨٩.

(١٣٠) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص١٥٨.

(١٣١) المرجع السابق، ص٦٩.

(١٣٢) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٦٨٩.

(١٣٣) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، صص٥٣-٥٤.

(١٣٤) هو الحاج عبد السلام الفاسي: محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص ٢٢٢.

(١٣٥) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص١٩٤.

(١٣٦) استثنى «توزر» من ذلك: أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، ص٥٣- ٥٤.

(١٣٧) **محمد بن عبد السلام الناصري**، **الرحلة الكبرى**، ص٢٢٤

(١٣٨) المرجع السابق، ص٢٤٤.

(١٣٩) العبارة الواردة للمكناسي، **المكناسي**، **رحلة إحراز المعلى**، ص١٤٩.

(١٤٠) المرجع السابق، ص١٤٨. أبو القاسم الزَّياني، **الترجمانة الكبرى**، ص١٧٧.

(١٤١) أحمد بن محمد الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص٢٥٨.

(١٤٢) المكناسي، **رحلة إحرازالمعلى**، ص٢٥٣.

(١٤٣) المرجع السابق، والصفحة ذاتها.

(١٤٤) المرجع السابق، ص٢٨٣.

(١٤٥) سيار الجميل، **الإدارة العثمانية اللامركزية في الولايات العربية**، ص١٤٢.

(١٤٦) سميرة فهمي، **إمارة الحج في مصر العثمانية**، ص١٨٨.

(١٤٧) ينظر الملحق رقم ٠٢.

(١٤٨) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، ص٢٥٢.

(١٤٩) المرجع السابق، ص٢٥٤.

(١٥٠) عبد المجيد الزبادي المنالي، **بلوغ المرام**، ص٦٥.

(١٥١) ينظر الملحق رقم ٠٣.

(١٥٢) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، ص١٧٠.

(١٥٣) أحمد الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص٢٤٥.

(١٥٤) الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٢١١.

(١٥٥) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص٢٠٥.

(١٥٦) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص١٠٣.

(١٥٧) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص ٣٦٠.

(١٥٨) المرجع السابق، ص ٤١٦.

(١٥٩) محمد بن الطيب الشركي الصميلي، **الرحلة الحجازية**، ص١٣١.

(١٦٠) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص١٠٨.

(١٦١) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص ٤٩١ (عند العودة).

(١٦٢) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص١٠٦.

(١٦٣) محمد بن عثمان المكناسي، **رحلة إحراز المعلى**، ص٢٥٦.

(١٦٤) المرجع السابق، ص٢٥٨.

(١٦٥) عبد المجيد الزبادي المنالي، **بلوغ المرام**، ص٥٥-٥٦.

(١٦٦) أضيفت الكلمة ليستقيم المعنى وهي غير موجودة في النص لأصلي.

(١٦٧) أحمد الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص٢٥٣.

(١٦٨) عبد المجيد الزبادي المنالي، **بلوغ المرام**، ص٦٠.

أكدت لنا مصادر أخرى في مناسبات محددة من القرن١٨م اهتمام المصريين بمنازل الحجاج، عبر تموينها بالمؤن الكافية التي كانت تصل إلى مؤن سنة بكاملها، وأشتهر الأمير إسماعيل بيك بن إيواظ بتموين البنادر وتركه في بندر السويس والمويلح والينبع، غلال سنة: الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج٠١، ص٢١١-٢١٢.

(١٦٩) تمت إضافتها وغير موجودة في النص.

(١٧٠) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**،ج١، ص١٦٢.

(١٧١) أضيفت هذه الكلمة للنص.

(١٧٢) عبد المجيد الزبادي المنالي، **بلوغ المرام**، ص١٨٧.

(١٧٣) محمد بن عثمان المكناسي، **رحلة إحراز المعلى**، ص١٤٣. أبو القاسم الزَّياني، الترجمانة الكبرى، ص١٧٦.

(١٧٤) محمد بن عثمان المكناسي، **رحلة إحراز المعلى**، ص١٤٤.

(١٧٥) المرجع السابق، ص١٤٦.

(١٧٦) المرجع السابق، والصفحة ذاتها.

(١٧٧) المرجع السابق، ص١٤٨. أبو القاسم الزَّياني، **الترجمانة الكبرى**، ص١٧٧.

(١٧٨) محمد بن عثمان المكناسي، **رحلة إحرازالمعلى**، ص١٣٩. أبو القاسم الزَّياني، **الترجمانة الكبرى**، ص١٧٥.

(١٧٩) محمد بن عثمان المكناسي، **رحلة إحراز المعلى**، ص٢٥٤.

(١٨٠) المرجع السابق، ص٢٥٤–٢٥٦.

(١٨١) المرجع السابق، ص٢٨٧.

(١٨٢) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، ص٥٣.

(١٨٣) المرجع السابق، ص، ١٤٧.

(١٨٤) استغل الحجاج فرصة النزول في مصر لكراء الدواب: أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص٨٣.

(١٨٥) أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج٢، ص١١٠.

(١٨٦) محمد بن الطيب الشركي الصميلي، **الرحلة الحجازية**، ص٢٢٥.

(١٨٧) جرمان مويط، **رحلة الأسير مويط**، ترجمة إلى العربية محمد حجي ومحمد الأخضر، المملكة المغربية، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، ١٩٩٠، ص٩٠.

(١٨٨) المحمل: «قبة من خشب رائق الصنعة بخرط متقن وشبابيك ملونة بأنواع الأصباغ وعليها كسوة من رفيع الديباج المخوص بالذهب، ورقبة الجمل وسائر أعضائه محلاة بجواهر منظمة أبلغ نظم... ويتبعه جمل آخر مثل صفته، ثم الكسوة المشرفة ملفوفة قطعاً قطعاً»: الزَّياني، **الترجمانة الكبرى**، ص٢٠٤-٢٠٥.

(١٨٩) الروداني الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص٩٣.

(١٩٠) ملاحظات الزياني أثناء وجوده بمصر عائداً من الحج:الزَّياني، **الترجمانة الكبرى**، ص٢٠٤.

(١٩١) المرجع السابق، ص٢٠٩-٢١٠.

(١٩٢) المرجع السابق، ص١٧٤.

(١٩٣) أحمد الدرعي، الرحلة الكبرى، ج١، ص١٤٩.

(١٩٤) كلمة غير موجودة في النص الأصلي، وتمت إضافتها.

(١٩٥) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، ص١٦١.

(١٩٦) أحمد الهشتوكي، رحلة الهشتوكي، ص٢٤٥.

(١٩٧) الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٢١١.

(١٩٨) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص٢٠٥.

(١٩٩) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص١٠٣.

(٢٠٠) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص ٣٦٠.

(٢٠١) يقصد بالمكاسين الموظفين الذين يأخذون ضريبة المكس، وهي ضريبة كانت تفرض على أبواب الأسواق في المغرب.

(٢٠٢) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج٢، ص١١٠.

(٢٠٣) الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص١٧٢.

(٢٠٤) المرجع السابق، ص١٧٢ وما بعدها.

(٢٠٥) عبد الرحمن المزامزي الشاوي، **رحلة القاصدين**، ص١٧.

(٢٠٦) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص١١٠.

(٢٠٧) محمد بن الطيب الشركي الصميلي، **الرحلة الحجازية**، ص١٨٤.

(٢٠٨) أبو القاسم الزياني، **الترجمانة الكبرى**، ص٢١٨.

(٢٠٩) محمد بن الطيب الشركي الصميلي، **الرحلة الحجازية**، ص١٣٣.

(٢١٠) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص١٣٧.

(٢١١) الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٢٤٩–٢٥٠.

(٢١٢) المرجع السابق، والصفحة ذاتها.

الباب الثالث
تفسير تدني خدمة تأمين الحجاج
وحصر المسؤولية بين إستانبول وولاياتها

بعد عرض مستوى تنفيذ مجموعة من الخدمات التي كانت واجبة على السلطان العثماني بحق الحجاج، أميل للقول إن المستوى كان ضعيفاً في المجمل، من جهة أخرى أُشير أنني توصلت لخلاصة مفادها أن الحجاج لم يكونوا مستهدفين بشكل خاص من قِبل حكام الولايات العثمانية في تدني خدمتهم، بل جرى عليهم ما كان يجري على رعايا الوالي في بلاده، وكأن الحجاج مثّلوا عينة صغيرة من هؤلاء، أي أن تدني الخدمة كان تعبيراً عن ضعف الاهتمام عموماً بأهالي الولايات من قبل حكامهم خلال القرن الثامن عشر، فإذا لم يشعر الحجاج بالأمن مثلاً في بلد ما، فإن رعايا هذا البلد كانوا يفتقدونه بدورهم، وعليه نقول إن علاقة:حكام/حجاج، يزيد فهمنا لها ويفسر جزءاً كبيراً منها من خلال الوقوف على علاقة حكام/رعايا. من جهة أخرى، ولتحري أكبر قدر من الموضوعية، يجب علينا البحث حول ما إن كانت هناك انشغالات حقيقية للسلطة المركزية والسلطة المحلية أفضت بهما إلى تواضع مجهودهما في خدمة أمن الحجاج، ونقصد بذلك تحديداً وجود تهديدات خارجية خطيرة تستهدف الدولة العثمانية وولاياتها معاً، مع أن هذا لا يبرئهما بشكل مطلق، وإنما يخفف عنهما مسؤوليتهما التاريخية فيما وقع للحجاج خلال القرن١٨م.

لتفسير ما حدث أعرض في البداية لحالة الأمن الخارجي للدولة العثمانية بشكل عام، ثم بعدها أعرض للأوضاع السياسية والأمنية، الداخلية والخارجية، لثلاث ولايات عثمانية اخترتها نماذج للاشتغال على هذا الموضوع.

أولاً – مسؤولية المركز: اهتزاز هيبة الدولة العثمانية في القرن١٨م:

أقصد باهتزاز هيبة الدولة العثمانية في هذا البحث تراجع سيادة إستانبول داخلياً وخارجياً[١]، فمظاهر الضعف الداخلي سنتوقف عندها ونحن نعرض لمظاهر تحدي إستانبول من قِبل عدد من الولاة ضمن وقوفي على الأوضاع السياسية للولايات المحددة. أما مظاهر الضعف الخارجي، فإنني أقصد بها تحديداً تزايد هزائم العثمانيين في حروبهم ضد عدد من القوى الخارجية خلال القرن١٨م.

لقد أشرت في موضع سابق لبعض مخلفات توقيع الدولة العثمانية لمعاهدة كارلوفتش عام ١١١٠هـ/١٦٩٩م، ونضيف في هذا الموضع أن هذه المعاهدة عبّرت بشكل واضح عن دخول العثمانيين مرحلة من الضعف العسكري أمام القوى الأوربية، لقد تضمنت هذه المعاهدة شروطاً عدة منها انسحاب الدولة العثمانية من بلاد المجر وإقليم ترانسلفانيا، ولم يتوقف هذا الضعف مع نهاية القرن١٧م، ذلك أن إستانبول وقعت معاهدة «فلكزن»[٢] في جمادى الثانية عام ١١٢٣هـ/١٧١١م مع روسيا، ترتب عليها إخلاء مدينة أزاق لصالح روسيا وتعهدها بعدم التدخل في شؤون القوزاق، كما أن انتصار العثمانيين بعدها على البنادقة واستيلاءهم على «كريت» وبعض الجزر الأخرى، دفع هؤلاء إلى الاستنجاد بالنمسا، وهو ما نتج عنه فرض حرب على الدولة العثمانية، انتهت بانتصار النمسا وسقوط بلغراد عام ١١٢٩هـ /١٧١٧م، قبل إجراء الصلح بعد ذلك في عام ١١٣٠هـ/١٧١٨م[٣].

وعلى الرغم من بعض الفترات المضيئة والمحدودة في التاريخ العسكري العثماني خلال القرن١٨م، فإنه لم يكتب لها الاستمرار، لقد خاضت الدول العثمانية حروباً عديدة خاسرة خصوصاً ضد روسيا التي استطاعت بعد حرب عام ١١٨٢هـ/١٧٦٨م احتلال إقليمي الأفلاق والبغدان، واستمرت الحروب

العثمانية الروسية من عام ١٧٦٨م حتى سنة ١٧٧٣م، وفقد العثمانيون على إثرها أراضي واسعة ومهمة. واستطاعت روسيا مجدداً أن تحقق نصراً على العثمانيين في مدينة «فارنا» في بلغاريا على البحر الأسود، وتم توقيع معاهدة صلح «قينارجة»[٤] في بلغاريا عام ١١٨٧هـ/١٧٧٤م، واستمرت هزائم الجيش العثماني أمام روسيا التي تمكنت قواتها عام ١٧٨٩م من الاستيلاء على مدينة بندر الحصينة واحتلال معظم الأفلاق والبغدان وبسارابيا، كما استطاع النمساويون بدورهم دخول بلغراد وبلاد الصرب[٥].

هذا على مستوى التحديات الأمنية التي عاشتها الدولة العثمانية كمركز، إنها تهديدات خطيرة شملت حتى الأقاليم التي تمتعت بشبه استقلال عن هذه الدولة في هذه المرحلة التاريخية، ومن نماذجه التحديات التي واجهتها إيالة الجزائر، بحكم أن جيشها كان مشغولاً بحروب ثلاث جبهات، لقد كان نشاط القرصنة سبباً في توتر العلاقات بين جيش الدايات والقوى الأوربية[٦]، وهو ما كان ينتج حروباً بين الطرفين، لقد اختصر أحد الكتاب هذه الوضعية المتأزمة بالقول: إنه لم تكن توجد دولة أوربية إلا وترغب في الانتقام من الجزائر في هذه الفترة. لكن تبقى أهم معارك الجيش الجزائري ضد الأوربيين هي تلك التي خاضها ضد المملكة الأسبانية لكونها كانت تحتل مدينة وهران، فعندها تبادل الطرفان النصر والهزيمة مرات عديدة[٧].

ولم يكن جيش الدايات يحارب في جبهة الشمال فقط، بل كان يحارب ضد بايات تونس شرقاً وضد السلاطين العلويين غرباً، فالمواجهات المغربية الجزائرية مثلاً لم تكن وليدة القرن١٨م، بل ترجع إلى القرن١٧م[٨]، ومن أشهر معاركها نذكر «معركة المشارع» على نهر ملوية[٩].

قد لا يبدو فيما سبق وجود علاقة قوية بين هزائم العثمانيين وحروب ولاتهم ضد القوى الخارجية، وبين ما عاناه الحجاج من غياب للأمن أو ضعفه

بالولايات العثمانية. لكن الحقيقة التي لا يجب إغفالها هو أن الوضع الداخلي يتأثر حتماً بالوضع الخارجي، فخسارة أراضي الدولة في حرب ما مثلاً، يدفع هذه الأخيرة إلى البحث عن موارد مالية بديلة عن المداخيل التي توقفت من هذه الأراضي ولتموين نفقات حروب الاسترجاع إن فكر الحكام في ذلك أو تموين حروب القرصنة، ولا شك أن رعايا الولايات هم من كان يتحمل هذا العبء في ظل هياكل إنتاجية تقليدية، عبر إلزامهم بدفع ضرائب جديدة، ومن ثمة اشتداد مظاهر التوتر بين الحاكم والمحكومين واشتداد مظاهر السلب والنهب والفوضى داخل المجتمع، فليس غريباً أن يتأثر الحجاج بمظاهر الاحتقان هذه ويكونوا بدورهم ضحية عمليات السلب، وهذا ما يتضح بتفصيل في الفقرات القادمة.

ثانياً – مسؤولية إستانبول أم القاهرة:

لقد توقفت في ولاية مصر عند جباية الحجاج وسرقة أموالهم ومعاناتهم من جور الجنود وغيرها، والحقيقة أن هذه التصرفات عاشها الرعايا المصريون بدورهم، فالجباية كانت ظاهرة عامة بهذا البلد في المكان وفي الزمن، وهذا ما يفهم من أقوال الرحالة الشركي التي اختار أن يتحدث عنها من خلال وصفه لأحوال ساكنة ساحل النيل وهو يستحضر نصاً معبراً للرحالة العياشي المدون في القرن السابع عشر بشأنها. فهذه الساكنة في نظره «لها مزيد اختصاص بمضاعفة الوظائف الجورية على الرعية، بحيث تملك رقابهم فضلاً عن أموالهم، ولا يجدون عن ذلك محيصاً بمنعة وفرار، حتى أن أحدهم لو أراد أن يتخلى ويترك الزراعة والفلاحة لم يتركوه ولو فر لاتبعوه، حتى استفاض عند العمال الفسقة أن ثلاثة لا تقبل فيهم شفاعة، ويعدون منهم من يريد أن يتخلى عن الفلاحة والزراعة... لا هم ينصفونهم... من المظالم ولا هم يتركونهم يذهبون حيث شاؤوا من هذه العوالم، اتخذوا مال **الله** دولا وعباد **الله** قولا»[١٠].

ولمست من أخبار الحجاج المغاربة أن الظلم الذي تعرضوا له من قِبل الجنود المصريين ما هو إلا نتاج حلقة واحدة من سلسلة جهاز سلطة فاسد، بجنوده وحكامه وقضاته، جهاز كانت تنخره الرشوة والتمييز ضد جنس العرب، لقد لخص لنا الرحالة الإسحاقي، وهو وزير مغربي، واقع ممارسة السلطة بمصر بقوله أن بالبلد «خمسة وعشرين سنجقاً وكلهم حكام، والمدينة كأن ما فيها حاكم ولا قاض وآمر وناهٍ. ولا يحكمون إلا في المسألة التي لهم فيها غرض. قتل رجل من أهل البلد رجلاً من المغاربة، فقاموا أولاً بأخذ ثأره وقبضوا القاتل وسجنوه حتى قبضوا منه دية المغربي وأطلقوه وبرحوا على المغاربة: لا يقعد منهم أحد في السوق، وسلطوا عليهم جلاوزتهم.. وهكذا وليقس ما لم يقل»[١١]. وتناول الإسحاقي فساد السلطة في مصر من زاوية أخرى من خلال حديثه عن ظاهرة ارتشاء حكام البلاد، وخلص إلى أن «كل من أراد منهم أن يغدر في مال المغاربة يجعل منه نصيباً لبعض الأتراك ويأوي إلى ركن شديد»[١٢]. وطابق الصميلي وهو بمصر بين جبروت حكام البلاد وجبروت الفراعنة. «فبشواتها وصناجقتها وولاتها وحكامها بل وساير جندها وعسكرها فيما ظهر لنا– يقول الصميلي– ليس فيهم إلا من أعماه الباطل وحب الدنيا وأسكره شراب الرياسة والظلم وختم على سمعه وقلبه. فهم لا يرحمون ضعيفاً ولا يوقرون كبيراً ولا يعظمون مشروفاً ولا شريفاً. فلا يؤمن معهم على نفس ولا مال، لأنهم عدل لهم هواهم عن طريقة العدل والحق والمال. وأما رعيتها وفلاحتها فلا تسل عما يلاقون من الظلم والجور من الجند وما هم فيه من الإهانة والاحتقار. تضرب ظهورهم وتؤخذ أموالهم ولا مشتكى لهم، ومن تجاسر منهم واشتكى ضوعف عليه العذاب الأليم». واختصر المؤلف قوله في عبارة «أن بالبلاد ظلماً لا يحصى»[١٣]، أكثر من ذلك أن الفساد استشرى في جهاز السلطة حتى طال عدداً من أمراء ركب الحاج. لقد أخبرنا الجبرتي أن التنكيل بحجاج

الركب المصري لموسم ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م –كما توقفنا عند الحادثة– «سببه رعونة أمير الحاج، فإنه لما أراد أن يتوجه بالحجاج إلى المدينة أرسل إلى العرب فحضر إليه جماعة من أكابرهم فدفع لهم عوائد سنتين، وقسط البواقي على السنين المستقبلة... وحجز عنده أربعة أشخاص رهائن، فبدا له أن كواهم بالنار في وجوههم، فبلغ ذلك أصحابهم فقعدوا للحجاج في الطريق»[١٤]، وفساد أمير الركب المصري وصل أثره إلى المغرب بسبب ما لحق الحجاج المغاربة من ظلمه، وهذا ما يتكشف من الرسالة التي بعث بها السلطان المغربي المولى عبدالله إلى علماء مصر وأكابرها بشأن أمير ركب الحاج المصري خليل بيك قطامش الذي كان أميراً على ركب الحج سنة ١١٥٨هـ١٧٤٥م. تقول الرسالة: «...وإن مما شاع بمغربنا والعياذ بالله .... من تعدي أمير حجكم على عباد الله وإظهار جراءته على زوار رسول الله، فقد نهب المال وقتل الرجال وبذل المجهود في تعدي الحدود وبلغ في خبثه الغاية ... فيالها من مصيبة ! ما أعظمها ! ... وبسببها تأخر الركب هذه السنة لهنالك وأفصحت لنا علماء الغرب بسقوطه... »[١٥].

هذا هو المستوى الأخلاقي لرجال السلطة بولاية مصر في القرن الثامن عشر برأي حجاج مغاربة، فمن يكون هؤلاء الباشوات والصناجق والجنود والقضاة وأمراء الركب الذين وصفهم الرحالة بأن الباطل أعماهم، والذين كانوا يستغلون حتى ذريعة تشكيل ركب الحاج للسطو على أرزاق المصريين من خلال مصادرة الأموال وغصب الجمال والبغال والحمير؟[١٦].

يبدو للقارئ في أول وهلة أن عناصر الصف الأول من جهاز السلطة في مصر كانوا كلهم من العثمانيين الذين تعينهم إستانبول لحكم هذا البلد بشكل دوري، اعتباراً لكون هذه الأخيرة هي من كان يعين والي البلد ويعين عدداً آخر من أصحاب المناصب المهمة كقاضي القضاة والدفتردار وأغا الإنكشارية[١٧]،

والحقيقة أن جهاز السلطة الحقيقي في هذا البلد لم يكن مشكلاً من هؤلاء لوحدهم، كما أن تشكيله كان معقداً للغاية، بمعنى أن ما عاناه الحجاج بهذا البلد أو من رجال سلطته خارجه، شارك فيه عناصر عثمانية وغير عثمانية، وهنا يمكن تمييز مسؤولية إستانبول عن مسؤولية غيرها فيما حصل.

عدّ الوالي في مصر المُمثّل الأقوى للدولة العثمانية نظرياً[١٨]، فمثّل أعلى سلطة في جهاز الإدارة بها[١٩]، وحظي برتبة وزير وبصلاحيات واسعة[٢٠]، لقد كان السلطان العثماني في القرن ١٨م مازال يعين ويرسل حاكم مصر، وكان يتم اختياره عادة من أكفاء من كانوا ولاة في أقاليم أخرى، أو تقلبوا في المناصب العثمانية، أو عملوا في البلاط، أو في الصدارة العظمى[٢١]. وكانت مدة ولايته تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات[٢٢]، ويحاط دخوله القاهرة بمظاهر احتفالية تشهدها شوارع المدينة، وتجسد من خلالها الدولة العثمانية حضورها الرمزي بهذه الولاية. وقد قدم لنا المؤرخ الجبرتي أسماء عدد كبير من الولاة في هذه الفترة، كما قدم أيضاً مؤهلاتهم الإدارية ومظاهر الاحتفال التي خصصت لكل واحد منهم عند مقدمه من إستانبول، وعادة ما كان الوالي المعين يبدأ عمله بتقديم خلع القدوم لأعيان أهل الحل والعقد من الولاية، ويتسلم منهم بالمقابل خلعة الباشوية[٢٣]، وكانت إستانبول بعد تعيينها الوالي الجديد تظل تراقب تحركاته عن كثب، فكثيرة هي الوقائع التي تحدثت عن عقاب الوالي إذا صدر منه ما لا يوافق مشيئتها[٢٤]، كما كانت تعمد إلى تغييره بشكل مستمر احترازاً من نسجه علاقات قد تفضي به إلى التمرد، ودليله أن عدد الباشاوات الذين تولوا حكم مصر في الفترة العثمانية أي خلال ٢٨١ سنة، وصل إلى ١٣٨ باشا[٢٥].

وعلى الرغم من مجهودات الدولة العثمانية لجعل ولاتها أكثر حضوراً بالولاية المصرية فإن وقائع القرن ١٨م تشير إلى أن هؤلاء كانوا ولاة شكليون في الأعم[٢٦]، لقد كانوا لا يخرجون من قلعة الحكم إلا نادراً[٢٧]، بل وقع استهتار كبير

بهم بصور شتى من قِبل أمراء المماليك ومن قِبل قادة فرق الحامية العسكرية بالولاية، صور تراوحت بين عزل الباشا وسجنه وأحياناً قتله على حد ما نقله الجبرتي، وهكذا يظهر لنا أن الجهة المتحكمة في تولية أو عزل حاكم ولاية مصر في هذه الفترة ليس إستانبول لوحدها، وإنما كانت هناك جهات فاعلة أخرى ونقصد بها المماليك ثم العسكر[٢٨].

إن فهم هذا التعقيد بولاية مصر العثمانية في مسألة تعيين الباشا وتمتعه بممارسة صلاحياته الحقيقة، يعود بنا في الحقيقة إلى عهد السلطان سليم الأول الذي بقي متوجساً عند ضمه مصر من إعادة سيطرة المماليك عليها من جديد، وهو ما دفعهم إلى وضع نظام إداري خاص بها يقوم على وجود ثلاث قوى تتصارع من أجل مصالحها مما يسمح للسلطان العثماني بأكبر قدر من السيطرة والتحكم في الأوضاع. وقد تمثلت هذه القوى في:

- **الباشا**: وكانت وظيفته الأساسية إبلاغ الأوامر الواردة من السلطان إلى سائر الجهات الأخرى في حكومة الولاية والسهر على مراقبة تنفيذها.
- **القوة العسكرية**: كانت تتشكل من ست أوجاقات (فرق عسكرية)، ولها قائد عام يقيم في قلعة القاهرة، ولكل أوجاق ست ضباط يشكلون جميعاً مجلساً أو ديواناً لمساعدة الوالي في إدارة شؤون البلاد.
- **المماليك**: هم الذين جعل السلطان من أمرائهم حكاماً لسناجق البلاد[٢٩]، ومع توالي العقود بدأ أمراء هذه القوة في تجاوز المساحة التي خصصها لهم السلطان سليم الأول في جهاز السلطة وبدؤوا يصطدمون بإستانبول[٣٠]، وكان الصراع يتخذ أشكالاً مباشرة وأخرى غير مباشرة، شملت التحكم في جهاز الإدارة تعييناً وعزلاً وعقاباً وترقية للموظفين، مقابل تراجع واضح لسلطة العثمانيين في ذلك، وقد حفل القرن ١٨م بمظاهر عديدة من الصدام العلني والقوي بين الطرفين تجاوز تحكم المماليك في عناصر إدارة الولاية إلى مطمح الانفصال نهائياً عن المركز.

وحول موضوع صراع هذه القوى الثلاث حول حكم مصر وخاصة ما تعلق بنشاط المماليك منها، حدثتنا كتابات تاريخية محلية أنه منذ منتصف القرن١٧م وطوال القرن١٨م أصبح رؤساء السناجق والإداريين في مصر يأتون من فئة المماليك بعدما كانوا يأتون من إستانبول[٣١]، وقد ساعد أمراء هذه الفئة في بلوغ طموحهم السياسي، اتحادهم في قوة واحدة واستئثارهم بواحد من المناصب المهمة في الإدارة المصرية، وهو منصب «شيخ البلد» أي «حاكم القاهرة»، الذي بدأت أهميته تتنامى في هذه الفترة لاتساع صلاحياته السلطوية نحو الريف[٣٢]، كما أن صاحب هذا المنصب هو من كان يقوم باختيار مماليك آخرين لشغل وظائف أخرى بالدولة[٣٣]، من جهة أخرى جرت العادة أن يكون نائب الباشا القادم من إستانبول من المماليك أيضاً[٣٤]، وحتى إذا نظرنا في أصول الموظفين بالوظائف الرفيعة بالإدارة المصرية، وهي وظائف «الدفتردار» و«إمارة الحج» وحكم الأقاليم وتسيير الموانئ[٣٥]، فإننا نجد أن أصحابها في القرن ١٨م هم من المماليك[٣٦]، ومن جهة أخرى سيطر هؤلاء حتى على الأنشطة الاقتصادية بالولاية[٣٧]، أكثر من ذلك كان الوجاق السابع في الجيش –وهو الوجاق القوي– من المماليك[٣٨]، كما اقتصرت عضوية أوجاقات السباهية في هذه الفترة عليهم[٣٩]، فضلاً عن ارتفاع أعدادهم في القاهرة[٤٠].

وبواسطة عناصر القوة استطاع المماليك في مصر خلال القرن ١٨م السيطرة في البداية على الإدارة المركزية كما ظهر أعلاه، ومن خلالها السيطرة أيضاً على الإدارة المحلية، خصوصاً لما وضعوا اليد على أهم السنجقيات بالولاية وهي: الشرقية والغربية والمنوفية والبحيرة وجرجا[٤١]. ورغم التنافس الذي بدأ في الظهور بين عدد من بيوتاتهم حول شغل المناصب[٤٢]، فإن أسرة القازدوغلية ستهيمن في أواسط هذا القرن على مفاصل السلطة في

عهد أحد بكواتها الأقوياء وهو «علي بك الكبير»سنة ١٧٦٠م[٤٣] الذي أكثر من شراء المماليك وولاهم حصرا على الأقاليم[٤٤]، وانفرد كما يقول الجبرتي «بمملكة مصر وأتقن الأحكام بها وساس الرعية سياسة عظيمة»[٤٥] وأظهر عصيانه العلني للدولة العلية[٤٦]. ورغم أن إستانبول ستتمكن من القضاء على تمرده، إلا أن المماليك ظلوا قابضين على مقاليد الحكم بالبلاد حتى نهاية القرن١٨م[٤٧].

نخلص إذن مما تحصل أن باشا القاهرة لم يكن يحكم بمفرده مصر حتى ينفذ طلبات إستانبول كما ترده. ومن هذه الطلبات إقامة العدل والأمن[٤٨] وحراسة قوافل الحجيج.

أتساءل إذن في هذا الموضع ما تفسير الظلم الذي لحق بالحجاج المغاربة من حكامها وجندها في داخل مصر وخارجها، وأين قضاتها من أخذ حقوقهم؟. ما مسؤولية الأطراف الداخلية والخارجية المؤثرة في أوضاع مصر؟.

إن السلطان العثماني هو من كان يعين القاضي الأكبر في مصر[٤٩] ويكون هذا القاضي عثمانياً[٥٠] ويعين لمدة عام واحد، ويلقب بلقب قاضي القضاة أو قاضي عسكر[٥١]، ويصحب كذلك بالتوجيهات اللازمة لكل ما يختص بمهمته[٥٢]. وكان هذا القاضي يرسل ممثلين عنه إلى النواحي ليقيموا محاكم هناك[٥٣]. وكان على الأحكام التي تصدر عن هؤلاء أن تكون وفق مبادئ الشريعة الإسلامية[٥٤].

الظاهر إذن أن مهمة القضاء بقيت بقدر كبير تحت إشراف إستانبول. فلماذا أصابها كل هذا القدر من الفساد الذي امتد إلى جميع مفاصل جهازه في القرن ١٨م بدءاً من قاضي عسكر نفسه وحتى قاضي الناحية. لقد كان الكل يشتري منصبه في القضاء من صاحب الحق في تعيينه[٥٥]. وهذا بشهادة الحجاج المغاربة مرة أخرى، ومنهم الإسحاقي الذي تحدث وهو بالقاهرة عن «القاضي

مقته الله، فالقضاء عنده مشترى من كيسه .... من جملة ما يشترونه.. فإذا جلس الخصمان بين يديه قبض منهما العون حق القاضي قبل تبين المدعي من المدعى عليه وقبل تبين المحكوم له من المحكوم عليه، فإذا حكم وسجل القاضي الحكم على أحدهما أخذ عشر ما حكم به..وإذا خرجا من عنده دفعا حق الشاوش وحق الوكيل حتى تخرج عليهما المسألة بأكثر مما تداعيا فيه»[٥٦].
وبعد الإسحاقي بحوالي حوالي ٦٥ سنة رافق الزياني «القاضي عبدالحليم الذي جاء قاضياً من إسطنبول مع الركب الشامي، ولما حج انحدر مع الحاج المصري لقضاء مصر، ولما وقع ما وقع من السوم (أي تقلده الأمر) تسلط على تجار مصر. إذا سمع بموت أحد منهم يوجه أعوانه لإحصاء ما خلف، ويقومون السلع جزافاً ويأخذ عشرها، ولا يمنعه وارث ولا شريك ولا أمير، وأغرب من هذا إذا سمع بمرض أحد يوجه كاتبه وحاجبه يثقف المال ويزممه قبل موته ربما يضيع شيء من عشره»[٥٧].

بناء على ما سبق، نقول إن الظلم الذي عانى منه الحجاج المغاربة ولم يجدوا قضاء نزيها يرجع لهم حقوقهم، هو تقصير عثماني واضح. أي أن إستانبول هي من يتحمل كامل المسؤولية، وإلا لكانت تركت مهمة تعيين قاضي الولاية في يد المماليك إذا كان هؤلاء يسيطرون على كل جهاز القضاء.

من جهة أخرى أشرت إلى أنه كان من واجب الباشا المصري حراسة قوافل الحجيج في طريقها إلى الحجاز. لكن تبين لي أن المماليك سيطروا على إمارة الحج. فالمكس الذي كان يدفعه الحجاج لأمير الركب المصري، كان يذهب للمماليك. وعلى الرغم من المحاولات التي كانت تقوم بها إستانبول للحد من سطوة هؤلاء مثل ما قام به الباشا حسن سنة ١٢٠٠هـ/١٧٨٦م عندما «أزال المرتبات كلها ... وأقسم ألا يترك للغز بمصر خراجاً ولا لمتعلقاتهم»[٥٨]، فإن ممثل إستانبول بالقاهرة كان مغلوباً على أمره إن أراد إيقاف هذا المكس.

هل ارتفعت إذن مسؤولية إستانبول فيما حصل للحجاج بمصر و خارجها على الأقل في موضوع الجباية؟.

على الرغم من ميلي في هذا الموضوع لقول ذلك، فإنني وجدت صعوبة في إجابة قطعية. وسببه أن إستانبول نفسها كانت تفرض على حكام مصر إرسال مبلغ سنوي لها[٥٩] وإرسال هدايا للحرمين الشريفين وتجهيز فرقة من الجند للاشتراك في حروب السلطان العثماني[٦٠]. بمعنى أن المماليك كانوا يأخذون باليد اليمنى من الحجاج ويسلمون باليد الأخرى جزءاً مما أخذوا. وهنا تصبح مسؤولية جباية الحجاج والتعسف في ذلك خلال القرن١٨م موزعة في الحقيقة بين العثمانيين والمماليك.

ثالثاً – مسؤولية إستانبول أم الجزائر:

سبقت الإشارة في موضع سابق إلى أن الحجاج المغاربة تعرضوا لاعتداءات كثيرة في طريقهم من وإلى الحجاز داخل إيالة الجزائر، خصوصاً سرقة الركاب، لدرجة دفعت أحد الحجاج لوصف أقوام بهذه الإيالة أنهم اتخذوا من الاعتداء على ركاب الحج تجارة عظيمة، وهنا أذكر مرة أخرى ما خلصت إليه في ولاية مصر، أن حجاج بيت الله لم يكونوا وحدهم المستهدف في النفس والمال بهذا البلد، فهؤلاء أنفسهم هم الذين أخبرونا في مناسبات مختلفة بوجود قبائل تعتدي على المدن والقرى، وبوجود قبائل متصارعة فيما بينها داخل هذه الإيالة، وبوجود صراع من نوع آخر وهو صراع الأتراك مع الأهالي من غير جنسهم، كما أخبرنا الحجاج أن صفتهم لم تشفع لهم في الإفلات من هذا الوضع.

ومن شواهد صراعات الجزائريين فيما بينهم في القرن الثامن عشر، واقع بلدة «أبي سمغون» سنة ١٧٨١م التي كان يسكنها قوم ضعاف، واعتادت «أعراب حميان» نهبهم ودأبت قبائل أخرى على ابتزازهم[٦١]، والأمر شبيه في

«عين ماضي» التي وصف الهلالي حالها أن «الأعراب يؤذون أهلها كثيراً، حيث ذكروا لنا –يقول الهلالي– أنهم تركوا الحرث ليلاً تأكله الأعراب كما أكلوه في العام الماضي»[٦٢]. ومن هؤلاء المعتدين على البلدة هناك «أولاد يعقوب» الساكنون في غابة الجبل[٦٣]، وحتى»قرية النخيل «التي كان يسكنها قوم» أبي سمغون» فقد استولى عليها الأعراب زمن رحلة الدرعي[٦٤]، كما أن «بسكرة» هي الأخرى وإن كانت تعاني في الأصل من ظلم حكام البلاد، فإن غارات الأعراب عمقت أزمتها[٦٥].

من جهة أخرى كانت عدة قبائل داخل الإيالة تعيش صراعاً خطيراً فيما بينها، ويظهر لنا بعض نماذجه بمعرفة السبب الذي منع ركب ابن ناصر عام ١١٢٢هـ/١٧١٠م من دخول بلدة «الأغواط» من أنه الفتنة الحاصلة بين أهل هذه البلدة، وهي فتنة أدت إلى سفك الدماء ونهب البيوت[٦٦]، ومنه أيضاً الاقتتال الذي كان قائماً بين قرى «أبي سمغون» كما أخبرنا بذلك الهلالي عام ١٧٣٨م[٦٧]، ومنه أيضاً التطاحن المذهبي الذي كان حاصلاً بين أهالي «بلدة واركلا» وإباضيتها عام ١٧٨١م[٦٨].

أما مظاهر صراع الأتراك العثمانيين مع السكان المحليين، فتتجلى فيما سرده لنا ابن ناصر الدرعي وهو بالإيالة الجزائرية من أخبار تدل على وجود مناطق مناوئة لحكام الإيالة، ومن المدن التي كانت كذلك مدينة «بسكرة» قاعدة بلاد الزاب[٦٩]، التي كانت مسرحاً لصراع طويل بين الأعراب والحكام حولها، والذي انتهى لصالح قوات الداي بعد السيطرة على منابع مائها[٧٠]، وجاء الرحالة الإسحاقي سنة ١٧٣١ م ليشير إلى واقع خطير، وهو أن المدينة دخلت في طاعة السلطان المغربي المولى عبد الله، وأن أهلها يودون لو وصلتهم عماله[٧١]. والراجح أنه يقصد الطاعة الرمزية فقط بدليل أنه قال في موضع آخر أن بها قائداً «يباشر الأحكام بين أولاد عرب عن أمر الباشا الذي هو

بالبلد»[٧٢]، خصوصاً أن المنالي أكد لنا سنة ١٧٤٥م تبعية المدينة لحاكم الإيالة[٧٣] وأكده أيضاً محمد بن عبد السلام الناصري بعد مرور حوالي ٣٦ سنة من هذا التاريخ عند حديثه أن بالمدينة قلعة تعد مسكناً للترك[٧٤]، ولم تكن مدينة «بسكرة» هي الوحيدة التي ناهضت حكم داي الجزائر في القرن١٨م، فقد حدثتنا الرحلة المغربية كذلك عن حالات أخرى لخروج زعامات محلية على السلطة المركزية مثل ما أورده الهشتوكي عند وجوده بموضع «سيدي خالد عام» ١١٢١هـ/١٧٠٩م بمناسبة حديثه عن «أم هاني» التي كان «يتبعها كذا وكذا فرس ورماة من المسلمين وغيرهم، وكانت تفعل فيهم ما أرادت، فكانت فيهم كبلقيس»[٧٥]. وبعد حوالي ٢٢ سنة حدثنا الإسحاقي عن هذه الزعيمة مرة أخرى أنها «كانت رئيسة بهذه الأعراب...لها الكلمة مسموعة بهذه الصحارى، تركب على بغلتها وتحف بها الأكداش من الخيل...وسارت مع الركب هي وزوجها المذكور يومين أو ثلاثة»[٧٦]، وكان الرحالة الإسحاقي من جهته قد التقى في موضع «عبد المجيد» في رحلته بالسيد بوزيد العباسي الذي يسميه أهل تلك المناطق بـ «السلطان» وينصرونه ضدا على الترك كما يقول[٧٧]. أما بلدة «الأغواط» فكان بها زمن الرحلة الكبرى لابن عبدالسلام أكثر من ١٠٠٠رام لم يستطع جند الداي هزمهم وإنما كانوا يدارونهم[٧٨]. وكانت قرى «الزاب» المتمثلة في «واد سيدي خالد» و«أولاد جلال» لا تؤدي ضرائب إطلاقاً للسلطة الحاكمة زمن رحلة الإسحاقي[٧٩]، لأنهم كانوا ذوي قوة ومنعة وعدة على حد تعبير الهلالي[٨٠]. كما أن «قسنطينة» ولو أن بها خليفة حاكماً البلاد[٨١] فقد خرج «أعراب وبرابر بن عباس وزارة وغيرهم من القبائل العظام عن حكم الترك وتحصنهم بالجبال»[٨٢]، وحتى «بلاد البيبان» حسب ما نقله المكناسي عنها، فلم يكن أهلها ينقادون هم الآخرون لحاكم البلاد «بل ربما قبضوا منه عند إرادته المرور إلى الجزائر في بعض الأعوام، فصار ذلك عادة

لازمة وكذلك القفل (جمع قوافل) والمسافرون، لا يقدمون على المسير في هذه البلاد إلا مع رفقة كثيرة، ويرصد الناس ما يبعث باي قسنطينة من الخراج كل ثلاثة أشهر»[٨٣].

كان الحجاج المغاربة إذن ضحية كل هذه الأشكال من الصراعات المعقدة جدا، فلا والي البلاد كان خاضعاً كلية لإستانبول حتى ينفذ أوامرها بخصوص تأمين مسيرة الحجاج داخل إيالته، ولا هو في المقابل يُعدّ من أهالي البلد فيقبلون به حاكماً فلا يعتدي طرف على طرف، ولا السكان المحليون اتفقوا فيما بينهم وحددوا خصماً واحداً لهم فوجهوا جهودهم ضده وحده ولم يعتد بعضهم على بعض.

إن تعقيد هذه الصراعات هو ما جعل من مهمة حماية الحجاج داخل تراب إيالة الجزائر أمراً صعباً. وأتساءل الآن عن كيفية نشوء هذا التعقيد. كيف يفهم أن الكل كان يصارع الكل بهذا البلد؟.

وقد سبق الحديث عن كيفية نشوء الحكم شبه المستقل لنظام الدايات عن إستانبول، ونحاول الآن البحث في شكل السلطة ضمن الجبهة الداخلية للإيالة.

خلص أحد المهتمين بالتاريخ الجزائري أن النظام السياسي بهذا البلد ظل نظاماً قبلياً حتى في ظل الحكم العثماني، كما أن الهياكل الإدارية التي أقامتها السلطة العثمانية بالبلاد –عند ضمها لها– دخلت على الأجهزة الاجتماعية التي وجدتها دون أن تغيرها[٨٤]، من جهة أخرى كانت دولة الدايات بالجزائر في القرن١٨م لا تبسط سيطرتها على كل التراب الجزائري، فسلطتهم الفعلية لم تكن تشمل سوى سدس مساحة الجزائر[٨٥]، ولم تكن حكومة الإيالة تتوفر في هذه المرحلة على قوة كافية تمكنها من حكم كل البلاد، بل كان سلطانها مقصورا على عاصمة البلاد وعلى عواصم الأقاليم وهي «بجاية» و«قسنطينة»

و«لمدية» و«مازونة» و«تلمسان»، ولم تعرف –برأي أحد المهتمين– ما هو خارج العاصمة إلا في الجبايات[٨٦] التي كان فساد تحصيلها يثير سخط الأهالي، خصوصاً إذا علمنا اعتمادها في ذلك على نظام الالتزام، وهو ما يفسر معظم التمردات ضد سلطة الدايات في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر. كما أن عدداً من القبائل لم تكن تخضع لسلطة الحكام نظراً لقوتها واتحاداتها القبلية ونفاذ شخصية زعمائها، وهو ما مكنها من التمتع بحكم ذاتي، فضلاً عن وجود اتحادات قبلية تكونت على أساس ديني، كان للمتصوفة فيها نفوذ كبير، ووجود مجموعات بشرية أخرى حماها بعدها في الأنجاد أو في مناطق الجنوب والجبال الوعرة، من الخضوع للسلطة المركزية، لدرجة جعلت أحدهم يخلص للقول أن ثلثي الجزائر في القرن ١٨م كان يشرف عليه زعماء التصوف، كل هذه المعطيات جعل الوضعية معقدة بين الحاكم والمحكوم في هذه الإيالة، وضعية كانت تدفع الأول لشن حملات عسكرية تأديبية في حق الثاني، وأمام فشله كان يلجأ لمنطق فرق تسد بين القبائل، كما كان يصطنع قبائل عرفت بقبائل المخزن، مطلقا يدها لتأديب قبائل أخرى مقابل منحها امتيازات ضريبية[٨٧].

أرجع الآن لسؤالي المركزي في هذا المبحث، وهو: من المسؤول عما لحق بالحجاج بإيالة الجزائر في القرن١٨م، بعد الذي اتضح من خريطة الصراعات المحلية، هل السلطان العثماني أم والي البلد المُعيّنْ اسمياً من إستانبول؟.

الظاهر إذن أن المسؤولية كانت مشتركة بين الطرفين، فإستانبول كانت تعدُّ الجزائر تابعة لها وتريدها أن تتقيد بأوامرها ومنها الاهتمام بالحجاج، وهي التي لم تخضع كل البلاد لحكمها حتى لما ضمتها في أزهى قوتها في القرن١٦م، فبقي النظام السياسي بالجزائر نظاماً قبلياً وبقي الحكم المركزي لا يعرف النواحي إلا في الضرائب كما وقفت عنده، أما باشاوات البلاد في

القرن١٨م فلم يكونوا من جهتهم يبسطون سلطتهم على كل تراب الإيالة حتى يحققوا الأمن بكل أرجائها، فلا هم حكموا كل البلاد ولا هم تركوا إستانبول تحكمه ولا تركوا السكان المحليين يحكمون بلادهم، ولا تركوهم وشأنهم فلم يستعدوا قبيلة ضد قبيلة، ولا هم أراحوهم من الجبايات كما لم يهتموا بهم في أمور أخرى، وهنا ضاع الأمن وضاع معه أمن الحجاج.

رابعاً – مسؤولية إستانبول أم طرابلس:

عند تقييم خدمة تحقيق الأمن بإيالة طرابلس، ظهر لي صورتان واضحتان في الحقيقة لهذه الخدمة، فهناك فترات عانت فيها الركاب الاعتداء عليها، وفي مقابله هناك فترات كان فيها الأمن محققاً، وعزا الحجاج ذلك إلى جريان أحكام الوالي وحزمه.

لقد بحثت في تطور الوضع السياسي بإيالة طرابلس على مدى القرن الثامن عشر، ووجدت أن هناك فترات استقرار فعلاً بالبلاد لتداخل مجموعة من العوامل، ولاحظت في مقابله فترات اضطراب بدت واضحة في صور مهاجمة القبائل للمدن ونهبها أو فرض الإتاوات عليها، وفي صور تطاحنات بين القبائل، وفي صور صراعات دامية بين حاكم البلد مع رافضين لحكمه وهو ما كان يؤثر على مستوى تأمين الحجاج بهذه الإيالة. ولعل وضوح الربط بين الصراع بين الحاكم والمحكومين بهذا البلد وعلاقته بأمن الحاج، يدلل عليه ورود إشارة في غاية الأهمية عند ابن ناصر الدرعي سنة ١٧٠٩م مفادها أن قبيلة «السلالمة» ومن انضاف إليها من عرب برقة وطرابلس، كانت تتعاطى نهب الحجاج المارين بهذه الإيالة من البحيرة إلى الإسكندرية، وهم في أصلهم طوائف فرت من جور عمال طرابلس وتبحث عن سعة العيش[٨٨].

من شواهد مظاهر الاضطراب السياسي بإيالة طرابلس في موضوع مهاجمة القبائل للمدن والصراعات القبلية، أذكر بما نقله لنا الحجاج المغاربة بخصوص

عناصر «قرية أولاد جلال» –إحدى قرى الزاب– الذين كانت تفرض عليهم الأعراب الإتاوة[٨٩]، ومنه ما أخبر به «أهل فزان» الركب المغربي عام ١٧٨١م من أن محاربي «قبيلة ورفل» أغاروا عليهم فأخذوا لهم زهاء أربعين رأساً من الرقيق وبعض الإبل[٩٠]. إضافة إلى تشكي «أهل الشبان» بدورهم للركب المغربي عام ١٧٢٦م من غارات الأعراب[٩١]. ثم وقوف الناصري بدوره على خراب «برج الملح»عام ١٧٩٦م الذي تسبب فيه الأعراب[٩٢]، وعانت مدينة «سرت» هي الأخرى من الاعتداء المتوالي عليها من قبل «عرب سرت» و«عرب برقة»، ولم يبق بها عام ١٧٨١م إلا مرابطون ضعفاء يدعون «أولاد سيدي علي»[٩٣]، وتكرر المشهد نفسه في بلدة «مليتة» حيث أصابها الخراب من اعتداء الأعراب[٩٤]، ولم تسلم «مدينة بن غازي» بدورها من إذاية هؤلاء كما أخبرنا الناصري بذلك عام ١٧٩٦م[٩٥].

وتحدثت الرحلة المغربية أيضاً عن قبائل لها أعداد كبيرة من المحاربين تتصارع فيما بينها والجيش معطل عن استتباب الأمن وإيقاف هذا الصراع، كما هو الحال مع «قبيلة السلالمة» عام١٧٠٩م التي كانت تعيش حروباً مستمرة بين طوائفها حسب ما نقله لنا ابن ناصر الدرعي[٩٦]، وتأكيد ذلك من قبل أبي مدين الدرعي بعده بحوالي ٤٥ سنة[٩٧]، أو ما كان حاصلاً في معطن «مقرب» بشأن الحرب القائمة بين الأعراب وأعدائهم «أولاد سيدي علي» في عام ١١٥٤هـ/١٧٤١م[٩٨]، وأخبرنا الناصري في عودته من رحلته الأولى لعام١٧٨١م بواقع خطير للغاية، وهو أن «أعراب برقة اليوم لا يعرفون إلا الغارات بعضهم على بعض»[٩٩]، كما أن قبيلة «أولاد سليمان» التي كانت تملك ١٠٠ فارس، كانت في حرب مع أعدائها «الجهينيين»[١٠٠].

أما عن إبراز مظاهر صراع حاكم البلد مع الخارجين عن حكمه، سواء كانوا مدناً أم قبائل أم نواحي بأكملها، فهذا يتطلب منا بداية التذكير بكيفية وصول

أسرة القره مانيين إلى سدة الحكم بالإيالة وعلاقتهم بقوى الداخل وقوى الخارج عشية تقلد أحمد القرمانلي حكم البلاد، باعتباره أول حاكم من هذه الأسرة. ثم أعرض ثانية لمظاهر الصراع بين الحاكم والمحكومين.

تحدثت في موضع سابق عن كيفية نشوء حكم شبه مستقل عن إستانبول بإيالة طرابلس تحت قيادة أحمد القرمانلي، والحقيقة أن تتبعي لأحداث هذه الإيالة جعلني أخرج بخلاصة مفادها أن تقلد حكمها طيلة القرن ١٨م لم يكن ممثلا فقط في أمراء قولوغوليين يتداولونه بهذا القدر من البساطة، إنما ظهر أن ثلاث جهات كانت تتدخل في هذا الأمر، وهي: الأسرة القولوغلية، وديوان الإيالة، والقوة العسكرية، ثم الدولة العثمانية بقدر ما.

وتبين لي من عدد من الكتابات المهتمة بتاريخ ليبيا في الفترة الحديثة، أن الجهة الأولى أي الأسرة القره مانلية استطاعت فعلا أن تورث أبناءها حكم البلاد خلال القرن ١٨م، ولو أنه لم يتم تحديد قاعدة لهذا التوارث، فعند وفاة أحمد القرمانلي سنة ١١٥٨هـ/١٧٤٥م[١٠١] انتقلت الولاية بشكل عادي من أحمد إلى ابنه غير البكر محمد، لكن بعد مدة ثار الابن الأكبر على أخيه سنة ١٧٥٣م، وعين علي بن محمد القرمانلي خلال ولايته ابنه أحمد بن علي ولياً للعهد وبشكل رسمي، إلا أن ذلك لم يمنع من دخول إخوة أحمد في صراع على النفوذ، ووالدهم على قيد الحياة، مما دفع هذا الأخير إلى التنازل عن الحكم لولي عهده الذي حكم البلاد لمدة ٨ أشهر فقط، ثم فرّ بعدها خارج الإيالة خوفاً من أخيه يوسف قبل أن يصطلح معه سنة١٧٩٥م، وهناك من الباحثين من فسر هذا الصراع على أنه صراع في الأصل بين فئة من الإقطاعين ورؤساء القبائل التي كانت تحاول إخضاع الحاكم لها مع تيار آخر مناوئ لهم[١٠٢].

أما بخصوص الجهة الثانية المتدخلة في منح الحاكم شرعيته، فهي ديوان الإيالة، وإلى جانبه كبار قادة الجيش والبحرية، فالوقائع الدالة على

التأثير القوي لهذه الجهة تعود بنا في الحقيقة لسنة ١٧١١م عندما اتخذ الديوان وقائد الجيش ورؤساء البحرية قراراً برفض قبول خليل باشا نائباً عن السلطان العثماني بالإيالة، كما أن الديوان وكبار قادة الجيش ورؤساء تشاركيات القرصنة في طرابلس هم من كان ينتخب باشا الإيالة كما حدث عند انتخاب أحمد القرمانلي نفسه وانتخاب ابنه محمد من بعده[١٠٣] وانتخاب ابنه علي هو الآخر.

أما الجهة الثالثة المانحة لشرعية حاكم طرابلس الغرب، أي الحكومة المركزية في إستانبول، فيمكن القول بشأنها أن عملها في هذا الصدد كان من الناحية السياسية يعتبر إجراءاً شكلياً فقط، لكن حصول الحاكم المنصب على مرسوم سلطاني كان ضرورياً، لقد تسلم أحمد مؤسس الدولة القرمانلية مرسوم تعيينه والياً على إيالة طرابلس من السلطان العثماني بصفته نائباً عنه في حكم الإيالة، وعلى الرغم من أن القرمانلي أسس لدولة لا تعترف إلا اسمياً بالسلطة العليا للسلطان العثماني[١٠٤]، فإنه لم يقطع تواصله معه، وظل يقوم بسياسة مزدوجة تجاهه، فمن جهة أصبح يعد نفسه مستقلاً، ويقوم بإرسال ممثلين عنه إلى الدول الأوربية، ويعقد المعاهدات دون إذن السلطان، وفي الوقت ذاته كان يدرك أنه دون حماية السلطان له لن يتمكن من زمام السلطة داخلياً وخارجياً، لقد كان يخطب باسمه، ويدعو له في جميع منابر الإيالة، وينقش اسمه على نقوده، وبعد مدة من الزمن صار اسم أحمد يذكر في المراسلات الرسمية وفي خطب المساجد لا كنائب للسلطان بل كحاكم مستقل وأمير للمؤمنين، بل أعلن اللغة العربية لغة رسمية في إيالته إلى جانب اللغة التركية[١٠٥]. وفي عهد من أعقب أحمد من الحكام لم تتغير العلاقة كثيراً مع إستانبول، لقد استمر ولده محمد في نهج سياسة والده بإرسال الهدايا للسلطان العثماني، فحاز اعتراف هذا الأخير والياً على الإيالة[١٠٦]، وتوصل

منه هو الآخر ببرات يقلده الحكم[١٠٧] ويمنحه لقب الباشوية، كما تابع ابنه علي من بعده السياسة المزدوجة في علاقته بالعثمانيين، ففي الظاهر كان يبدي ولاءه للدولة العثمانية، وفي الوقت ذاته كان يبرم الاتفاقيات بصورة مستقلة مع الدول الأجنبية، ولما وصل ابنه يوسف إلى السلطة حاول أن يضفي على حكمه هو الآخر الصفة الشرعية، وأن يكسب عطف السلطان العثماني، فبذل جهوداً ليحصل منه على برات تعيين، فعينه السلطان سليم سنة ١٢١١هـ/ ١٧٩٦م نائباً عنه في الإيالة، ومنحه لقب باشا، ولم يكن هذا الحاكم في نظر أحد الباحثين يخرج عن أوامر السلطان في جميع الأمور الدينية، لكنه كان يعمل بشكل مستقل عنه في الأمور الدنيوية[١٠٨].

هذا إذن باختصار هو واقع شرعية باشا طرابلس الخارجية والرسمية، ترى هل كان يحظى بقبول لدى الأهالي؟.

يجب التذكير في البداية أن نفوذ العثمانيين في السابق داخل إيالة طرابلس لم يكن يتعدّ السواحل، ولم يتغلغل في الحياة العامة للسكان، كما أن السلاطين العثمانيين تركوا إدارة الأقاليم الداخلية للأهالي المحليين وزعماء القبائل، وكان يتم الاكتفاء بالضريبة السنوية من هذه الأقاليم التي كثيراً ما امتنعت عن أدائها[١٠٩]. لقد ورث القره مانيون هذا الوضع وبذلوا عدة محاولات للسيطرة على أكبر جزء من البلاد، ولكنهم لم يستطيعوا القيام بذلك كلية، حيث بقيت جهات تتمتع بشبه استقلال ذاتي، ورغم أن عدداً من الكتابات رددت فكرة أن البلاد دانت لأحمد القرمانلي وعمّ الأمن ونفذت أوامره بها[١١٠]، فإنّ ذلك كان نسبياً فقط وتبدل كثيراً في عهد من أعقبه من الحكام من أسرته.

واجه أحمد القرمانلي خلال عهده الذي امتد ٣٤ سنة، ما يزيد عن ٢٠ انتفاضة ومؤامرة[١١١]، فالتزام جهة أو قبيلة ما بطاعة القرمانليين، يعني في أبسط أموره التزامها بدفع الضرائب، وهنا كانت تحدد العلاقة بين الطرفين،

ففي هذا الصدد تحكي إحدى الكتابات عن عودة أهالي «تاجوراء» إلى الاستبداد والعصيان، رافضين قوانين الخراج المفروضة عليهم من الحاكم، وانضمت إلى عصيانهم عشائر «ترهونة» و«أولاد حميد بن جارية» في أواسط شعبان من عام ١١٢٥هـ/١٧١٣م، وهو ما اضطر القرمانلي لمواجهتهم حتى عادوا إلى طاعته التي خرج عنها في آخر هذه السنة أهل «مصراتة»[١١٢] عندما ظهر بها ابن حسين «الكول أغولي» خارجاً عن بيعة أحمد وحصوله على مبايعة من كان بالمدينة، إلا أن ثورته كان مآلها الفشل[١١٣]، وفي سنة ١١٢٧هـ/١٧١٥م ثار علي بن عبدالله الصنهاجي على الحاكم، والتفّ حوله سكان «الجبل الغربي» و«أودية الكمكوم»، لكن القرمانلي استطاع القضاء على ثورتهم[١١٤] والقضاء كذلك على من أراد الثورة كما قال ابن غلبون[١١٥]، وفي ١٧١٦م توجه الحاكم إلى «فزان» ليؤكد سلطته بعدما قطعت جبايتها، فوجه لها حملة سنة ١٧١٨م وسنة ١٧٣١م، مع العلم أن فزان كانت آنذاك طريق تجارة القوافل، ولم تسلم السلطة المركزية من ثورة «برقة» هي الأخرى[١١٦]، ففي سنة ١١٣٢هـ/١٧١٩م ولى أحمد القرمانلي أخاه الحاج شعبان بك عليها وعلى «بنغازي»، وبعث معه فرقة من جند الإنكشارية لتمهيد تلك النواحي عندما ثار بها عدد من «بني علوان» بقيادة أحمد الرئيس ومن تبعه من القبائل كقبيلة «المحاميد»، ورغم أن شعبان استطاع الانتصار عليهم إلا أنهم دبروا قتله سنة ١١٣٣هـ/١٧٢٠م[١١٧].

وبغية التخفيف من حدة هذه المواجهات وتكلفتها، حاول أحمد القرمانلي إقامة علاقات تحالف مع القبائل العربية الحرة بمنحها المحافظة على وضعها المتميز واستقلالها، لكن ثورة قبائل منها كـ «أولاد خليفة» و«أولاد نصر»، اضطره إلى شن حرب كبيرة على المناطق الواقعة جنوب شرق طرابلس، فتمكن خلالها من قتل مئات الأشخاص من القبيلة الأولى، وفي «جبل نفوسة» ظهر عصيان عبد الدين بن عبدالنبي، وانضمت لثورته عدة قبائل، فجهز القرمانلي جيشاً لمواجهته، ودارت المعركة في سرت، وانتهت بهزيمة الثائر.

أما في عهد محمد بن أحمد القرمانلي، فحدثتنا الكتابات التاريخية أنه استفاد إلى حد كبير من مجهودات والده في إخضاع البلاد، لكن الاضطرابات عادت بقوة في عهد من خلفه، أي في عهد علي القرمانلي.

ومما كان يعقد الأمر مع الأهالي هو لجوء الحكام في عدد من الأحيان إلى فرق المرتزقة للقضاء على التمردات، خصوصاً أنه لم يكن هناك ما يجمع هذه الفرق بالأهالي، فكان ذلك يولد سخطاً أكبر، وكانت عناصر الإنكشارية وخصوصاً في عهد علي القرمانلي تساهم هي الأخرى في تفاقم النزاعات وفي النهب وقطع الطرقات[١١٨].

يتحصل عندي بعد الذي وقفت عنده، أن الظروف السياسية بإيالة طرابلس تشابهت كثيراً مع نظيرتها بإيالة الجزائر في القرن١٨م، وربما لن أحتاج إلى مجهود كبير لتفسير سر هذا التشابه، لأن ظروف نشأة الإيالتين وطريقة حكمهما من قِبل العثمانيين وأشكال سعيهما إلى الاستقلال عن إستانبول كانت متشابهة، ولذلك لا غرابة أن يفتقد الحجاج الأمن في فترات من القرن١٨م، لأن جذور ذلك ترجع لكون نفوذ العثمانيين عند ضمهم الإيالة لم يكن يتعدّ السواحل، كما أنهم تركوا إدارة الأقاليم الداخلية للأهالي المحليين وزعماء القبائل، ولما ورث القرمانليون هذا الوضع وحاولوا السيطرة على كل البلاد، لم يتمكنوا من ذلك كلية. وداخل محاولاتهم تلك هي التي شعر فيها الحجاج المغاربة بالأمن.

هوامش الباب الثالث

(١) هناك من خلص إلى أن اعتداءات البدو على الحجاج في طريق الحاج، زادت حدتها في القرن١٨م، وهي تؤرخ لمرحلة الاضرابات والأزمات المالية بالدولة: سميرة فهمي، **إمارة الحج في مصر العثمانية**، ص١٧٤-٢٨٣-٢٨٤.

(٢) معاهدة فلكزن، هي معاهدة وقعت بين الدولة العثمانية وروسيا في ٩ جمادى الثانية ١١٢٣هـ/ ٢٥ يوليو ١٧١١م، وبموجبها تعهدت الدولة العثمانية بإخلاء مدينة آزاق وعدم التدخل في شؤون القوازق مطلقاً: محمد فريد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، جمهورية مصر العربية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤، ص٢١٠.

(٣) علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط**، ط٠١، مصر، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠١، ص٣١٠-٣١١.

(٤) معاهدة قينارجة، هي معاهدة وقعت بين الدولة العثمانية وروسيا في ٢١ يوليو ١٧٧٤م، بعد هزيمة الجيش العثماني أما الجيش الروسي بالقرب من مدينة «قوزليجق»، وهذه المعاهدة مكونة من ٢٨ بنداً يقضي أهمها باستقلال تتار القرم وبسارابيا وقوبان، مع حفظ سيادة الدولة العثمانية فيما يتعلق بالأمور الدينية: محمد فريد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ص٢٢٣-٢٢٤.

(٥) المرجع السابق، ص٣١٤-٣١٦-٣١٩.

(٦) يقول أوزتونا أن الجيش الجزائري ضرب في كل عام تقريباً إيطاليا وصقلية جمهورية مالطا: يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، المجلد الأول، تركيا، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، ١٩٨٨، ص٥١٨.

(٧) عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية**، ص٤٦١-٤٨٤-٥١١. مبارك بن محمد الهلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج٣، الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ١٩٦٣، ص٢٤٠. محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ص١٠٠.
Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque, Op. Cit, p288

(٨) محمد الضعيف، **تاريخ الدولة السعيدة**، ص١٩.

(٩) معركة المشارع، هي معركة وقعت بين السلطان المغربي المولى إسماعيل وأتراك الجزائر سنة ١١٠٣هـ/١٦٧٢م، على نهر ملوية التي كانت عبارة عن سلسلة من المعارك التي لعبت فيها المدفعية التركية دوراً حاسماً في انتصار الجيش التركي: الضعيف، **تاريخ الدولة السعيدة**، ص٧٦، هامش رقم ٧٤٨. القادري، **نشر المثاني**، ج٣، ص ٧٩. محمد بن الطيب بن عبد السلام القادري، **التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر**، تحقيق هاشم العلوي القاسمي، لبنان، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣، ص٢٨٣.

(١٠) محمد بن الطيب الشركي الصميلي، **الرحلة الحجازية**، ص١٠٨-١٠٩.

أورد النص ابن ناصر الدرعي قبله باقتضاب: أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، ص١١٣.

(١١) الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص١٦٥.

(١٢) المرجع السابق، ص١٦٤.

(١٣) محمد بن الطيب الشركي الصميلي، **الرحلة الحجازية**، ص١٠٩.

(١٤) الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج٠٢، ص٢٠٢.

(١٥) الجبرتي، **عجائب الآثار**، ،ج٠١، ص ٢٩٦.

(١٦) كلام الجبرتي عن موسم الحج لسنة ١١٩٣هـ/١٧٧٩م: الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج٠٢، ص٧٤.

(١٧) أحمد زكرياء الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة**، ص٥٠. خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية**، ص١٦٥-١٨١.

(١٨) ناصر الأنصاري، **المجمل في تاريخ مصر**، ص١٩٨.

(١٩) فرغلي علي تسن، **تاريخ مصر الحديث**، ص٦٥.

(٢٠) خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ص١٨٥.

(٢١) أحمد زكرياء الشلق، **العرب والدولة العثمانية**، ص٩١.

(٢٢) الأنصاري ناصر الأنصاري، **المجمل في تاريخ مصر**، ص١٩٨. أحمد زكرياء الشلق، العرب والدولة العثمانية، ص٩٠.

(٢٣) عبدالرحمان الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، تحقيق عبدالرحيم عبدالرحمان عبدالرحيم، الجزء١، جمهورية مصر العربية، مطبعة دار الكتاب المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٥٧-٥٩-٧١-٧٢-١١٤

(٢٤) كما يفهم ذلك من محاسبتها لخليل باشا آخر شوال ١١١٢هـ/١٧١١م، ومحاسبة رامي باشا سنة ١١١٩هـ ببيع جميع ممتلكاته وملابسه: المرجع السابق، ص٩٢-٦١.

(٢٥) ناصر الأنصاري، **المجمل في تاريخ مصر**، ص١٩٢.

(٢٦) المرجع السابق، والصفحة نفسها.

(٢٧) فرغلي علي تسن، **تاريخ مصر الحديث**، ص٦٨.

(٢٨) من أمثلته اتفاق أمراء السناجق سنة ١١٢٣هـ على عزل خليل باشا وإقامة قائمقام من الأمراء، وتوليهم مناصب الأغوية والباشوية: عبدالرحمان الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ج٠١، ص٨١-١٧٣.

ومن نماذج تدخل المماليك في الشأن السياسي المصري، أنه في سنة ١١٣٠هـ أبلغ أحد حاملي الضريبة السنوية لإستانبول محمد بن إبراهيم عند اجتماعه بالصدر الأعظم ورجال الدولة، أن إسماعيل بن إيواظ -شيخ البلد بمصر وأحد المماليك- «إن استمر أمره في مصر ادعى السلطنة بها وطرد النواب. فإن الأمراء وكبار الأوجاقات والدفتردار وكتخدا الجاوشية، صاروا كلهم أتباعه ومماليكه، وعلي الباشا المتولي لا يخرج عن أمره في كل شيء»: المرجع السابق، ص١٠٤.

ولم يكن العزل هو ما يلحق بالوالي من أمراء المماليك فقط، بل وصل الأمر في عدد من الأحيان أن يستتبع عزله محاسبته وسجنه وحتى قتله: فرغلي علي تسن، **تاريخ مصر الحديث**، ص٦٨.

ومن أشهر حوادث النصف الثاني من القرن ١٨م في هذا الموضوع، نذكر ما قام به أحد أمراء المماليك وهو علي بك الكبير وهو عزله الوالي العثماني وتوليه هو منصب القائمقام إلى جانب منصب شيخ البلد، وأمره بوقف إرسال الضريبة السنوية لإستانبول: أحمد زكرياء الشلق، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة، ص٩٥.

(٢٩) ناصر الأنصاري، **المجمل في تاريخ مصر**، ص١٩٠-١٩١.

(٣٠) فرغلي علي تسن، **تاريخ مصر الحديث**، ص٧٠.

(٣١) ناصر الأنصاري، **المجمل في تاريخ مصر**، ص٢٠٤.

(٣٢) سيار الجميل، **الإدارة العثمانية اللامركزية في الولايات العربية**، ص١٤٩.

(٣٣) ناصر الأنصاري، **المجمل في تاريخ مصر**، ص١٩٦-٢٠٣.

(٣٤) عبدالرحمان الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ج٠١، ص٧١.

(٣٥) مثلاً تولى المملوك أيوب بك تابع درويش بك إمارة الحج سنة ١١٠٧هـ وقيادته ركب الحج ١٠ مرات ثم عزل سنة ١١١٧هـ وتولى الدفترية ثم عزل عنها. المرجع السابق، ص١٧٥.

(٣٦) المرجع السابق، ص٢٠٤.

(٣٧) سليمان محمد حسين، «الأنشطة الاقتصادية للأمراء المماليك في الريف المصري في النصف الأول من القرن الثامن عشر»، ضمن **المجلة العربية للدراسات العثمانية**، العددان ٤١-٤٢/ ٢٠١٠، ص١٠٩-١١٠.

(٣٨) عبدالرحمان الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ج٠١، ص١٩٢.

(٣٩) سليمان محمد حسين، **الأنشطة الاقتصادية للأمراء المماليك في الريف المصري**، ص١١١.

(٤٠) عبدالرحمان الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ج٠١، ص١٩٧.

(٤١) ناصر الأنصاري، **المجمل في تاريخ مصر**، ص٢٠٠.

(٤٢) أحمد زكرياء الشلق، **العرب والدولة العثمانية**، ص٩٤.

ومن الأمثلة المتعلقة بهيمنة المماليك على أهم الوظائف وكذا تنافس أهم بيوتاتهم عليها، نذكر بقول الجبرتي المتعلق بأسرة القاسمية. يقول: «ولما استقر الباشا الجديد«عابدي» وتقلد إسماعيل إمارة الحج وقلدوا مناصب الأقاليم للقاسمية... ثم إن قيطاس بك أرسل إلى الباشا وكلمه في إدارة الكشوفيات على الفقارية وعمل رشوة، فقال له هذه السنة مضت وفي العام القابل نعطيكم جميع الكشوفيات»: عبدالرحمان الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ج٠١، ص١٧٦.

ومن أمثلته على نفوذ أسرة الفقاريين، نذكر الأمير ذا الفقار تابع الأمير حسن بك الفقاري، الذي تولى السنجقية وإمارة الحج في يوم واحد، وقاد ركب الحج١١ مرة. وهناك إسماعيل الفقاري تابع حسن بك الفقاري، الذي تولى الدفترداراية لـ ٧ أشهر ثم عزل وسافر أميراً على عسكر إلى الروم ورجع إلى مصر ثانية. وهناك الأمير قطاس بك مملوك إبراهيم بك ذي الفقار، الذي تولى إمارة الحج سنة ١١١٧هـ واستمر وقاد الركب ٥ مرات، ثم عزل وتولى الدفترداراية واستمر فيها إلى ١١٢٤هـ، ثم عزل وتولى إمارة الحج في هذه السنة، ثم عزل وتولى الدفتارية: المرجع السابق، ص ١٦١-١٦٣-١٧٥-١٧٦.

ومن أسرة الإيواظيين نذكر: الأمير يوسف بك المعروف بالجزار تابع الأمير إيواظ بك، الذي تقلد الإمارة والسنجقية في سنة ١١٢٣، وتقلد إمارة الحج سنة ١١٢٦هـ. وعبد الرحمان بك من أصحاب إيواظ بك الكبير القاسمي، الذي أمره إسماعيل بك بن إيواظ وقلده السنجقية وسافر بالخزينة سنة ١١٣٥هـ، ولما قتل إسماعيل بك في غيابه ورجع لمصر خلع عليه محمد بك أبي شنب الدفتردار قائمقام قفطان ولاية جرجا: المرجع السابق، ص١٩٥-٢١٩-٢٢٠.

(٤٣) أحمد زكرياء الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة**، ص٩٥.

(٤٤) إسماعيل بن سعد الخشاب، **أخبار أهل القرن الحادي عشر «تاريخ المماليك في القاهرة»**، تحقيق عبد العزيز جمال الدين وعماد أبو الغازي، جمهورية مصر العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٤٦.

(٤٥) عبدالرحيم عبدالرحمان عبدالرحيم، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**، ط٠٢، جمهورية مصر العربية، مكتبة مدبولي، ١٩٨٦، ص٤٦.

(٤٦) محمد فريد المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، ص١٥٩.

(٤٧) ناصر الأنصاري، **المجمل في تاريخ مصر**، ص١٩٣.

(٤٨) أحمد زكرياء الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة**، ص٩٠.

(٤٩) أحمد زكرياء الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة**، ص٥٠.

(50) Raymond (A), «*Les provinces arabes du XVIe-XVIIIe et Architecture des pays arabes à l'époque ottomane*» in ***Histoire de l'empire ottoman,*** Fayard,1989, p351.

(٥١) أحمد زكرياء الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة**، ص٥٧–٩٣.

ورد اللقب كذلك عند الجبرتي بحق قاضي قضاة مصر لسنة ١٧١١: عبد الرحمان الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ج٠١، ص٩٢.

(٥٢) عبد الرحيم عبد الرحمان، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**، ص٥٨.

(٥٣) خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانيةمن النشوء إلى الانحدار**، ص١١٩–١٦٥–١٨٧.

(٥٤) أحمد زكرياء الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة**، ص٥٧.

(٥٥) المرجع السابق، ص٦١–٦٣.

ويرى العشماوي أن قضاة مصر في الفترة العثمانية١٥١٧–١٩١٤، لم يطبقوا الحدود الواردة في القرآن الكريم إلا مرتين: محمد سعيد العشماوي، **الخلافة الإسلامية**، الطبعة الثانية، جمهورية مصر العربية، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٢٢.

(٥٦) الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص١٦٥.

(٥٧) أبو القاسم الزياني، **الترجمانة الكبرى**، ص١٩٢–١٩٣.

(٥٨) المرجع السابق، ص١٩٤–١٩٥.

(٥٩) من أمثلته إشارات الجبرتي أنه في آخر شوال ١١١٢هـ/١٧١١م ورد أغا من الدولة العثمانية يستعجل الخزينة. وسافر محمد بك المعروف بالدالي بالخزينة سنة ١١٢٢هـ/١٧١١م إلى إستانبول. وفي ١٨ربيع الثاني عام١١٢٤هـ/٢٥ ماي١٧١٢م ورد مرسوم من إستانبول إلى حكام مصر ليجهزوا إلى مكة ١٥٠ كيساً من الأموال السلطانية. وفي سنة ١٧١٨ كان موسم سفر الخزينة وأميرها محمد بك بن إبراهيم إلى إستانبول. وورد من هذه الأخيرة في ١٧ ربيع ٢/١١٣٥هـ مرسوم بدفع ٦٠ كيساً إلى باشا جدة: الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج٠١، ص٩٢-٩٦-١٠٤-١٠٩-١٩٢.

(٦٠) أحمد زكرياء الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة**، ص٩٠ .

(٦١) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص ١٩٠-١٩٢.

(٦٢) أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي، **الرحلة الحجازية**، ص١٧.

(٦٣) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص١٩٨.

(٦٤) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص٦٣.

(٦٥) أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي، **الرحلة الحجازية**، ص٢٦.

(٦٦) أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج٢، ص١٨٥.

(٦٧) أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي، **الرحلة الحجازية**، ص١٤.

(٦٨) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٢٠٠.

(٦٩) المرجع السابق، ص٥٧.

(٧٠) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، ص٣٧.

(٧١) – الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٥٩.

(٧٢) المرجع السابق، ص٥٦.

(٧٣) عبد المجيد الزبادي المنالي، **بلوغ المرام**، ص١٩.

(٧٤) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٢١١.

(٧٥) أحمد الهشتوكي، **رحلة الهشتوكي**، ص١٢٥.

(٧٦) الشرقي بن محمد الإسحاقي، **رحلة الإسحاقي**، ص٥٩.

(٧٧) المرجع السابق، ص٥٦.

(٧٨) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص١٩٩.

(٧٩) الشرقي بن محمد الإسحاقي، رحلة الإسحاقي، ص٥٥.

(٨٠) أحمد بن عبد العزيز الهلالي السجلماسي، **الرحلة الحجازية**، ص٢٣.

(٨١) محمد بن عثمان المكناسي، **رحلة إحراز المعلى**، ص٣٢٩.

(٨٢) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص١٥٧.

(٨٣) محمد بن عثمان، المكناسي، **رحلة إحراز المعلى**، ص٣٢٩

(٨٤) مبارك بن محمد الهلالي الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج٣، ص٢١٧.

(٨٥) محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ص٧٥.

(٨٦) عبد الكريم الفيلالي، **التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير**، ط١/ج٤، جمهورية مصر العربية، شركة ناس للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٤٠٣-٤٠٤.

(٨٧) محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، ص٧٥-٧٦-٧٨-٩٦-٩٧.

(٨٨) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، ص١١١-١١٢.

(٨٩) أحمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**،ج١، ص٣٧.

(٩٠) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص٨٨.

(٩١) محمد بن الطيب الشركي الصميلي، **الرحلة الحجازية**، ص٩٨.

(٩٢) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص٦٩.

(٩٣) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٣١٣.

(٩٤) المرجع السابق، ص٢٧٩.

(٩٥) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الصغرى**، ص٩٣.

(٩٦) أحمد بن محمد بن ناصر الدرعي، **الرحلة الكبرى**، ج١، ص١١٢.

(٩٧) أبو مدين الدرعي، **الرحلة الحجازية**، ص٩١.

(٩٨) المرجع السابق، ص٢٠٩.

(٩٩) محمد بن عبد السلام الناصري، **الرحلة الكبرى**، ص٦٦١.

(١٠٠) المرجع السابق، ص٦٦١.

(١٠١) أحمد بك النائب الأنصاري، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، ص٢٩٤.

(١٠٢) نيكولاي بروشين، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث**، ص١٢٥.

(١٠٣) المرجع السابق، ص١٠٦-١٢٠.

(١٠٤) أحمد إسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي**، ص٢٤.

(١٠٥) نيكولاي بروشين، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث**، ص١١٥

(١٠٦) شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث**، ص١٣٥.

(١٠٧) أحمد بك النائب الأنصاري، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، ص٢٩٤.

(١٠٨) نيكولاي بروشين، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث**، ص١٢٠-١٢٠-١٥١-١٥٥.

(١٠٩) شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث**، ص١٣١.

(١١٠) أحمد بك النائب الأنصاري، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، ص٢٨٦-٢٩٤.

(١١١) نيكولاي بروشين، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث**، ص١٠٨.

(١١٢) أحمد بك النائب الأنصاري، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، ص٢٨٦.

(١١٣) محمد بن خليل غلبون الطرابلسي، **التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الإخبار**، ص١٩٤

(١١٤) أحمد بك النائب الأنصاري، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، ص٢٨٧.

(١١٥) محمد بن خليل غلبون الطرابلسي، **التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الإخبار**، ص١٩٥.

(١١٦) نيكولاي بروشين، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث**، ص١٠٩-١١١-١١٢.

(١١٧) أحمد بك النائب الأنصاري، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، ص٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩.

(١١٨) نيكولاي بروشين، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث**، ص١١٠-١١١-١٣٠.

الخاتمة

من خلال اشتغالي على هذا الموضوع، وجدت نفسي دون قصد أعرض للوضع السياسي للدولة العثمانية وعدد من ولاياتها العربية ما بين القرنين ١٦ و١٨م، وأعرض كذلك لطبيعة العلاقة القائمة بين المركز والإقليم العثمانيين، ووجدت نفسي أيضاً أقيم بعض مسؤوليات عدد من أصحاب السلطة بهذه الدولة، لقد لخصت لنا مسألة اهتمام ولاة الدولة العثمانية بركب الحج، واقع تبعية الولاة للحاكم العثماني، كما وضعت مسؤوليات الخليفة ومسؤوليات عماله على طاولة الاختبار أمام الرعية في دار الإسلام. إنني عرضت، وبقدر كبير من الموضوعية فيما أعتقد، لمستوى الخدمات التي قدمت لركب الحج في القرن ١٨م كما قيمه حجاج مغاربة قصدوا الحرمين الشريفين في فترات مختلفة من هذه المرحلة الزمنية. وتبين لي في المجمل أنها كانت خدمات متواضعة جداً إن لم نقل دون المستوى. فحاولت حصر المسؤولية فيما حدث بين إستانبول وولاياتها، وكانت النتيجة وجود مسؤولية مشتركة في تدني بعض الخدمات، ووجود مسؤولية أخرى يتحملها الولاة فقط، والآن أتساءل بعد كل ما تم تقديمه، هل يوجد في كتب التراث أخبار تسرد حال تلك العائلات المكلومة لفقدان من ذهب من أفرادها إلى المشرق بقصد أداء فريضة الحج ولم يعد؟. هل صورت لنا هذه الكتب الواقع النفسي لأحباء حاج كان ينتظر دخوله مع الركب العائد في جو من الفرحة كما كان الذهاب، ولكن الفرحة لم تكتمل؟. هل في هذه المؤلفات أخبار عن معاناة أسر تلقت خبر اختطاف قطاع الطرق لأحد أبنائها الحجاج داخل باشاوية ما وأن احتمال بيعه «للنصارى» أمر وارد؟. هذه أسئلة من عشرات أخرى تطرح في هذا الموضوع الذي يتداخل فيه الديني بالسياسي والسياسي بالاجتماعي والنفسي، فصار بالإمكان الشروع في إنجاز أبحاث أخرى على

ضوء هذه الأسئلة. وبصفتي أشتغل ضمن حقل التاريخ، أود ألا أفوت هذه الفرصة للقول: إن ما عاناه الحجاج في القرن ١٢هـ/١٨م وهم يتنقلون داخل أراضي الدولة العثمانية، يفتح التساؤل حول الإنجازات الحقيقية لحكم الخلافة الإسلامية في علاقته بالداخل، وحول ما إن كان حكم دار الإسلام وفق هذا النهج، إنما مثل شعاراً فقط وظفته السلطة المركزية.

ملاحق وخرائط

ملحق ١

أهم الأسواق التي كان ركب الحج يحرص على التسوق منها في طريقه نحو مكة المكرمة

السوق	رقم الصفحة من رحلة أحمد بن ناصر الدرعي ١١٢١هـ ١٧٠٩م
سجلماسة	٢٥
فكيك	٢٨
بسكرة	٤٢
طرابلس	٥٧
القاهرة	١١٨
المويلح	١٦٤
عسفان	١٨٣

ملحق ٢

أهم مواضع الآبار والعيون والبرك

التي كان ركب الحج يحرص على التزود منها بالماء

مسلك (سجلماسة – مكة المكرمة)		
مورد الماء	وضعية مائه	رقم الصفحة من رحلة أحمد بن ناصر الدرعي، ج١– (١٧٠٩م)
عين أبا رزق	غزيرة وعذبة	٢٩
بئر أم القرار	تسقى منه الدواب	٢٩
آبار بسكرة	كثير وعذب	٣٧
توزر	غزير	٥٢
ابن قردان	رديء	٥٧
الزوارة	من أحسن المياه	٥٧
تاجوراء	لا بأس به	٧٦
بئر ساحل حامد	عذب	٨١
السميدة	قليل آجن	٩٧
الهايشة	أقبح مياه برقة، لا تشرب إلا اضطرارا	٩٧–٩٩
بئر حسان	نادر	٩٧
اليهودية	لا فرق بينه وبين ماء البحر	١٠١
الكحيلة	ذو حمأة لا يكاد يشرب	١٠١
أحساء المنعم	طيب	١٠١

مسلك (سجلماسة – مكة المكرمة)		
مـورد المـاء	وضعيـة مـائـه	رقم الصفحة من رحلة أحمد بن ناصر الدرعي، ج١– (١٧٠٩م)
آبار الجديدة	لا بأس به	١٠٢
عين الغزالة	عذب فيه بعض الملوحة	١٠٨–١٤٨
آبار قريبة من عجرود	طيب وقريب إلى السطح وموجود ولو صيفا	١٤٩
عجرود	يضرب به المثل في القبح، والإكثار منه يورث إسهالاً	١٤٩–١٧١
آبار الأزلم	غزير لكنه زعاق، يصلح للإبل والإكثار منه يورث إسهالاً	١٦٧–١٧١
آبار اصطبل عنتر	حلو مع قلته	١٦٨
آبار بندر الوجه	حسن	١٦٨
آبار الأكره	جيد	١٧١
حفائر الحوراء	به ملوحة قليلة	١٧١
آبار وادي النبط	عذب وغزير في الغالب	١٧٢
عيون ينبع النخل	غزير	١٧٣
بدر	ماء عذب وكثير	١٧٨
رابغ	موجود	١٨٠–١٨١
عين خليص	موجود	١٨٣
آبار عسفان	موجود	١٨٣
مكة المكرمة		

مسلك (دمشق – مكة المكرمة)		
مـورد المـاء	وضعيـة مـائـه	رقم الصفحة من رحلة المكناسي (١٧٨٧م)
بركة قرية قطرانة	موجود	٢٥٢
بركة قلعة الحسا	لا يكفي الركب	٢٥٢
بركة قلعة عنزة	موجود	٢٥٣
عيون موضع معان	موجود	٢٥٣
من معان إلى موضع العقبة	بركة مخربة	٢٥٤
منابع المدورة	موجود	٢٥٤
بركتي ذات حج	كثير لكن رائحته كريهة وغير صالح للشرب	٢٥٤
بركة قلعة تبوك	موجود	٢٥٥
برك قلع مضيق بين ظهر مغر وقلعة الأخضر	موجود بكثرة	
برك قلعة الأخضر	موجود	٢٥٥
آبار وعيون مدائن صالح	موجود	٢٥٧
آبار الغنم	موجود	٢٥٧
قلعة البير الجديد	موجود	٢٥٨
قلعة الزمرد	موجود	٢٥٨
منابع هدية	يسهل البطون	٢٥٨
آبار ناصف	ماؤها أحسن من ماء هدية	٢٥٨

مسلك (دمشق – مكة المكرمة)		
مـورد المـاء	وضعيـة مـائـه	رقم الصفحة من رحلة المكناسي (١٧٨٧م)
بيار علي	كثير	٢٦١
عين قرية الجديدة	عذب، ليس بين المدينة ومكة أفضل منه	٢٦١
الصفراء	موجود	٢٦٢
حنين	موجود	٢٦٢
بدر	رديء	٢٦٢
رابغ	رديء	٢٦٣
خليص	عذب	٢٦٣
مكة المكرمة		

ملحق٣

مجالات جغرافية شديدة العطش

مسلك (سجلماسة – مكة المكرمة)		
مفازة سيدي خالد (إيالة الجزائر)	يحدث فيه الموت عطشا	٣٤
بعد مصراتة وإلى الزعفران (إيالة طرابلس)	معطش لمسافة ٥ أيام	٩٧
مقطع الكبريت (إيالة طرابلس)	معطش لمسافة ٥ أيام	١٠١
اجدابية – واد مسوس (إيالة طرابلس)	معطش لمسافة ٧ أيام	١٠٢–١٠٧
مسافة النبط – ينبع	تقتل المئات من الحجاج	١٧٢
مكة المكرمة		

المصدر: رحلة أحمد بن ناصر الدرعي، ج١. (١٧٠٩م)

مسلك (دمشق – مكة المكرمة)		
من معان إلى موضع العقبة	مسيرة ١٨ ساعة بدون ماء	٢٥٤
موضع القاع	أرض بسيطة عريضة مستوية ليس بها ماء	٢٥٥
من الأخضر إلى مدائن صالح	٣ أيام بلا ماء	٢٥٦
القــاع	أرض بلا مـاء	٢٦٢–٢٦٣
مكة المكرمة		

المصدر: رحلة المكناسي، إحراز المعلى. (١٧٨٧م).

مسار الرحلات الحجية المعتمدة.

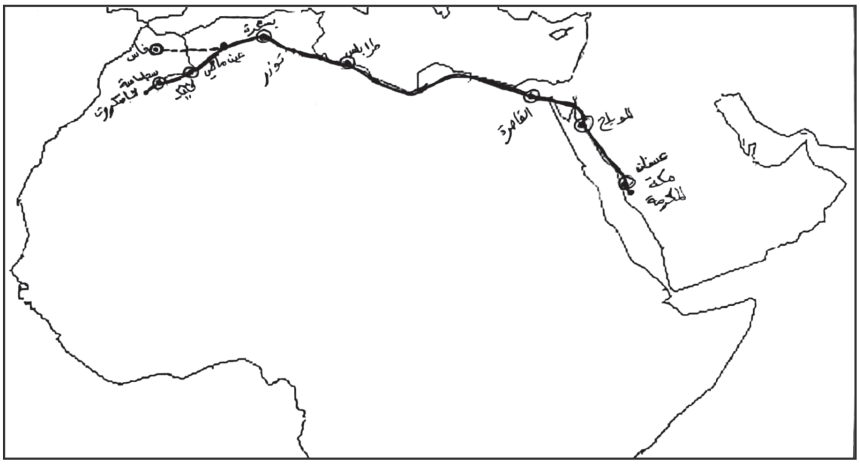

مسلك سجلماسة - مكة المكرمة (ابن ناصر الدرعي، الفشتالي، الروداني، الحضيكي، الهلالي، الناصري
مسلك فاس - مكة المكرمة (الشرقي، الزياني، الإسحاقي، الناصري ج٥).
سوق رئيسي

مسار رحلة العياشي ورحلة الزياني

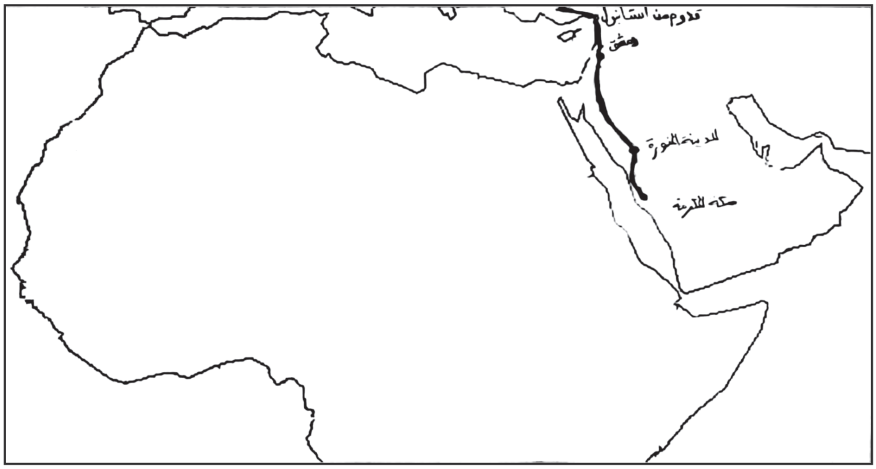

المصادر والمراجع

- ابن خلدون، عبد الرحمان. (٢٠٠٤). ***مقدمة ابن خلدون***. تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، الطبعة الأولى، الجزء الأول، سوريا، دار يعرب، دمشق.
- ابن سودة المري، عبد السلام بن عبد القادر. (١٩٩٧). ***دليل مؤرخ المغرب الأقصى***، ط٠١، لبنان، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت.
- أبو مدين، الدرعي. (القرن١٢هـ). ***الرحلة الحجازية***، المملكة المغربية، المكتبة الوطنية، رقم ٢٩٧/ ق ضمن مجموع: ٢٠ - ٢٠٨.
- الإسحاقي، الشرقي بن محمد. (القرن١٢هـ). ***رحلة الإسحاقي***، المملكة المغربية، المكتبة الوطنية، ميكرفيلم رقم ٣٧٢٤.
- الأنصاري، أحمد بك النائب. ***المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب***، ليبيا، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس.
- الأنصاري، ناصر. (١٩٩٧). ***المجمل في تاريخ مصر: النظم السياسية والإدارية***، ط٢، مصر، دار الشروق، القاهرة.
- أوزتونا، يلماز. (١٩٨٨). ***تاريخ الدولة العثمانية***، المجلد الأول، تركيا، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول.
- إينالجيك، خليل. (٢٠٠٢). ***تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار***، ترجمة محمد.م.الأرناؤوط، لبنان، دار المدار الإسلامي، بيروت.
- باشا، محمد عيسى. (١٩٨٧). «وثائق جديدة عن حملة سنان باشا إلى اليمن ١٥٦٨-١٥٦٩»، ***حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية***، دولة الكويت، مجلس النشر العلمي-جامعة الكويت.
- بروشين، نيكولاي. (٢٠٠١). ***تاريخ ليبيا في العصر الحديث، من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين***، ترجمة وتقديم عماد حاتم، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.
- بروكلمان، كارل. ***تاريخ الشعوب الإسلامية***، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير بعلبكي، لبنان، دار العلم للملايين، بيروت.

- بنحادة، عبد الرحيم. «انتقال المعارف العسكرية في العالم المتوسطي قبل عصر التنظيمات»، ***ندوة انتقال الأفكار والتقنيات في المغارب والعالم المتوسطي***، المملكة المغربية، منشورات كلية الآداب، الرباط، ٢٣-٣٦

- بنحادة، عبد الرحيم. (٢٠٠٨). ***العثمانيون: المؤسسات والاقتصاد والثقافة***، الطبعة الأولى، المملكة المغربية، نشر اتصالات سبو، الرباط.

- بوكبوط، محمد. (2004). ***سفارة محمد بن عثمان المكناسي ومشاهداته في إستانبول والشام والحجاز١٧٨٦-١٧٨٩***، المملكة المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس.

- التازي، عبد الهادي. (١٩٨٨). ***التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم***، المجلد ٩، المملكة المغربية، مطبعة فضالة، المحمدية.

- التر، عزيز سامح. (١٩٨٩). ***الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية***، ترجمة محمودي علي عامر، ط١، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

- تسن، فرغلي علي. (٢٠٠١). ***تاريخ مصر الحديث***، جمهورية مصر العربية، دار الوفاء، الإسكندرية.

- التواتي، عبد الرحمان بن عمر. (٢٠٠٤). «رحلة التواتي». ضمن كتاب: القبلوي، محمد ابن عبد القادر العالم. ***الغصن الداني في حياة السيد عبد الرحمان بن عمر التنلاني***، ط١، الجزائر، مطبعة دار هومة.

- الجبرتي، عبد الرحمان. (١٩٩٧). ***عجائب الآثار في التراجم والأخبار***. تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، الجزء١، جمهورية مصر العربية، مطبعة دار الكتاب المصرية، القاهرة.

- جلال، يحيى. (١٩٨١). ***المغرب الكبير***، ج٣، لبنان، دار النهضة العربية.

- الجميل، سيار. (١٩٩٢). «الإدارة العثمانية اللامركزية في الولايات العربية». ***المجلة العربية للدراسات العثمانية***: العددان(٥-٦):١١٣-١٧٦.

- حسين، سليمان محمد. (٢٠١٠). «الأنشطة الاقتصادية للأمراء المماليك في الريف المصري في النصف الأول من القرن الثامن عشر»، ***المجلة العربية للدراسات العثمانية***، العددان (٤١-٤٢).

- الحضيكي، محمد بن أحمد. (٢٠١١). ***الرحلة الحجازية***. ضبط وتعليق: عبدالعالي المدبر، المملكة المغربية، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرباط.
- حليم بك، إبراهيم. (١٩٨٨). ***التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية***، ط١، لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- الخشاب، إسماعيل بن سعد. (١٩٩٠). ***أخبار أهل القرن الحادي عشر» تاريخ المماليك في القاهرة***. تحقيق: عبد العزيز جمال الدين وعماد أبو الغازي، جمهورية مصر العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الدرعي، أحمد بن محمد بن ناصر. (١٩٠٢). ***الرحلة الكبرى***، ج١-٢، المملكة المغربية، الطبعة الحجرية، فاس.
- راشد، أحمد إسماعيل. (٢٠٠٤). ***تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر***، ط١، لبنان، دار النهضة العربية، بيروت.
- رزوق، محمد. (١٩٩١). ***دراسات في تاريخ المغرب***، المملكة المغربية، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
- الزَّياني، أبو القاسم. (١٩٩١). ***الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور براً وبحراً***. تحقيق: عبدالكريم الفيلالي، ط٠٢، المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
- الزياني، أبو القاسم. (١٩٩٢). ***البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف***: تحقيق رشيد الزاوية، ط١/ج١، المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
- السجلماسي، أحمد بن عبد العزيز الهلالي. (القرن١٢هـ). ***الرحلة الحجازية***، الجزائر، خزانة سيدي عبد الله البلبان، كوسام.
- الشاوي، عبدالرحمن. (القرن١٢هـ). ***رحلة القاصدين ورغبة الزائرين***، المملكة المغربية، الخزانة الحسنية، رقم ٥٦٥٦.
- الشركي الصميلي، محمد بن الطيب. (القرن١٢هـ). ***الرحلة الحجازية***، ألمانيا، نسخة مصورة عن مخطوطة خزانة جامعة لايبسك تحت رقم٧٤٦.
- الشلق، أحمد زكرياء. (٢٠٠٢). ***العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة ١٥١٦ـ ١٩١٦***، ط١، جمهورية مصر العربية، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

- الصلابي، علي محمد. (٢٠٠١). ***الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط***، ط٠١، مصر، دار التوزيع والنشر الإسلامية.
- الضعيف، محمد بن عبد السلام. (١٩٨٦). ***تاريخ الدولة السعيدة***، تحقيق أحمد العماري، المملكة المغربية، دار المأثورات، الرباط.
- عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم. (١٩٨٦). ***الريف المصري في القرن الثامن عشر***، ط٠٢، جمهورية مصر العربية، مكتبة مدبولي.
- العشماوي، محمد سعيد. (١٩٩٢). ***الخلافة الإسلامية***، الطبعة الثانية، جمهورية مصر العربية، سينا للنشر، القاهرة.
- عطا الله، شوقي. (١٩٩٧). ***المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب***، جمهورية مصر العربية، مكتبة الأنجلو المصرية.
- العماري، أحمد. (١٩٨٨). ***توات في مشروع التوسع الفرنسي: من ١٨٥٠ إلى ١٩٠٢***، ط١، المملكة المغربية، منشورات كلية الآداب، فاس.
- عمر، سميرة فهمي علي. (٢٠٠١). ***إمارة الحج في مصر العثمانية***، جمهورية مصر العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- غلبون الطرابلسي، محمد بن خليل. (١٣٤٩هـ). ***التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الإخبار***. إشراف: أحمد الزاوي الطرابلسي، جمهورية مصر العربية، المكتبة السلفية، القاهرة.
- فارس، محمد خير. (١٩٧٩). ***تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي***، ط٢، لبنان، مكتبة دار الشرق، بيروت.
- الفاسي، محمد. (١٩٦٢). «الرحلات السفارية المغربية». ***مجلة البينة***: (العدد٦):١١-٢٤.
- فريد، محمد. (٢٠١٤). ***تاريخ الدولة العلية العثمانية***، جمهورية مصر العربية، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.
- الفيلالي، عبد الكريم. (٢٠٠٦). ***التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير***، ط١/ج٠٤، جمهورية مصر العربية، شركة ناس للطباعة، القاهرة.

- القادري، محمد بن الطيب بن عبد السلام.(١٩٨٣). ***التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر***، تحقيق هاشم العلوي القاسمي، لبنان، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- القادري، محمد بن الطيب. (١٩٨٦). ***نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني***، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، ط٠١/ج٠٣-٠٤، المملكة المغربية، مكتبة الطالب، الرباط.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب. (١٩٩٨). ***الأحكام السلطانية والولايات الدينية***: تحقيق أحمد مبارك البغدادي، الطبعة الأولى، دولة الكويت، دار ابن قتيبة.
- مصطفى، أحمد عبد الرحيم. (١٩٩٥). «في أصول التاريخ العثماني»، مراجعة: أحمد الزين، ***مجلة الاجتهاد***، عدد(٤٣):٢٧٣-٢٩٦
- المكناسي، محمد بن عثمان. (٢٠٠٣). ***إحراز المعلى والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب***. دراسة وتحقيق: محمد بوكبوط، الإمارات العربية المتحدة، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي.
- المنالي، عبد المجيد. (١١٦١هـ). ***بلوغ المرام بالرحلة إلى بيت الله الحرام***، المملكة المغربية، المكتبة الوطنية، رقم ٣٩٨/ك.
- المنوني، محمد. (١٩٥٣). ***من حديث الركب المغربي***، المملكة المغربية، مطبعة المخزن، تطوان.
- المنوني، محمد. (1983). ***المصادر العربية لتاريخ المغرب***، ج2، المملكة المغربية، منشورات كلية الآداب، الرباط.
- مويط، جرمان. (١٩٩٠). ***رحلة الأسير مويط***. ترجمه إلى العربية: محمد حجي ومحمد الأخضر، المملكة المغربية، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني.
- الناصري، أحمد بن خالد. (٢٠٠١). ***الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى***. إشراف: محمد حجي وإبراهيم بوطالب وأحمد التوفيق، ج٧، المملكة المغربية، منشورات وزارة الثقافة والاتصال.
- الناصري، محمد بن عبد السلام. (القرن١٢هـ). ***الرحلة الصغرى***، المملكة المغربية، مؤسسة علال الفاسي، رقم ٤٥٧/ع.

- الناصري، محمد بن عبد السلام. (٢٠١١). ***الرحلة الكبرى***. تقديم وتحقيق: المهدي الغالي، أطروحة دكتوراه (النسخة المرقونة)، المملكة المغربية، كلية الآداب، الرباط.
- الهشتوكي، أحمد. (القرن١٢هـ). ***رحلة الهشتوكي***، المملكة المغربية، المكتبة الوطنية رقم١٤٧/ق.
- الهلالي الميلي، مبارك بن محمد. (١٩٦٣). ***تاريخ الجزائر في القديم والحديث***، ج٣، الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر.
- الورثيلاني، الحسين بن محمد. (٢٠٠٨). ***الرحلة الورثيلانية***، ط٠١/ج٠١-٠٢، جمهورية مصر العربية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- *Grammont, Henri-Delmas de. (1887).* ***Histoire d'Alger sous la domination turque, 1515-1830***, France, Ernest leroux, Paris.
- Raymond, André. (1989). «Les provinces arabes du XVIe-XVIIIe et Architecture des pays arabes à l'époque ottomane». ***Histoire de l'empire ottoman,*** France, Fayard, Paris.

The policy of the Ottoman sultans to take care of the Hajj caravan in the 12th century AH / 18th century

Abstract:

This study seeks to show the degree of conformity of the theoretical level with the practical reality with regard to the Ottoman attention to the caravan of Hajj in the 18th century. In this regard, the study attempted to define the caravan of Hajj as a human gathering of thousands of people traveling to Mecca who have a lot of money, gifts and other important things they need to travel. So the caravan needs protection. We have shown through the Ottoman laws that taking attention to the caravan of Hajj is obligatory for the Ottoman governor. Then we tried to evaluate the services provided by the governors in this area: the caravan arming service and the road safety service and the road equipment service and service to provide water and service welcome to the pilgrims. And after evaluating these services based on the impressions of Moroccan pilgrims, we came to the conclusion that the level of achievement was low. We tried to explain the low level of ensuring the pilgrims, by addressing the internal and external conditions of the provinces, in order to identify those responsible for what happened and whether it was the central or local power.

Author:

Rachid Zine El Abidine

- He holds a PhD (2016).
- Title of PhD research: Power in the East through the Moroccan journey in the eighteenth century.
- Specialization: Modern History.
- Institution: Faculty of Letters and Human Sciences, Rabat, Kingdom of Morocco.
- He holds the first prize of the university research competition organized by the High Commission for the members of the Resistance and the Army of Liberation in 2003.
- He is a professor at the Ministry of National Education, Vocational Training and Higher Education since 2008

Monograph 541

The policy of the Ottoman sultans to take care of the Hajj caravan in the 12th century AH / 18th century

«Evaluating Moroccan pilgrims»

Rachid Zine El Abidine, Ph.D.
Ministry of National Education and Vocational Training and Higher Education and Scientific Research
The Kingdom of Morocco

استبانة آراء القارئ

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحوليات؛ وذلك من خلال إجابتكم عن هذه الأسئلة:

١ – العمر: ..... سنة

٢ – الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

٣ – بلد الإقامة: الكويت ☐ خارج الكويت (اذكر) .....

٤ – التعليم:

ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٥ – طبيعة المهنة:

أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (واذكرها)...

٦ – مواضيعك المفضلة:

أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐

تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (واذكرها) ...

٧ – كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐

٨ – هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟ نعم ☐ لا ☐

٩ – رأيك في حجم الحوليات؟

كبير ☐ متوسط ☐ صغير ☐

١٠ – كيف ترى موضوعات الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

١١ – ما الطابع العام للحوليات من وجهة نظرك؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

١٢ – هل تقرأ الحوليات بانتظام؟ نعم ☐ لا ☐

١٣ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ نعم ☐ لا ☐

١٤ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ نعم ☐ لا ☐

١٥ – هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟ نعم ☐ لا ☐

١٦ – اقتراحاتك لتطوير الحوليات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

ص. ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

دولة الكويت
State of Kuwait

الأمانة العامة للأوقاف
Kuwait Awqaf Public Foundation

تحت رعاية كريمة من سمو ولي العهد الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

تنظم الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت

مسابقة الكويت الدولية لبحوث الوقف

Kuwait International Contest on Waqf Researches

الدورة الحادية عشرة

(١٤٣٩-١٤٤٠هـ / ٢٠١٨-٢٠١٩م)

إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية

موضوعات المسابقة الحادية عشرة:

الموضوع الأول: الوقف ودوره في حفظ الاستثمارات للأجيال القادمة.

الموضوع الثاني: دور المؤسسات الوقفية (الحكومية-الأهلية) في العمل الإغاثي.

شروط التقدم لمسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف.

أولًا: الشروط العامة للمسابقة:

١. يحق للباحثين: الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات العلمية المشاركة في المسابقة.

٢. تقدم الأبحاث بإحدى اللغات الثلاث (العربية، الإنجليزية، الفرنسية)، بشرط أن يكون البحث مصحوبًا بترجمة كاملة إلى العربية.

٣. ألا يقل البحث عن (٩٠) صفحة ولا يتجاوز (١٠٥) صفحات.

٤. الالتزام بشروط البحث العلمي مع مراعاة المنهج النقدي، ومناقشة وجهات النظر المختلفة حول موضوع البحث مع التوثيق العلمي للآراء، وفقًا للقواعد المتعارف عليها.

٥. المعايير الأساسية لتحكيم الأبحاث هي: سلامة المنهج العلمي، وتسلسل الأفكار، ووضوح العرض، والقدرة على ربط النتائج بالمقدمات، وسلامة لغة البحث.

٦. يحق للأمانة العامة للأوقاف حجب أي من الجوائز إذا لم ترق الأبحاث المقدمة إلى المستوى المطلوب، وهي غير ملزمة برد الأبحاث التي تصلها سواء أكانت فائزة أم غير فائزة.

٧. يحق للأمانة العامة للأوقاف سحب الجائزة من الأبحاث الفائزة التي يتبين مخالفتها للقواعد العلمية.

٨. للأمانة العامة للأوقاف حق نشر الأبحاث الفائزة، والاستفادة منها بالطرق التي تراها ملائمة.

٩. الأبحاث التي تخالف الشروط السابقة لا تدخل تحكيم المسابقة.

١٠. ألا يكون البحث قد سبق أن حصل على جائزة أخرى أو على شهادة علمية، ويحق للأمانة العامة للأوقاف سحب قيمة الجائزة، إذا اكتشفت أن البحث الفائز قد نشر سابقًا أو قدم إلى جهة أخرى لغرض آخر أو مستلاً من رسالة علمية.

١١. لا يحق لمن فاز في إحدى دورات المسابقة أن يشارك في الدورة التي تليها مباشرة.

١٢. لا يحق للفائزين نشر أبحاثهم الفائزة بأنفسهم أو التصرف فيها للغير إلا بموافقة خطية من الأمانة العامة للأوقاف.

١٣. تقدم الأبحاث مطبوعة على الكمبيوتر بحجم ورق A4 وفقًا للتخطيط المعتمد للصفحة الذي هو على النحو الآتي:

أ- هوامش الصفحة:	- الفراغ أعلى وأسفل: ٢,٥٤ سم. - الفراغ يمين ويسار: ٣ سم.
ب - الخط في المتن:	- نوعية الخط Traditional Arabic - حجم الخط 18 Bold للعناوين، 16 للكتابة. - المسافة بين الأسطر single
ج - الخط في الهامش المرجعي أسفل الصفحة:	- نوعية الخط Traditional Arabic - حجم الخط 11 - المسافة بين الأسطر single

١٤. يرفق مع البحث السيرة الذاتية لصاحبه + صورة شخصية.

١٥. تقدم أصول الأبحاث في موعد أقصاه ٢٧ رمضان ١٤٤٠هـ الموافق ٢٠١٩/٥/٣١م.

ثانيًا: توثيق المصادر والإحالات المرجعية:

يتم توثيق الإحالات المرجعية وفق الآتي:

أ) الرموز المعتمدة:

اعتماد بعض الرموز في ثنايا البحث، وهي:

[...] : التي تدل على أن هناك كلامًا تم حذفه من النص الأصلي.

[ ] : التي تدل على أن الكلام الموجود بداخل المعقوفتين إنما هو إضافة من عند الباحث.

(م. س) : في الهوامش وتعني: مرجعًا سابقًا.

(م. ن) : في الهوامش وتعني: المرجع نفسه.

ب) توثيق المصادر والمراجع:

ويكون على النحو الآتي:

١- توثيق الكتب والكتيبات:

إذا وردت لأول مرة، فسيتم ذكر عنوانها ومؤلفها، ودار النشر أو الطبع، ومكانها، وعدد الطبعة، وسنتها، ثم رقم الصفحة. وإذا وردت فيما بعد، فيتم ذكر اسم الكتاب، والمؤلف مع وضع رمز (م. س) ثم رقم الصفحة؛ أو وضع رمز (م.ن) ورقم الصفحة إذا ورد بعده مباشرة مرة ثانية في مكان الرمز السابق، وإن تكرر وروده بكثرة فيتم الاستغناء عن ذكر (م.س).

٢- توثيق الندوات:

إذا وردت للمرة الأولى، فيتم ذكر عنوانها، وتاريخ حدوثها، والراعي أو المنظم لها (إن وُجد)، ثم عنوان البحث المقدم، واسم صاحبه، ورقم الصفحة؛ وإن كان تدخلًا أو تعقيبًا فيذكر اسم صاحبه ورقم الصفحة. وفي حالة ورود الندوة فيما بعد، فيذكر اسمها وعنوان الموضوع أو البحث مع اسم صاحبه ورقم الصفحة؛ وإن كان تدخلًا أو تعقيبًا فاسم صاحبه بالإضافة لرقم الصفحة من دون نسيان وضع رمز (م.س) قبل رقم الصفحة أو وضع رمز (م.ن) إن ورد المرجع نفسه مباشرة مرة ثانية في مكان الرمز السابق.

٣- توثيق المجلات أو الدوريات:

إذا وردت للمرة الأولى، فيتم إيراد اسم المجلة أو الدورية وعددها وتاريخ صدورها، ثم عنوان الموضوع واسم صاحبه ورقم الصفحة. وإن وردت فيما بعد، فيذكر اسمها وعددها ثم عنوان الموضوع (وقد يتم اختصاره إذا كان طويلًا) واسم صاحبه، مع وضع رمز (م.س) ورقم الصفحة؛ أو رمز (م.ن) إن ورد المرجع نفسه مباشرة مرة ثانية. وفي حالة ما إذا كان الموضوع مختلفًا فيتم ذكر عنوانه واسم صاحبه ثم رقم الصفحة.

٤- توثيق الجرائد:

إذا وردت الجريدة لأول مرة، فيذكر اسمها وعددها وتاريخها، ثم عنوان المقال واسم صاحبه ورقم الصفحة ورقم العمود (في غالب الأحيان). وإن وردت فيما بعد، فيتم إيراد اسمها وعددها مع عنوان المقال واسم صاحبه ووضع رمز (م.س) ثم رقم الصفحة والعمود، أو وضع رمز (م.ن) في مكان الرمز السابق إن ورد المرجع نفسه مرة ثانية مباشرة. مع إحداث التعديلات اللازمة في حالة اختلاف المقال والكاتب ورقم الصفحة.

٥- توثيق المواقع الإلكترونية:

إذا ورد الموقع الإلكتروني لأول مرة فيذكر عنوان البحث أو المقال أو غير ذلك، ثم اسم المؤلف، وعنوان الموقع الإلكتروني، ووقت أخذ المعلومة من الموقع (باليوم والساعة والدقيقة).

ثالثًا: إجراءات التقدم للمسابقة:

١) الحصول على نسخة من الكتيب التعريفي لموضوعات المسابقة، وعناصرها الاسترشادية من خلال الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للأوقاف:

http://www.awqaf.org.kw

٢) ترسل الأبحاث للأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، مرفقًا بها نموذج الاشتراك والسيرة الذاتية على النحو الآتي:

أ- إلكترونيًا: على البريد الإلكتروني لإدارة الدراسات والعلاقات الخارجية:

serd@awqaf.org

ب- بريديًا: بإرسال نسخة ورقية مع قرص مضغوط على العنوان الآتي:

مسابقة الكويت الدولية لأبحاث الوقف
إدارة الدراسات والعلاقات الخارجية
الأمانة العامة للأوقاف
الدسمة - قطعة ٦ - شارع حمود الرقبة
ص.ب ٤٨٢ الصفاة - ١٣٠٠٥ دولة الكويت.

٣) لمزيد من المعلومات حول المسابقة يرجى الاتصال على هاتف:

(الرمز الدولي ٠٠٩٦٥)
٢٢٠٦٥٤٤٨-٢٢٠٦٥٤٤٩-٢٢٠٦٥٤٥٩
فاكس: ٢٢٥٤٢٥٢٦ (٠٠٩٦٥)

رابعًا: جوائز المسابقة:

تقدّم جوائز نقدية قيّمة للفائزين في كل موضوع على حدة.

إصدار شهري

«تصدر مؤقتاً كل ثلاثة أشهر»

تعنى بشؤون الأنظمة والمحاماة

رئيس التحرير :
المحامي / طارق المزيني

سكرتير التحرير :
حسين العسكر

مسؤول إشتراكات :
خالد يس

الهيئة الاستشارية :
فضيلة الشيخ / عبد الله البسام
فضيلة الشيخ / مصطفى الزرقا
فضيلة الشيخ / سعد البريك
سعادة الدكتور / سعود الدريب
سعادة الأستاذ / عبدالله السبهان
سعادة الدكتور / عبدالفتاح خضر
سعادة المستشار / أحمد منير فهمي

أهداف المجلة :

* طرح ومعالجة شتى قضايا العصر ذات الطابع الشرعي والقانوني مع التركيز على إبراز الفقه الإسلامي وتبيان تميزه وشموليته في معالجة تلك القضايا .
* أن تكون ساحة إعلامية لذوي الإختصاص الشرعي والقانوني يقدمون من خلالها البحوث والدراسات ، فضلاً عن التحقيقات الصحفية المتميزة ذات العلاقة .
* نشر الوعي بأهمية المحاماة ، وحاجة الناس إليها والتأكيد على أن المحاماة علم ، وفن ، ورسالة .

دعوة للمشاركة :

* يسر «المحامي» دعوتكم للمساهمة عبر صفحاتها في كل الشؤون الشرعية والقانونية من بحوث ودراسات ومقالات أو تحقيقات .
* تقدم المجلة مكافأة عن المقالات والمواضيع التي تقبلها للنشر .

الإشتراكات : المملكة العربية السعودية : ١٠٠ ريال في السنة (للأفراد والمؤسسات)

الدول الأخرى : ٢٧ دولار أمريكي (للأفراد والمؤسسات)

تدفع الاشتراكات باسم المجلة ، بشيك مسحوب على أحد المصارف السعودية أو بتحويل مصرفي باسم رئيس التحرير : حساب رقم ٥٦٤٩/١ ـ شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ـ الرياض ـ فرع الروضة .

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير : ص . ب ٦٨٧٤ الرياض (١١٤٥٢)

هاتف : ٤٦٥٢٧٢٥ (٩٦٦١) / فاكس : ٤٦١٣١٥٢ (٩٦٦١)

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيس التحرير

أ. د. بنيـان سعـود تركـي

ترحـب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات العلمية.

ومن أبوابها

- البحوث العربية.
- البحوث الإنجليزية.
- عرض الكتب ومراجعتها.
- البيبلوجرافيا العربية.
- البيبلوجرافيا الإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية: (ماجستير - دكتوراه).
- التقارير: مؤتمرات - ندوات

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول العربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب: 17073 الخالدية - الرمز البريدي: 72451 الكويت
تلفون: 24984067 - 24984066 - 24833215 965+ - فاكس: 24833705 965+
E-mail: jgaps@ku.edu.kw - jgaps.ku@gmail.com
http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps

تفهرس المجلة وملخصاتها ونصوصها في قواعد البيانات والمعلومات التالية:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com
الرقم الدولي للمجلة: ISSN : 0254 - 4288

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر - التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة الكويت في عام 1976.

لجنة التأليف والتعريب والنشر

* أهداف اللجنة:

1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت.

2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية.

3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي.

* مهام اللجنة:

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية (Text Book). والمترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة. ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الأختصاصات في الكليات الجامعية.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي:

لجنة التأليف والتعريب والنشر/ جامعة الكويت

ص.ب: 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

تلفون: 24984566 - 24984571 (965)

البريد الإلكتروني: atpc@ku.edu.kw

الموقع على الإنترنت: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atapc

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

مجلة الحقوق

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور/ فيصل عبدالله الكندري

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣
E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069

التعاون
Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول
في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ ـ يناير ١٩٨٦ م

ـ تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

ـ تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث ـ آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / بليوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير ـ مجلة التعاون
ص . ب : ٧١٥٣ ـ الرياض : ١١٤٦٢
هاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)
فاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)
Email : attaawun@gcc-sg.org

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE

An International Journal of the Kuwait University

ISSN 2307 - 4108

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also Computer Sciences. The Journal is published three times a year by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University.

The Journal is indexed and abstracted by major publishing houses such as Chemical Abstract, Science Citation Index Expanded, Mathematical Reviews, SCOPUS, zbMATH, Current Contents, Mathematics Abstract, Microbiological Abstracts, Directory of Open Access Journals (DOAJ) etc.

Annual Subscription

Inside Kuwait:	*3 KD*	*for individuals.*
	15 KD	*for establishments*
Arab Countries:	*4 KD*	*for Individuals.*
	15 KD	*for establishments*
Other Countries:	*15 US$*	*for Individuals.*
	60 US$	*for establishments*

Index to KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE is available from the Academic Publication Council, Kuwait University.

All Correspondence and Manuscripts directed to:
Professor Mohammad Afzal, Editor-in-Chief
P.O.Box 17225, Khaldiyah 72453, KUWAIT
Tel:(+965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456.
Fax: (+965) 2484 6725

E-mail: kjs@ku.edu.kw
Website: http://journals.ku.edu.kw/kjs

The Journal is now Printed and bounded in the STATE OF KUWAIT by the Al-Khat Printing Press Company. P. O. Box: 26992 Safat 13130 Kuwait
Tel.: (+965) 24844545 Fax: (+965) 24844949
(Email:info@alkhatpress.com)

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974 (Split to KJS, JER 2013), Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

- بحوث باللغة العربية
- بحوث باللغة الإنجليزية
- مناقشات وندوات
- عروض الكتب الجديدة

مجلس النشر العلمي

رئيسة التحرير

أ.د. نسيمة راشد الغيث

ص.ب: 26585 الصفاة 13126 الكويت- هاتف: 24817689(965)- 24815453(965) فاكس: 24812514 (965)

P.O. Box 26585 Safat,13126 Kuwait - Tel.:(965) 24817689 - (965) 24815453 - Fax: (965) 24812514

Email: ajh@ku.edu.kw - http:// www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh

مجلة العلوم الاجتماعية

تأسست عام ١٩٧٣م. فصلية. محكّمة. تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت
تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية
وعلم النفس والأنثروبولوجيا والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات والأعلام

رئيس التحرير:
د. مها مشاري السجاري

تفتح أبوابها أمام

- أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصيلة والاسهام في معالجة قضايا مجتمعهم
- ترحب بالدراسات المقارنة وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية
- عرض مراجعات الكتب والتقارير وملخصات رسائل ماجستير والدكتوراه
- تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى
EBSCO PUBLISHING
و دار المنظومة www.mandumah.com

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت
ص. ب: 27780 الصفاة، 13055 الكويت
تلفون: 00965 24810436
فاكس: 24836026
jss@ku.edu.kw
E-mail jsskuwait@gmail.com

الاشتراكات

الكويت والدول العربية		الدول الأجنبية	
أفراد	٣ دنانير سنوياً في الكويت ٤ دنانير في الدول العربية	أفراد	١٥ دولاراً
مؤسسات	١٥ ديناراً في السنة ٢٥ ديناراً لمدة سنتين	مؤسسات	٦٠ دولاراً في السنة ١١٠ دولارات لسنتين

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم جامعة الكويت أو بتحويل مصرفي لحساب جامعة الكويت رقم ٠٤٢١٠٢٦٠٨ لدى البنك المركزي في الكويت.

IBN / KW 21CBKU 0000000000000004202608

Visit our Website: apc. kuniv.edu.kw/jss

حساب المجلة بالاستغرام: @jsskuwait

حساب المجلة بالتويتر: @jsskuwait1

Advisory Board

Prof. Basil Hatim
American University
Sharjah United Arab Emirates

Prof. Mona Baker
Manchester University
United Kingdom

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin
Department of Arabic Language
and Literature - Jordan University

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri
Department of Arabic Language and
Literature - Mohamed V University

Prof. Ismail S. Muqlad
Department of Political Science
Assiout University

Prof. Hamdi Hasan Abul Enein
Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil
Department of Psychology
Ain - Shams University

Editorial Board

Prof. Yagoub Y. Al-Kandari
Editor - in - Chief

Prof. Magdi A. Saleh
Department of Philosophy

Prof. Mohamed F. ALQudah
Department of Mass Communication

Prof. Gassem S. Al-Fuhaid
Department of Arabic Language and Literature

Prof. Sanad A. Abdulfatah
Department of History

Prof. Hesham F. Gadel Rab
Department of Psychology

Prof. Abdulmuhsen A. Altabtabae
Department of Arabic Language and Literature

Prof. Taghreed Al-Qudsi
Faculty Member In The Department of Information Studies Dist, College of Social Sciences

Prof. Haifa Youssef Al-Kandari
Social Work Department
College of Social Sciences

Dr. Layla M. H. Almaleh
Department of English Language and Literature

Maha Ibrahim Al-Mas'ad
Acting Editor

ANNALS OF THE

ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE FIELD OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES.

Volume 40, 2020

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

The policy of the Ottoman sultans to take care of the Hajj caravan in the 12th century AH / 18th century

«Evaluating Moroccan pilgrims»

Rachid Zine El Abidine, Ph.D.
Ministry of National Education and Vocational Training
and Higher Education and Scientific Research
The Kingdom of Morocco

ISSN: 5248 - 1560
Monograph -541 Volume 40
1440 A.H/2020 (Mar)